الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

اوكليـة الحقـوق والعلـوم السيـاسيـــة **ميدان: الحقـوق والعلـــوم السيـــاسيـــة**

قسم العلوم السياسية والعلاقات لدولية **فـــرع: العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

رقم التسجيل: 075113027 **تخصص: إستـراتيجيـة وعـــلاقات دولية**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب (ة): برق اللاح دومي

تحت عنوان

توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري

لجنة المناقشة

عبد المالك زغبة	**جامعة محمد بوضياف- المسيلة**	**رئيـــــــــسا**
عبد الله هـــوادف	**جامعة محمد بوضياف- المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
إليـــاس زويـــن	**جامعة محمد بوضياف- المسيلة**	**منـــاقشـــــا**

السنة الجامعية:1438 – 1439 **هـ** / 2017 – 2018**م**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لا يستطيع المرء أن ينجز عملا دون مساعدة من حوله من خلال هذه الكلمات البسيطة، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر و الامتنان وتقدير

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة منهم زملاء الدفعة وآخرون من العالم الافتراضي زكرياء بودن والأستاذ حسام حمزة.

و أوجه شكري الخاص لأستاذي:

الدكتور عبد الله هوادف، لقبوله الإشراف على انجاز هذا البحث، وكل التوجيهات التي قدمها لي لإنجاح هذا العمل.

له كل التقدير والاحترام

و أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي في العمل مصلحة الموظفين بمديرية التربية وأخص بالذكر زميلي في المكتب "ناصر لخضر"

برق اللاح دومي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من وهباني الحياة.

أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

أمي جنتي

إلى إخوتي: لحريزي، كمال، أحمد، عبد المؤمن

وزوجاتهم، وأولادهم

إلى أخواتي: لويزة، عائشة، وافية، حدة، سعاد

وأولادهم.

إلى كل من علمني حرفا ونهلت منه علما

في مساري الدراسي

من الطور الابتدائي إلى المستوى الجامعي

إلى كل زملاء دفعة ماستر 2018

أخص بالذكر ربيعة، حورية، خيرة.

برق اللاح دومي

خطـــــة البحث

مقدمة

الفصل الأول: **مدخل نظري و مفاهيمي للفاعلين في منطقة شمال شرق آسيا**.

المبحث الأول: دراسة جيوبـوليتيكيــة لمنطقة شمال شرق أسيـا.

المطلب الأول: جغرافية منطقة شمال شرق أسيـا.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات بين دول المنطقة.

المبحث الأول: تفسير نظرية توازن القوى للتهديد النووي.

المطلب الأول: مفهوم توازن القـوى.

المطلب الثاني: مبررات وتحفظات النظرية حول الانتشار النووي.

الفصل الثاني: **خلفيات وأبعاد المشروع النووي لكوريا الشمالية**.

المبحث الثالث: مصـــادر قـوة كـوريا الشمـالية.

المطلب الأول: العامل الثقافي والأيديولوجي لمجتمع كوريا الشمالية.

المطلب الثاني: دور عقيدة الزوتشيه في دكتاتورية النظام الكوري.

المطلب الثالث: امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي.

المبحث الثاني: إستراتيجية كوريا الشمالية في تصعيد الأزمة الكورية.

المطلب الأول: مراحل الإستراتيجية الكورية.

المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لمستقبل كوريا الشمالية.

الفصل الثالث: **الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية للتعامل مع الملف الكوري الشمالي**

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية واليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: الإستراتيجية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الثاني: إستراتيجية الصين وروسيا تجاه المعضلة الكورية.

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الصينية.

المطلب الثاني: إستراتيجية روسيا كحليف لكوريا الشمالية.

المبحث الثالث: إستراتيجية كوريا الجنوبية في مواجهة الأزمة الكورية.

المطلب الأول:أهداف سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

المطلب الثالث: التقارب بين الكوريتين في ظل الشك في النوايا.

خاتمة

مقدمة

عرف العالم منذ ظهور الدولة القومية مفهوم توازن القوى حيث تسعى مجموعة من الدول للحفاظ على مستوى القوة المتقارب فيما بينها، ومراقبة كل دولة تسعى لزيادة قوتها ومحاولة فرض سيطرتها على باقي الدول الأخرى، ولكن قد يختل هذا التوازن بنشوب الحرب.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر مفهوم جديد لتوازن القوى بين قوتين عظميتين قسما العالم إلى قسمين إيديولوجيا وجغرافيا، كان العامل الجديد في توازن القوى السلاح النووية، حيث تميزت هذه الفترة بالسباق نحو التسلح والشك في النوايا من طرف كل قوى نحو الأخرى، والتوجس من هجوم عسكري من الطرف الآخر في أي لحظة. لكن بظهور السلاح النووي جعل قيام الحرب بين دولتين نوويتين مستحيل لأنه سيؤدي إلى دمار شامل للعالم مما أحدث توازن قوى جديد بين القوى العظمى.

إلا أن هذا التوازن لا يعني نهاية الحروب التقليدية، فقد سعت كل قوة إلى احتواء أكبر عدد من الدول إلى معسكرها، مما جعلهما تخوضان حروب بالوكالة وتقسيم عدة دول إلى قسمين شرقي وغربي أو شمالي وجنوبي. مما جعل هذه الدول تسعى للحفاظ على بقائها وذلك بتطوير قوتها لتنافس الدول النووية، وكوريا الشمالية إحدى هذه الدول التي أحدثت بسياستها التهديدية في منطقة شمال شرق آسيا وما أثارته من ردود أفعال إقليميا ودوليا.

1) أهمية الموضوع:

ظهر بعد الحرب الباردة تصنيف جديد للعدو بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية فجاءت تسمية الدول المارقة على الدول التي تحاول امتلاك السلاح النووي، مما جعل هذا السلاح ذات أهمية إستراتيجية، واكسب الدول التي تسعى إلى امتلاكه موقعا استراتيجيا وجذب اهتمام الرأي العام، والباحثين في مجال السياسة وعلاقات دولية في الآونة الأخيرة فكانت إحدى هذه الدول هو كوريا الشمالية وسعيها للدخول النادي النووي، في تحدٍّ للقوى العظمى النووية إقليميا ودوليا؛ والتوترات التي تحدث حاليا جعلت الموضوع ذات أهمية في الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

2) أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذا العمل، اكتشاف إقليم آخر ومدى أهميته في العلاقات الدولية، خروجا منه على المعتاد من الدراسات حول قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الذي تقل الدراسات حول منطقة شمال شرق آسيا. وقد يكون الجهد المبذول في انجاز هذا العمل البحثي مرجعا علميا في مجال للدراسات الأسيوية.

ورغم بروز قضايا جديدة في العلاقات الدولية إلا أن ظاهرة السلاح النووي وتأثيره على توازن القوى يؤكد على دور الدولة كفاعل قوي في العلاقات الدولية والبحث عن القوة كوسيلة، لهذا يهدف الخوض في تحليل مثل هذه المواضيع إلى تنمية المهارات المنهجية في تفسير العلاقات الدولية وقدرة الباحث بالتبوء بالمستقبل هذه العلاقات.

3) مبررات اختيار الموضوع:

ذاتيـــة: الرغبة في متابعة قضية راهنة تندرج في تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، اختبارا لقدرة الباحث على تحليل وتفسير ما يحدث على الساحة الدولية، في موضوع مهم يكون عنوان لمذكرة مكملة للمسار الدراسي ما بعد التدرج لنيل شهادة الماستر.

موضوعية: يعتبر موضوع توازن القوى في منطقة شمال شرق أسيا ذات خصائص عدة، جغرافية وتاريخية، اقتصادية وتكنولوجية، يجعل الباحث في شغف لاكتشاف سبب التطور التكنولوجي واقتصادي الحاصل في المنطقة، وقدرة تأقلم دول المنطقة مع بعضهم رغم العداء القديم الجديد. إضافة إلى ذلك ما تشكله كوريا الشمالية من توتر في المنطقة بسلاحها النووي، مما استدعى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي، رغم بعدها

عن المنطقة جغرافيا.

4) أدبيات الدراسة:

تم تناول في هذا البحث العلمي منطقة شمال شرق آسيا، التي تعتبر جزء من مجال الدراسات الإستراتيجية الأسيوية، الذي يختص في دراستها باحثين في المجال الأمني، لما له من أهمية تبرز من خلال الأعمال المنجزة من طرف عدة باحثين، الذين تناولوا منطقة شمال شرق آسيا، ومن خلال إعداد قائمة المراجع الأولية. فهناك من تطرق للموضوع في جوانب مختلف خلال فترات زمنية مختلفة، حيث حدد الفترة الزمنية بداية من تفجير كوريا الشمالية أول قنبلة ذرية أي منذ 2006 وصولا إلى تاريخ إصدار الدراسة، والتهديد التي تشكله عالميا وإقليميا.

وفيما يلي نذكر بعض الأدبيات التي تطرقت إلى الأزمة الكورية وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا:

أولا: تناولت الدكتورة طويل نسيمة، في كتاب بعنوان **"المثلثيات الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا"**، دراسة لما بعد الحرب الباردة الذي صدر في طبعته الأولى سنة 2017، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه منطقة شمال شرق آسيا، حيث تطرقت في الفصل الرابع للعلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وخاصة الأبعاد السياسية الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا: وفي كتاب للدكتور ستار جبار علاي، بعنوان **"الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية"**، الصادر في طبعته الأولى سنة 2016، تطرق إلى طبيعة التطورات السياسية التي مرت بها شبه الجزيرة الكورية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية 2016، تاريخ طباعة هذا الكتاب، وذلك بوصفه للتناقض الصارخ في طبيعة وبنية الدولة وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية التي تعكس التناقض بين القوة بكل معانيها ومضامينها، وما تمثله من خطر وتحدٍّ على مستوى العالم، الذي يتجسد في قوتها العسكرية وبرامج الصواريخ والأسلحة النووية، ومخاوف الانتشار المرتبطة بهذه التكنولوجيا، ومن جانب آخر ضعفها داخليا سياسيا واقتصاديا وغذائيا.

ثالثا: وهناك تقارير الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، في 2017 كتب علي العبد الله تقرير بعنوان **"كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعيات الإقليمية والدولية"** الذي

تناول فيه تطور الأزمة الكورية، وموقف الدول المجاورة لها في الإقليم.

رابعا: تقرير حرره عبد الرحمن المنصوري في 30 افريل 2013، بعنوان **"التصعيد في شبه الجزيرة الكورية التداعيات والمآلات"** تناول فيه أسباب التصعيد الكوري وأهدافه وردود أفعال الدول المعنية بالأزمة، الصين، كوريا الجنوبية.

5) الإشكالية:

قد تكون انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين بتفكك الاتحاد السوفيتي، ولكن مازالت أثارها في شمال شرق آسيا وخاصة شبه الجزيرة الكورية، التي مازالت إلى حد الآن مقسمة إلى دولتين، في الشمال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بنظامها الدكتاتوري الاشتراكي وتحافظ على حلفائها من المعسكر الشرقي، وهما الصين وروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي وفي الجنوب جمهورية كوريا، ذات النظام الرأس مالي الديمقراطي، وهي بدورها تحافظ على حلفائها في المعسكر الغربي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومازالت ظاهرة السباق نحو التسلح في هذه المنطقة، حيث تسعى كوريا الشمالية كدولة إلى الحفاظ على بقائها في ظل تواجد دول قوية نوويا واقتصاديا حولها، وبافتقارها للاقتصاد قوي سعت إلى تطوير ترسانتها العسكرية بمساعدة كل من الصين وروسيا وتمكنت من تفجير أول قنبلة نووية سنة 2006. مما خلق بؤرة توتر في منطقة شمال شرق آسيا.

ومن خلال هذا البناء الفكري يقودنا إلى التطرق لإشكالية:

ما مدى تأثير البرنامج النووي الكوري على توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا؟

ولتفكيك الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف نفسر علاقة جغرافية منطقة شمال شرق آسيا بنظرية توازن القوى؟
- هل تملك كوريا الشمالية القوة الكافية لمواجهة أعدائها؟
- ما مدى تأثير الأزمة الكورية على مصالح دول شمال شرق آسيا، وعلى التواجد الأمريكي في المنطقة؟

6) الفرضية العامة:

حفز موقع كوريا الشمالية في منطقة جغرافية تحوى قوى اقتصادية ونووية

على السعي للحفاظ على أمنها القومي، من خلال تطوير السلاح النووي مشكلة بذلك بؤرة توتر في منطقة شمال شرق آسيا، أثارت به قلق دولي وإقليمي حول إمكانية تهديد توازن القوى في المنطقة.

لمناقشة الفرضية العامة ندرج فرضيات فرعية تضمن لنا تسلسل الموضوع:

- ساعد التفاعل بين الموقع الجيوبولتيكي لمنطقة شمال شرق آسيا، والتطور التكنولوجي الاقتصادي، النووي، في عودة نظرية توازن القوى لتفسير العلاقات الدولية.
- شكلت كوريا الشمالية استثناءا بمصادر قوتها، المتمثلة في عقيدة الزوتشيه المبنية على تقديس الحاكم، والسعي لتطوير السلاح النووي كقوة عسكرية واقتصادية.
- بتحدي بيونغ يونغ النووي للولايات المتحدة الأمريكية، أثارت ردود فعل مختلفة للقوى المتواجدة في منطقة شمال شرق آسيا.

7) الإطار النظري والمنهجي:

من خلال الواقع الدولي معاصر، الذي تتفاعل فيه مجموعة من الدول في إقليم جغرافي معين، وهذا يتضح من خلال استعمال متغيرين في الإشكالية، وهما القوة النووي لكوريا الشمالية كمتغير مستقل وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا كمتغير تابع، ومن هنا تقسم الدارسة جانبين، الأول جغرافي يستلزم تقنية الوصف مما يجعلنا نقوم بدراسة جيوبوليتكية للمنطقة وأهميتها، أما الجانب الثاني فهو تاريخي مما يجعلنا نستعين بتقنية التاريخ من أجل إمكانية التنبؤ بما قد يحدث في العلاقات بين دول المنطقة المدروسة فأهمية المعلومات التاريخية في دراسة العلاقات الدولية مرتبطة بقدر معين بالنقاش الذي يدور بين التقليديين وأنصار المذهب السلوكي.

ففي الوقت الذي يعتبر فيه التقليديون الواقع المعاصر الذي يستند إليه السلوكيون في دراستهم هو امتداد لتقاليد سابقة في السياسات الدولية، فإن أغلب السلوكيين لا يعيرون الاهتمام الكافي، أو لا يعمدون في بحوث تاريخية تحتاج للقدرة على استخدام تقنيات البحث التاريخي، ولكن من الصعب القول بأن كل الباحثين يعادون للتاريخ.

حيث نجد "مرتان كابلان" يمهد لإحدى دراسات العلاقات الدولية للتاريخ بقوله "فالتاريخ هو المخبر الضخم الذي يحدث فيه السلوك أو النشاط الدولي"، كما دعى كابلان للبحث في نظام الدولة المدينة في أوروبا خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك

بهدف مقارنة أنماط السلوك في فترات زمنية مختلفة.

فالباحث لا يستطيع أن يدرك بشكل كاف الواقع القائم، ما لم يكن لديه معلومات عما جرى سابقا، والذي تطور الوضع الحالي عنه، كما أنه لا يستطيع معرفة ما يمكن أن يحدث دون معرفة الوقائع السابقة وتاريخ العلاقات الدولية، فهو ليس نظرية للعلاقات الدولية ولكنه المادة الخام الرئيسية التي يستخدمها المنظر سعيا منه لصياغة نظرية لهذه العلاقات.[1]

وبما أن موضع البحث هو دراسة التفاعل الديناميكي بين مجموع من الفواعل فإن المنهج المناسب للدراسة هو النظمي أو النسقي، الذي استمد فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم" التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويرجع الفضل في إرساء قواعده وتطويره إلى"برتلانفي" Bertalanffy. حيث طبقت نظرية النظم في علم الأحياء والفيزياء الحديثة ثم انتقلت إلى الدراسات السلوكية والاجتماعية، وترتكز هذه النظرية على افتراض النظام المفتوح، الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية بينها مستمرة وبين البيئة التي توجد فيها. ويعود الفضل أيضا إلى عالم السياسة الأمريكي "ديفيد أستون" وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون من أمثال "كارل دويتش" و"ألموند" و"بريتشر"[2]

فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننعتها بصفة النظام، نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها هذه الكيانات مفصولة بحدود تفصلها عن بيئتها، وإن كل واحد منها يسعى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع.[3]

تتكون هذه البيئة من مجموعة المتغيرات التي تترابط علاقتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك

---

[1] – روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، 1406 هـ، 1985 م، ص 21، 22.

[2] – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر، (بدون دار نشر)، 2002، ص 130.

[3] – المرجع نفسه، ص 131.

الدولي. ومن هنا فإنه بتحليل علاقات التأثير المتبادلة، التي تربط بين هذه المتغيرات ويعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته.[4]

حيث يدافع " أندروسكوت"، عن نظرية النظم، معتبرا أنها منهاج يضع الباحث في اتجاه التحليل الديناميكي، الذي يساعده أن يرى الجانب التطوري في حياة النظام السياسي الدولي، وهو التطور الذي يقوده في سياقه إلى ظهور أطراف فاعلة جديدة، أو علاقات جديدة، أو حتى مشكلات جديدة. ومن ناحية أخرى فإن التحليل النظمي يساعد في التغلب على الفجوة التقليدية التي كانت تفصل بين السياستين الداخلية والدولية، فهو يركز على المستويين القومي والدولي، تركيزا متساويا في نفس الوقت، ويحاول أن يربطهما ببعضهما ربطا هادفا.[5]

أما الإطار النظري له أهميته، فالنظرية هي عبارة عن اختبار للظواهر المحددة وتفسيرها تفسيرا عاما يرضي أو يقنع أي شخص مطلع أو ملم بخصائص الظاهرة التي تجري دراستها.

لهذا سوف يتم اعتماد متغير توان القوى، وذلك بالإشارة إلى مفهوم توازن القوى كإطار نظري لتفسير العلاقات بين الفواعل المتناولة في دراسة منطقة شمال شرق آسيا.

8) التصميم الهيكلي للبحث:

من أجل تقديم تحليل وتفسير للإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف تكون الخطة التالية، حيث تم تقسيم الدراسة البحثية هذه إلى ثلاث فصول يندرج تحتها مباحث ومطالب.

جاء الفصل الأول بعنوان مدخل نظري ومفاهيمي للفاعلين في منطقة شمال شرق آسيا. الذي يندرج تحته ثلاث مباحث تناولنا فيهم دراسة جيوبـوليتيكيـــة لمنطقة شمال شرق أسيـا. تعرضنا فيها إلى جغرافية منطقة شمال شرق آسيا، وتاريخ العلاقات بين دول المنطقة، وجاء المبحث الثاني بعنوان، تفسير نظرية توازن القوى للتهديد النووي، من خلال شرح مفهوم توازن القوى، ومبرراته، والتحفظات حول الانتشار النووي.

---

[4] – اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية –دراسة تحليلية مقارنة–**، جامعة الكويت، (ب. ت.ن)، ص 108.

[5] – المرجع نفسه، ص 109.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان خلفيات وأبعاد المشروع النووي لكوريا الشمالية، حيث جاء في المبحث الأول مصادر القوة لكوريا الشمالية، إيديولوجيا، اقتصاديا، عسكريا. ثم تم التطرق للأزمة الكورية وتضارب مصالح الفواعل في شمال شرق أسيا، ويظهر ذلك بتحليل تطور الأزمة الكورية وتفاعل الدول الإقليمية معها من خلال استراتيجياتهم في المنطقة وخاصة ما عرفته من التطورات الراهنة.

والفصل الثالث تم إدراج الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية للتعامل مع الملف الكوري الشمالي، من خلال مختلف تفاعلات الدول الإقليمية الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا، ودور الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى عالمية في التطور الراهن للأزمة.

9) الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز البحث:

لدراسة الموضوع خارج بيئة الباحث ولغة دراسته، يشكل صعوبة في إيجاد مراجع في الوقت المطلوب لإنجاز المذكرة، وخاصة أن الموضوع المتناول مجاله الزمني حديث، ولهذا السبب يظهر عائق شح المراجع باللغة العربية، وتوفرها باللغات الأجنبية، السبب الذي يستغرق وقتا في عملية الترجمة.

الفصل الأول

مدخل نظري و مفاهيمي للفاعلين في منطقة شمال شرق آسيا

من خلال الإشكالية المطروحة، نجد أمامنا عدة مصطلحات تحتاج إلى وضع إطار مفاهيمي، كمعطيات تسهل عملية التحليل والتفسير.

حيت تعتبر هذه المصطلحات كلمات مفتاحية لموضوع البحث وهي: توازن القوى شمال شرق آسيا، السلاح النووي، كوريا الشمالية؛ ومن هنا سوف يتم البحث من خلال الفصل الأول، جغرافية وتاريخ منطقة شمال شرق آسيا، وربطها بظاهرة توازن القوى. ليتم الاسترسال في مدى قدرة نظرية توازن القوى في تفسير واقع الأحداث في المنطقة، وهو السلاح النووي الذي مكن دولة ديكتاتورية ضعيفة اقتصاديا، من خلق بؤرة توتر في المنطقة. من خلال إدراج مبحثين في هذا الفصل، يحوي كل مبحث في طياته مطلبين كما هو موضح:

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة شمال شرق أسيا.

المطلب الأول: جغرافية منطقة شمال شرق أسيا.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات بين دول المنطقة.

المبحث الأول: تفسير نظرية توازن القوى للتهديد النووي.

المطلب الأول: مفهوم توازن القوى.

المطلب الثاني: مبررات وتحفظات النظرية حول الانتشار النووي.

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة شمال شرق أسيا.

بما أنه تم وضع حدود جغرافية لعملنا البحثي هذا، والتي تم تعيينها في منطقة شمال شرق أسيا؛ الشيء الذي يلزم الباحث الإلمام بجميع جوانبها، من خلال إبراز أهميتها بالنسبة للنظام العالمي والنظام الإقليمي، جغرافيا وتاريخيا، اقتصاديا، عسكريا، وهذا يأتي توضيحه تباعا أدناه.

المطلب الأول: جغرافية شمال شرق آسيا.

بعد نهاية الحرب الباردة، التي كانت تقسم العالم إلى قطبين إيديولوجيا وجغرافيا، مما أعطى أهمية للدراسات الإقليمية[1] بين الشرق والغرب؛ ولكن جاءت العولمة لتجسد نظام أحادي القطب لتضعف الدراسات الإقليمية في تفسير العلاقات الدولية، حيث أخذ الجانب الاقتصادي الجزء الأكبر في تحليل وتفسير العلاقات الدولية خلال هذه الفترة، إلا أن الطفرة التي أحدثتها دول آسيا اقتصاديا وتكنولوجيا في ظل انشغال القوى العظمى بفرض سيطرتها على الشرق الأوسط وأوروبا، أدت إلى بروزها كإقليم يحوي قوى اقتصادية وتكنولوجية ونووية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مركزها العالمي، وهذا ما لفت أنظار مراكز الدراسات السياسية للرجوع للدراسات الإقليمية والاهتمام بمنطقة شمال شرق آسيا، وإعطائها أهمية إستراتيجية، نظرا لتميز دول المنطقة، كوريا الشمالية بسلاحها النووي، اليابان والصين لما حققاه من تفوق تكنولوجي واقتصادي وكذا كوريا الجنوبية والتوتر التي تعيشه من تهديدات جارتها كوريا الشمالية.[2]

ببادئ الأمر يجب أن نفصل في إشكالية، المصطلحات التي سميت بها منطقة آسيا حتى الوصول إلى تسمية المنطقة فحوى الدراسة، حيث من خلال المراجع تظهر تسميات

---

[1] – لقد كان العصر الذهبي للدراسات الإقليمية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية مع بداية الحرب الباردة، وجاء الاهتمام بهذه الدراسات من خلال مصالح الشركات الأمريكية العملاقة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي سابقا، لذلك ارتبطت الدراسات الإقليمية في بدايتها بالمؤسسات الأمنية، وبالتحديد بمكتب الخدمات الإستراتيجية الذي كان نواة الاستخبارات المركزية فيما بعد. فقد جند عام 1941 خبراء ومتخصصين في شؤون الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي من أجل جمع المعلومات وتحليلها، فتأسست رابطة للدراسات الآسيوية في 1943، ثم مركز الدراسات الروسية ثم الصينية ثم الكورية. للمزيد من المعلومات أنظر: سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي– النظام الإقليمي لشرق آسيا**–، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرق العلاقات الدولية، جامعة منتوري: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007، ص د.

[2] – المرجع نفسه.

عدة أطلقت على أسيا، من خلال تطور الأحداث فيها وهي: آسيا الباسيفيكية، وشرق آسيا ثم شمال شرق أسيا.

أولا: منطقة آسيا الباسيفيكية.[1]

هو المفهوم الذي تعتمده كل من الولايات المتحدة واليابان للدلالة على الإقليم الذي تشير إليه بريطانيا تقليديا بعبارة "آسيا" أو"الشرق الأقصى". فمكتب الخارجية البريطاني يواصل حتى اليوم تغطية كل من الصين، اليابان، كوريا، منغوليا تحت اسم "الشرق الأقصى"، ويضع استراليا ونيوزلندا وعدد كبير من الجزر الصغيرة بالباسفيك في دائرة "الشرق الأقصى والباسفيك". في حين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمدان هذه التسمية، لأنهما لا يعطيان أهمية للقيم الأسيوية وشرق آسيا، ولا يعتبرانها مرجعية لهما ولهذا لكلاهما غرض من عدم استعمال مصطلحي الشرق الأقصى الباسفيك"، فالولايات المتحدة تريد من خلال تسمية المنطقة ب" آسيا الباسيفيكية" أن تلعب دورا رئيسيا في آسيا أما اليابان فتريد فرض القيم اليابانية على القيم الآسيوية في المنطقة بمنطق التكبر وتاريخها الاستعماري في المنطقة.

ثانيا: منطقة شرق آسيا.[2]

استعمل مصطلح شرق آسيا لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان (سيريلانكا حاليا).

وفي إطار المساعي الحديثة لإعادة تعريف أسس الهويات والعلاقات الإقليمية؛ فإن مصطلح "شرق آسيا" تفوق على استعمال مصطلحات، "شمال شرق أسيا"، "جنوب شرق آسيا"، "شرق وجنوب شرق آسيا"، "أسيا الباسيفيكية"، حيث تعود جذور مصطلح"شرق أسيا" إلى التفكير الياباني حول شرق آسيا الكبير.[3]

حيث اكتسب مصطلح شرق آسيا شهرة أكبر عندما بدأ الوزير الأول الماليزي السابق "مهاتير محمد" الدفاع بقوة عن "المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا"، حيث حدد جغرافيا بالدول الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا من اليابان وحتى أندونيسيا. أي "هلال

---

[1] – المرجع نفسه، ص 157.

[2] – نسيمة طويل، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق أسيا – دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**–. لبنان: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2017، ص 62.

[3] – سامية ربيعي، مرجع سابق، ص158.

من الأمم المزدهرة الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا... من طوكيو إلى جاكرتا".[1] في إطار المساعي الإقليمية الحديثة لإعادة دمج الهويات الأسيوية وتوحيدها فإن مصطلح شرق آسيا عادة ما يتفوق على مصطلح شمال شرق آسيا.[2]

ويرى "ستيوارت هاريس" " Stuart Harris"، أنه بدارسة منطقة شرق أسيا من خلال التقارب الجغرافي والعلاقات التجارية، يوجد مفهومين لشرق آسيا:

مفهوم واسع: ينعكس في منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي، الذي يضم بلدان شرق آسيا والباسيفيك الأوروبي (استراليا ونيوزلندا)، بالإضافة إلى أمريكا الشمالية الشيلي، البيرو، روسيا.

مفهوم ضيق: يتضح من خلال الطرف الآسيوي في اللقاء الآسيوي– الأوروبي والذي يقتصر على بلدان الآسيان، والصين واليابان وكوريا.[3]

ثالثا: شمال شرق أسيا.[4]

من خلال الدراسات الحديثة لمنطقة آسيا، بدأ يظهر وينتشر تدريجيا استعمال مصطلح شمال شرق آسيا نظرا لسببين هما:

- بداية وضوح التقسيمات الإقليمية في آسيا بظهور النظام الإقليمي في شمال شرقها وجنوب شرقها وغيرهما.
- تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا خاصة، لأنها تضم الدول الرئيسية والمميزة في آسيا ككل، حيث يوجد بها الصين العملاقة اقتصاديا، اليابان المعجزة وكوريا الشمالية بأزماتها النووية المتكررة.

وتوضح الخريطة التالية منطقة شمال شرق أسيا:

[1] – المرجع نفسه، ص157.

[2] – نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 62.

[3] – سامية ربيعي، مرجع سابق، ص158.

[4] – نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 62.

الشكل (1)[1]: خريطة توضح منطقة شمال شرق آسيا موضوع الدراسية.

لكن رغم هذا، غالبا ما تتم الإشارة إلى شرق آسيا على أنه ذلك النظام الإقليمي المؤلف من نظامين إقليميين فرعيين، هما:

شمال شرق آسيا: الذي يتميز بافتقاره لأي نوع من الأطر الإقليمية الرسمية. يتميز بدائرة الصين التي تشمل التايوان وهونغ كونغ.

جنوب شرق آسيا: حيث تقطن كتلة سكانية مسلمة كبيرة جدا، وتضم تشكيلتين إقليميتين: الآسيان ومنطقة الهند الصينية (فيتنام، كمبوديا، اللاوس).[2]

أهمية منطقة شمال شرق أسيا في العلاقات الدولية:

بتواجد أهم القوى الاقتصادية كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، بإضافة إلى جارتهم كورية الشمالية وحيازتها على السلاح النووي رغم فقرها الاقتصادي، جعل منطقة شمال شرق آسيا، منطقة تجارية بامتياز، ولكن في نفس الوقت تشكل مصدر تهديد للأمن الإقليمي والعالمي، وهذا ما جعلها محور دراسة من طرف علماء السياسة ونذكر منهم:

[1] - موسوعة ويكيبيديا https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Sea_of_Japan_Map.png

[2] – سامية ربيعي، مرجع سابق، ص159.

هنري الفرد كيسنجر [*] **Henry Alfred Kissinger:** الذي أكد على أن منطقة شمال آسيا باحتوائها دولة كاليابان اقتصادها يفوق اقتصاد دول أوروبا، والصين الدولة القارة بإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية بالإضافة إلى الدولة الشريرة التي تعمل على تطوير أسلحتها وصواريخ طويلة المدى، وهي في نفس الوقت سوق كبير للعلاقات التجارية الأمريكية مع بلدان المنطقة وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، هذا ما جعل كيسنجر ينبه أن في حالة وجود أي تكتل بين دول شمال شرق أسيا، سوف يهدد المصالح القومية الأمريكية في المنطقة ولهذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية منع أي تكتل بين هذه الدول وإن حدث فيكون اندماج غير صديق أي يشوبه توتر العلاقات بين هذه الدول.[1]

حيث يتساءل كيسنجر في كتابه النظام العالمي، ما معنى نظام إقليمي آسيوي ليطرح فكرة النظام الآسيوي المعاصر الذي يضم قُوى خارجية، كما لو كانت سمات وملامح متممة، فثمة الولايات المتحدة الأمريكية؛ التي جرى تأكيد دورها صراحة بوصفها قوة "آسيوية– باسيفيكية" في بيانات مشتركة لكل من رئيس جمهورية الولايات المتحدة "باراك أوباما" والرئيس الصيني "هو جينتا" في جانفي 2011، والرئيس الصيني " كي جينغ" في جوان 2013، وثمة روسيا التي هي قوة آسيوية جيو إستراتيجية[2].

---

[*] – هنري ألفرد كيسنجر ولد في 1923/05/27، وهو باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد باسم هاينز ألفرد كيسنجر، كان أبوه معلما بسبب ديانته اليهودية هرب أهله عام 1938 من ألمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفا من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1948، التحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية خلال الفترة (1973– 1977)، وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، حيث لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل سياسة الانفتاح على الصين، وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل، التي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. وكمؤيد للسياسة الواقعية فقد قاد سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي سابقا في فترة الحرب الباردة، وكان منسق العلاقات مع الصين ومفاوض اتفاقيات سلام باريس، التي أنهت التدخل الأمريكي في حرب الفيتنام. وأسفرت السياسة الواقعية لكيسنجر عن سياسات جدلية مثل تخل المخابرات الأمريكية في تشيلي وتقديم الدعم الأمريكي لباكستان، بالرغم من أعمال التطهير العرقي التي ارتكبت أثناء حرب بنغلادش، كان مؤسس ورئيس" كيسنجر أسوشيتس"، شركة استشارات دولية، وله مؤلفات غـــزيرة في السياسة والعلاقات الدولية، بلغت أكثر من عشرة كتب، و صنف الباحثون كيسنجر من أكثر وزراء الخارجية الأمريكان تأثيرا في الخمسين سنة الأخيرة. للمزيد أنظر: هنري كيسنجر، **موسوعة المعرفة**، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/06 على الساعة 18:12 من خلال الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org.

[1] – نسيمة طويل، مرجع سابق. ص 65.

[2] – هنري كيسنجر، **النظام العالمي – تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربية ، 2015، ص 206.

لإثبات فكرته يستشهد بالتاريخ، حيث يقول كيسنجر أنه "أحيانا في الأزمات الحديثة تمت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاضطلاع بدور قوة موازنة، ففي معاهدة بورتسموث لعام 1905، لعبت دور الوساطة في الحرب بين روسيا واليابان، وفي الحرب العالمي الثانية، تولت هزيمة مسعى اليابان الهادف إلى الهيمنة على آسيا. كذلك لعبت دورا مشابها في الحرب الباردة، حين حاولت موازنة الاتحاد السوفيتي سابقا عبر شبكة من الأحلاف الممتدة من الباكستان إلى الفلبين.[1]

من هنا يؤكد كيسنجر على أطروحة توازن القوى في منطقة شمال شرق أسيا في ظل المبادئ التالية:

- منع تفوق وهيمنة أية قوة على القوى الأخرى في المنطقة وخاصة إذا كان دولة معادية وذلك بتخفيف الصراعات بين دول المنطقة.
- توطيد تواجد عسكري أمريكي متفوق وممارسة سياسية خارجية تتوافق مع الأهداف القومية للدول الرئيسية للمنطقة، فتحالفها مع هذه الدول يحدث توازن قوى بينها، ويجعل دول المنطقة في سعي دائم للحفاظ على هذا التوازن.
- لهذا يجب أن يبقى تحالف الولايات المتحدة مع اليابان حجر أساس في المنطقة.
- يجب أن تبقى العلاقة المشتركة مع الصين أفضل الحلول وهذا ما يوافق مصلحة أمريكا في المنطقة، مع إدراك قادة الولايات المتحدة الأمريكية أن المواجهة مع الصين هي آخر الحلول.
- يجب ألا ينشأ أي نظام آسيوي في المنطقة، من أجل إستراتيجية التوازن ولتحقيق التوازن يجب المناورة، والرؤية الثانية للمصالح الأمريكية، هي حتى إن اقتضى الأمر استبعاد الرغبة في فرض الهيمنة.[2]

زبيغتيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski*: حيث يرى أن وضع شبه المستقر في منطقة شمال شرق آسيا هو الوضع المناسب، ويذكر بالوضع الذي ساد في أوربا قبل

---

[1] – المرجع نفسه، ص 207.

[2] – نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 66.

* – زيغنيو بريجنسكي، عمل مستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي (1977-1981)، يعمل حاليا مستشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذ بروفيسور لمادة السياسة الخارجية الأمريكية في كلية "بول نيتز" للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز في واشنطن" دي سي"، وأحدث كتبه هي: خارج السيطرة، الفشل

1914، أي ما لم تتعرض المنطقة لصدمة مفاجئة تسبب في تفاعل متسلسل مدمر فالمنطقة تحتوى على تناقضات في ظل التواجد الأمريكي فيها، فالصين في تنافس مع اليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة على السيادة الإقليمية. والكوريتين في حالة حرب منذ تقسيمهما عام 1953، ويدعم حالة عدم الاستقرار التواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، ولهذا يصف بريجنسكي المنطقة بأنها منطقة تعاظم فيها النجاح الاقتصادي وفي نفس وقت هي بركانا اجتماعيا، وخطرا سياسيا في نفس الوقت.[1]

كما أن المنطقة يتواجد فيها قلق وتوتر بين دولها، فالصين مستاءة من الانفصال المستمر لتايوان عن سيادتها، وتخاف وتراقب إعادة تسليح اليابان، وفي المقابل يرى اليابان أن الصين تشكل تهديدا أمنيا محتملا ومنافسا متناميا لتفوق اليابان الاقتصادي والسياسي.[2]

يكمن شبه الاستقرار لدى بريجنسكي في السباق نحو التسلح لدول المنطقة وخاصة أن الصين تسعى لامتلاك بحرية قوية لتنشط دبلوماسيتها في التفاوض مع روسيا للحصول على حاملات الطائرات الكبيرة. أما اليابان لم تتخلف عن الركب وتسعى بامتلاكها سفينة منصة الهبوط 2PD المجهزة لحمل مروحيات هجومية مند سنة 2001، بإرسال سفن دورية مسلحة لمضيق " ملقا "[*] للمساعدة في حماية ناقلات النفط والسفن البضائع اليابانية. [3]

الكبير، خطة اللعبة، القوة والمبدأ. أنظر: زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتجيا**، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999، ص 4.

[1]– نسمية طويل ، مرجع سابق، ص 66.

[2] – المرجع نفسه، ص 67.

[*]– يعتبر مضيق "ملقا" من أهم الممرات الإستراتيجية في العالم إلى جانب مضيق هرمز، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم يبلغ طوله حوالي 12 كلم، وعرضه بين50 م و320 كلم (أضيق مكان فيه بعرض 2,5 كلم) وعمقه ما يقارب 23 مترا أي حوالي 70 قدما. سيطر العديد من القوى تاريخيا على المضيق من بينهم العرب ولطالما شكل جزءا مهما من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الأوسط بجنوب سرقي آسيا تجاريا مند القرن السادس عشر. فهو يقع بين كل من ماليزيا واندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي، الأمر الذي يجعله مركز تقاطع تجاريا بين أوروبا وآسيا في المحيط الهادي. ويشكل مضيق ملقا حاليا حوالي 40% من تجارة العالم، ويمر عبره سنويا أكثر من 50 ألف سفينة تجارية محملة بمختلف المواد والبضائع من جميع أنحاء العالم، كما يشهد مرور80 إلى90% من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي. للمزيد أنظر: علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 8 جوان 2014، ص 5.

[3] – نسيمة طويل، مرجع سابق، ص67.

إن الخطر المتزايد هو التحدي النووي لكوريا الشمالية، خلق توترا في المنطقة، بفشل الولايات المتحدة الأمريكية في مسارها الدبلوماسي مع كوريا الشمالية من أجل توقيف المساعي النووية لكوريا الشمالية، وزيادة التوتر في المنطقة بسبب خطر انتشار أكبر للأسلحة النووية. ومن هنا تتضح رؤية بريجنسكي إلى أن أكبر استقرار في منطقة شمال شرق آسيا مرهون بمدى الاستعداد للتعاون الأمني الإقليمي الذي ستبديه كل من اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سيحل تدريجيا المعضلات الأمنية في المنطقة وخاصة قضية كوريا الشمالية.[1]

صامويل هنتنجتون Samuel Huntington*: يرى بأن هناك خريطة ثالثة لعالم ما بعد الحرب الباردة، تتكون وفق المنظور الواقعي للعلاقات الدولية وطبقا لهذه النظرية يقول هنتنجتون في مؤلفة صدام الحضارات "إن الدول هي في الأساس والواقع اللاعبون الوحيدون المهمون في الشؤون العالمية، العلاقة بين الدول علاقة فوضى، وعليه فإن الدول لكي تضمن بقاءها وأمنها تحاول باستمرار أن تعظم من قوتها. عندما ترى دولة ما أن دولة أخرى تزيد من قوتها وبالتالي تصبح خطر محتملا، فإنها تحاول أن تحمي أمنها الخاص بتقوية نفسها ومضاعفة قوتها بالتحالف مع دول أخرى. إن مصالح وأفعال 184 دولة تقريبا في عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن التنبؤ بها انطلاق من هذه الافتراضات"[2]

---

[1] – المرجع نفسه.

[*] – صامويل فيليبس هنتنجتون: (1927/04/18- 2008/12/24) ، كان عالما سياسيا أمريكيا، بروفسور في جامعة هارفارد لمدة 58عام، وهو مفكر محافظ عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وهو من علماء السياسة تأثيرا في النصف الثاني من القرن العشرين. وأكثر ما عرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان صدام الحضارات، التي جادل فيها بأن صراعات ما بعد الحرب الباردة، لن يكون محورها حول خلاف الأيديولوجيات بين الدول القومية، بل بسبب الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات الكبرى في العالم وهو جدال تمسك به حتى وفاته، كتابه الأول لا يزال مقياسا لدراسة كيفية تقاطع الشؤون العسكرية في المجال السياسي، كما عرف عنه تحليله للتنمية السياسية والاقتصادية في العالم الثالث، أخر كتبه صدر عام 2004، يحلل فيه القومية الأمريكية، وحدد ما اعتبره مخاطر تهديد الثقافة والقيم التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة لعمله في هارفارد، كان هنتنجتون مخططا أمنيا في إدارة الرئيس جيمي كارتر، وشارك في تأسيس مجلة فورين بوليسي، وترأس عدة مراكز دراسات بحثية. كان ديمقراطيا وعمل مستشارا لنائب الرئيس. للمزيد أنظر: صامويل هنتنجتون **موسوعة الحرة ويكيبيديا**، تم الإطلاع بتاريخ2018/04/06على الساعة،43: 18 من خلال الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wik

[2] – صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي**– ترجمة: طلعت السايب، القاهرة: شركة سطور، 1999، ط 2 ، ص ص 55، 56.

بحلول التسعينيات كان التغيير الاقتصاد هو الحدث في آسيا وخاصة شرقها، بين الكثير من المراقبين له الذين رأوا شرق آسيا وكل الإطار الباسيفيكي مرتبطين معا في شبكة تجارية ممتدة يمكن أن تؤمن السلام والوئام بين الدول.

ولكن يرى هنتنجتون أن هذا التفاؤل كان مؤسسا على افتراض شديد الالتباس، وهو أن التبادل التجاري قوة ثابتة من أجل السلام. إلا أن النمو الاقتصادي يخلق عدم استقرار اقتصاديا داخل الدول وفيما بين بعضها، ويغير ميزان القوى في الدول والمناطق. فالتبادل التجاري يجعل الناس يتصلون ويحتكون ببعضهم البعض ولكنه لم يوصلهم إلى اتفاق، وأثبت التاريخ إنه غالبا ما كان ينتج وعيا بالاختلافات بين الشعوب ويثير المخاوف المتبادلة. ويرى بأن النمو الاقتصادي في آسيا والثقة المتزايدة بالنفس لدى المجتمعات الأسيوية سوف يقسم السياسة العالمية إلى بثلاث سبل هي:

النمو الاقتصادي يمكن الدول الآسيوية من توسيع قدراتها العسكرية ويثير القلق بشأن العلاقات المستقبلية بين هذه الدول، ويدفع إلى الصدارة بقضايا ومنافسات كانت مكبوحة أثناء الحرب الباردة، وبالتالي يعجل باحتمالات الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة.

النمو الاقتصادي يزيد من حدة الصراعات بين المجتمعات الأسيوية والغرب والولايات المتحدة أساسا، ويقوي من قدرة المجتمعات الآسيوية على أن تسود في تلك الصراعات.

النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين لسيطرتها التقليدية في شرق آسيا، وبالتالي يضطر دولا أخرى إما أن تتضّم وتكيف نفسها مع هذا التطور، أو أن تتوازن وتحاول احتواء النفوذ الصيني.[1]

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات بين دول المنطقة.

عرفت المنطقة عدت حروب، مما جعل العلاقات بين دول المنطقة خلال حقب التاريخ الماضية متوترة، حيث أن شبه الجزيرة الكورية كانت مسرحا لهذه الحروب، وكانت محل أطماع كل من المغول والتتار. فقد أثبتت الأبحاث الأثرية أن تاريخ كوريا ضارب أطنابه في حقب ما قبل التاريخ، خُلِد في روايات أسطورية وقصص عن تاريخ تكوين كوريا، وجاءت الحفريات لتثبت بعض تلك القصص وجود عدة دول منذ الألف الأولى قبل

[1] – المرجع نفسه ، صص 353، 354.

الميلاد، منها دولة كونجوسون (Kodjoseun) في القرن السابع قبل الميلاد، ودولتا بويو (Bouyeu) في القرن الخامس قبل الميلاد، ودجينكوك(Djinkouk) في القرن الثالث ق.م.[1]

مر تاريخ كوريا بعدة مراحل، تمثل الأولى، عصر المماليك الثلاث ومملكة كوريو التي لا يزال الكوريين بمختلف اتجاهاتهم حتى الآن يعتزون بتلك الحقبة من تاريخ بلادهم ويعتبرون مملكة " كوريو" رمزا لوحدتهم وقوة حضارتهم وهذا ما يفسر لنا جوهر الاقتراح الذي قدمه "كيم ايل سونغ" إلى حكومة كوريا الجنوبية بإقامة اتحاد بين الشمال والجنوب ضمن دولة كورية واحدة تحمل اسم جمهورية كوريو الاتحادية، أما المرحلة الثانية كانت فترة حكم أسرة ري(Ri) [2].

وفي المرحلة الثالثة جاء الاستعمار الياباني (1910–1945)، الذي قاومه الكوريون بثورة، كانت بذرتها الحركات السرية في التي بدأت في التكون بشكل واسع ، ساعدها على ذلك الأفكار التحررية الأوروبية وخاصة انتشار أفكار الثورة الروسية 1917، التي أدت إلى تكوين نواة الحزب الشيوعي الكوري في1921 بمدينة "فلاديفوسنوك" السوفيتية، وسرعان ما انحل بسبب بعدها عن واقع الجماهير في الداخل. كما أصبح الكوريون المهاجرون إلى منشوريا يعيشون حياة جحيم بعد اتفاق اليابان مع المسؤولين المحليين في1925. في تلك الظروف المعقدة والصعبة أسس"كيم ايل سونغ" في 1926، اتحاد الشباب المناهض للامبريالية، مجمعا فيه الشباب الشيوعي المتحرر من الجمود العقائدي والشباب القومي الذي تخلى عن الحكومة الكورية المؤقتة. الموجودة في شانغهاي (shanghai) وبذلك قرن كيم أيل سونغ المبادئ الماركسية اللينينية بالنضال القومي معتمدا في ذلك النضال، على الإمكانيات الذاتية للكوريين أنفسهم بالدرجة الأولى، وهو ما يسمى بروح دجوتشي أو (الزوتشيه) (Djoutché).[3]

ومن هنا يتبين لنا أن كوريا دولة يرجع وجودها لما قبل القرن 30 للميلاد، وطورت نفسها مبتدعة ثقافتها الخاصة، وفي القرن التاسع عشر عانت من الإقطاعية، وضعف شديد بسبب فساد الحكام الإقطاعيين وعدم كفاءتهم. وبوقوع كوريا تحت الاحتلال الياباني، الذي

- [1]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة الساسية**، ج5 ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990، ص 201.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 202، 203.

[3] – المرجع نفسه، ص 204.

استغل معاهدة الاندماج بين كوريا واليابان عام 1910، من اجل انتهاك الحقوق الدبلوماسية والمحلية وتحويل كوريا بالكامل إلى مستعمرة لها.[1]

عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان المستوى الإقليمي في شمال شرق آسيا خاملًا تقريبًا، حيث كانت حالات التوتر الأمنية الرئيسية على المستوى المحلي (المتمثلة في الحرب الأهلية الصينية، والمستوى العالمي يمثله احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لليابان والاحتلال المشترك بين الاتحاد السوفييتي الأمريكي لكوريا. وقبل أن يفوز الشيوعيون بالحرب الأهلية في الصين (1949)، انسحبت القوى العظمى من الكوريتين اللتين أنشأتهما (1948–1989)، وتم الإفراج عن اليابان من حكومة الاحتلال 1951، وتحولت العلاقة من احتلال إلى تعاون أمني إقليمي، وبهذا كثفت القوات العسكرية الأمريكية حضورها بقوة في اليابان من خلال الحقوق التأسيسية التي منحتها لها المعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية لعام 1951 وكذلك مع كوريا الجنوبية) كنتيجة للحرب الكورية في المقابل، كانت كوريا الشمالية والصين حليفتين للاتحاد السوفييتي. [2]

وقد عززت الحرب الكورية من الانقسام بين الشرق والغرب في المنطقة، بسبب التدخل المتجدد الأمريكي في الحرب الأهلية، وحياد الصين، مما حافظ بشكل فعال على استقلال تايوان، سقطت خطوط الصدع الرئيسية وخطوط العبور في المنطقة كلها على طول حدود الاحتواء التي تمر عبر مضيق تايوان، كوريا، وبحر اليابان.[3]

ولكن على الرغم من أن الصين وكوريا الشمالية كانتا حليفتين للاتحاد السوفيتي وتحت مظلته النووية، فإنهما لم يسمحا بنشر القوات السوفيتية على أراضيهما بعد عام 1960، ومن ثم أوقفت الصين تحالفها مع الإتحاد السوفييتي، وسعت لتكوين قوة عظمى تعتمد عليها في المعارضة لكلا القوتين العظميين، وأفضل طريقة لفهم سلوكها في سياق مثلثها مع القوتين العظميين، رغم أنها ما زالت تحتفظ ببعض الأدوار الإقليمية الهامة، مع أنه لا يوجد تقارب بين القوة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أن الصين

---

[1] – الأمم المتحدة، **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان – وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف**، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 2000/03/20، ص 4.

[2] - Barry Buzun and Ole waever, **Regions and Powers The Structuer of International Security**, Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo, First published in print format 2003, p 131.

[3] - Ibid.

نجحت في أن تُؤخذ على محمل الجد كتهديد إيديولوجي واستراتيجي من كلا الجانبين، فمنذ عام 1971 اعترفت الولايات المتحدة بقيمة الصين كحليف ضد الاتحاد السوفييتي، ونجحت أيضاً في لعب دور موازٍ فيما بينهما. [1]

لقد حرصت جميع البلدان الثلاثة على الحفاظ على أسوأ ذكرياتهم لليابان على مدى الحياة، وتصاعدت خطابتهم الدبلوماسية عند أدنى استفزاز في توثيق عملية إعادة التنظيم المحتملة لليابان ، أو نيتها في إنشاء هيكل يهيمن على المنطقة.[2]

ومن جانب آخر كان التوتر الأمني في المنطقة راجع لعدم رضا كوريا الشمالية على التقسيم الإيديولوجي المفروض عليها، فقامت بعملية غزو على كوريا الجنوبية سنة 1950 بموافقة كل من"ستالين" ومساندة الزعيم الصيني"ماو تسي تونغ"، ولكن الإدارة الأمريكية بقيادة "ترومان"، رأت في الأمر قصة عدوان سوفيتي صيني، أي تحالف يشبه تحالف ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قلصت من القوات المسلحة كثيرا في الأعوام السابقة، فإن ترومان أقدم على اتخاذ قرار جريء يقضي بالمقاومة، استنادا بالدرجة الأولى، إلى القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان.[3]

حيث فُسّر هجوم كوريا الشمالية على سيول على أنه جزء من هجوم شيوعي عام واختبار لمدى صلابة موقف الولايات المتحدة إزاء ذلك الحدث وتصميم الأمم المتحدة على التصدي للعدوان، وأدّى التزام كل من أمريكا والأمم المتحدة الذي تبعه في أكتوبر 1950 تورّط الصين في الصراع، إلى نشوب حرب في المنطقة دامت ثلاث سنوات وقتل فيها أكثر من ثلاثة ملايين شخص، قبل أن يتم تثبيت الحدود التي كانت قائمة قبل تلك الحرب بين الكوريتين وظلّت بيونغ يونغ وسيول بالذات مشتبكتين في صراع دائم، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.[4]

أما بالنسبة للصين، فكانت ترى في تصورها، أن تواجد القوات الأمريكية على حدودها فيه تهديد عليها، وتوقعت أن هدف الولايات المتحد الأمريكية هو إلحاق الهزيمة بكوريا

[1] - Ibid.
[2] - Ibid.

[3] – هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 282.

[4] – جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 158.

الشمالية، ومن ثم توحيد الكوريتين تحت سلطتها. وبل ما يراهن عليه "ترومان" بعد هزيمة بيونغ يانغ ، الوصول إلى حدود بكين، مما جعلها تشعر بالتهديد الذي يحدق بالصين وباندلاع الحرب الكورية. كان لـ"ترومان" إستراتيجيته أخرى في المنطقة. حيث أراد بوضع الأسطول السادس بين المتقاتلين، في مضيق تايوان ذريعة لحماية طرفي الحرب الأهلية، من بعضهما البعض، والتزاما منه بالسلم في آسيا.[1]

إلا أنه لم يمضي على إعلان "ماو تسي تونغ" لجمهورية الصين الشعبية، سوى أقل من تسعة أشهر، حتى تطورت الأوضاع في الحرب الكورية، بوصول إمداد بقوات عسكرية أمريكية أخرى تموقّع أغلبها على امتداد الحدود الصينية من جهة، بالإضافة إلى تواجد الأسطول الأمريكي في التايوان، والبر الصيني من جهة أخرى، الأمر الذي يهدد الصين فأدرك الزعيم الصيني أن موافقته على قيام كوريا الشمالية باجتياح كوريا الجنوبية انقلب إلى كارثة إستراتيجية. لأنه بخبرته الثورية كان يعتقد أن الحروب الأهلية تنتهي إما بالنصر أو بالهزيمة، وليس بالاستقرار الوضع كما هو، والجمود، فقد علمه سجله التاريخي، أن كوريا قد استعملت مرات كثيرة معبرا لغزو الصين.[2]

ومن هنا أدرك "ماوتسي"، أن بإنهاء الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بوضع الاستقرار بين الكوريتين، سوف تبادر إلى التقدم خطوة أخرى لاستكمال تطويق الصين عن طريق التوغل في فيتنام.

من خلال هذا التحليل يبرز مدى ضخامة الدور الاستثنائي الذي تلعبه كوريا في التفكير الاستراتيجي الصيني، ويؤكد أن كوريا كانت بالفعل بؤرة الصراعات في العالم بعد هزيمتها.[3]

حيث اعتقد "ماوتسي" أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إنهاء حرب كوريا بفكرة التوازن القوى بنيها وبين الاتحاد السوفيتي، أصبح انعطاف أمريكا مؤكد نحو فيتنام وبلدان مستعمرة أخرى، ما يجعل المشكلة الكورية، مفتاح للشرق. ولكن "ترومان" لم يكن هدفه الهجوم على الصين، بل كان هدفه الاستقرار عند حدود خط عرض 38 في جوان 1951.[4]

---

[1] – هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 285.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 286، 287.

مما جعله يدخل في سجال مع "ماك آرثر" قائد عسكري في الحرب الكورية، حول إمكانية القوة العسكرية الأمريكية لدحر كوريا والتوسع إلى الصين، ولكن إدارة ترومان أجابته بإعفائه من قيادته العسكرية، لإطلاق تصريحات مناقضة لخطة الإدارة في جوهرها، ثم شدد "ترومان" على مفهوم الاحتواء. فقد كان التهديد الرئيسي لأمريكا متمثلا في الاتحاد السوفيتي الذي كان يستهدف الهيمنة على أوروبا، لذا فإن عملية خوض الحرب الكورية إلى نهايتها، ومدّها أكثر إلى داخل الصين، اعتبرها الحرب الخطأ، في المكان الخطأ، في الزمان الخطأ، ومع العدو الخطأ. فهدفه من استخدام القوة هو الدخول في مفاوضات بالقوة تدعمه في المساومة، وفعلا طرح الصينيون فكرة المفاوضات التي قبلتها الولايات المتحدة، وبعد عامين تم التوصل إلى تسوية دامت إلى يومنا هذا.[1]

لقد تشكلت في شمال شرق آسيا، صورة ترسم التناقضات السياسية بين القوى العظمى .على الرغم من انقسامهم، فكل من الصين والاتحاد السوفيتي دعما كوريا الشمالية كحليف شيوعي، مشكلين حلف استراتيجي ضد الغرب، كما كانت لديهم سياسات مماثلة تجاه اليابان، سعياً إلى إضعاف علاقاتها مع الولايات المتحدة وإبقائها ضعيفة سياسياً وبطيئة في اتخاذ موقفها اتجاه التنافس السوفيتي الأمريكي، في حين كان العكس الحال بالنسبة للتايوان، حيث كان الاتحاد السوفيتي، بعد الانقسام الصيني السوفيتي، أكثر تماشياً مع سياسة الولايات المتحدة، رغم أنه كان لأسباب مختلفة، فقد كانت موسكو سعيدة للغاية برؤية التقسيم الصيني الذي حافظت عليه، لإلهاء بكين ومثيرة من خلاله توترا في العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين[2].

من خلال ما توضحه الخريطة في الشكل(2)، وما تم سرده من وقائع تاريخية نخلص إلى أن فترة الحرب الكورية كان إطارها الجغرافي، شبه الجزيرة الكورية، وكانت تعتبر حرب أهلية بين شعب واحد، ولكن في الحقيقة كانت حرب بالوكالة بين القطبين أثناء الحرب الباردة، وهذا ما يبرر عدد الأطراف المتدّخلة فيما بعد، والتي حققت مصالحها على حساب تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى قسم شمالي يسيطر عليه الاتحاد السوفيتي، وجنوبي يسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. فخرجت الصين بضمانات عدم الاعتداء عليها مستقبلا أما اليابان فكانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بتواجد قواتها العسكرية في جزرها التي

[1] – المرجع نفسه، ص ص 286، 287.

[2] – Barry Buzun and Ole waever, op.cit, p 142.

توفر لها الحماية في نفس الوقت. ومن هنا رُسمت العلاقات القائمة بين دول منطقة شمال شرق آسيا.

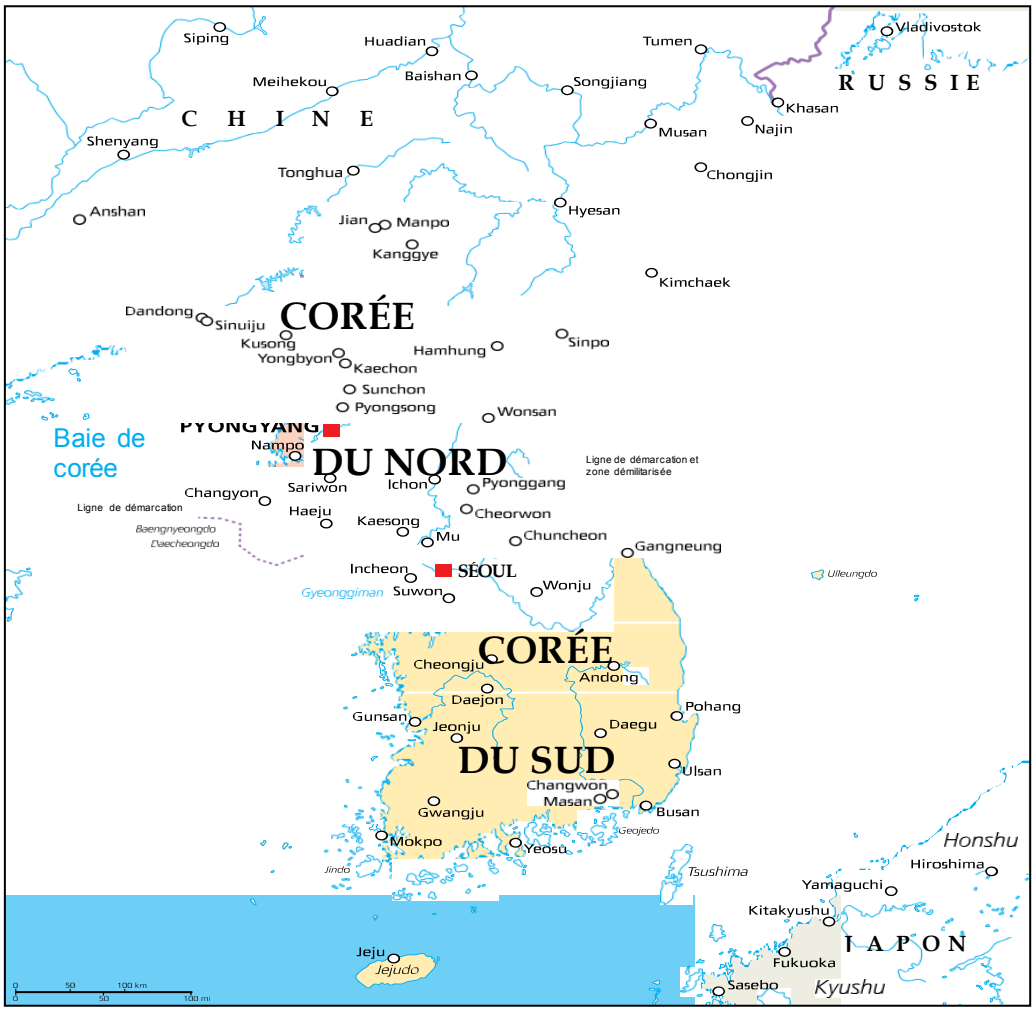

الشكل(2)[1]: خريطة تقسيم شبه جزيرة الكورية.

[1] - Patrick Chartrand, Frédéric Harvey, Étienne Tremblay et Éric Ouellet, «Corée du Nord: la parfaite harmonie entre le totalitarisme et l'arme nucléaire», **Revue militaire canadienne**, Vol.17, Nº 3, été 2017, page 30.

تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 18:26 ، من خلال الموقع الإلكتروني:
http://www.journal.forces.gc.ca/Vol17/no3/page29-fra.asp

المبحث الثاني: تفسير نظرية توازن القوى للتهديد النووي.

المطلب الأول: مفهوم نظرية توازن القوى.

تعتبر نظرية توازن القوى نظرية قديمة، ولكن استخدامها لايزال قائما إلى يومنا هذا فقد تطور مفهومها بتطور القوة لدى الدول. ولطالما ارتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه نيوتن والخاص بالتوازن في الكون، ومن المعلوم أن النظرية الاجتماعية تعمل عل الإفادة من العلوم التطبيقية أو تتأثر بالتطور في إحدى النظريات، وفي الحقيقة يعد مفهوم توازن القوى أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم، والباحث السياسي يحلل غالبا تفاعل المصالح بين الجماعات أو المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة والتوازن، ويستخدم باحثو الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى بين الدول، حيث أن هذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل بالبحث عن الأمن من قبل الدول من خلال توازن القوى.[1]

أولا: أهم معاني توازن القوى:

ويثير مفهوم توازن القوى عددا من المشكلات فيما يتعلق بتعريفه، كما أشار أرنست هاس إلى عدة معاني لهذا المفهوم وهي:

1) التوازن أو عملية التوازن أي السعي لتحقيقه.
2) الهيمنة أو البحث عنها.
3) الاستقرار والسلام المبني على القوة.
4) عدم الاستقرار أو الحرب.
5) سياسات القوة بشكل عام.
6) القانون العام للتاريخ.
7) والنظام وسمته القطبية. [2]

وفسر كاسلريه ومتنخ توازن القوى من خلال الأهداف والوسائل حيث حدد أهدافه في:

1) الحيلولة دون حدوث هيمنة كلية.
2) الحفاظ على العناصر المؤسسة للنظام وعلى النظام نفسه (نظام توازن القوى).
3) تأكيد الاستقرار والأمن المشترك في النظام الدولي.

---

[1] – روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] – المرجع نفسه، ص 30.

4) تدعيم وإطالة أمد السلام بالحرب الرادعة. مثلا يجب إشعار المعتدي بأن أي سياسة توسع ستؤدي على الأرجح إلى تشكيل تحالف لمواجهته.

أما الوسائل التقليدية التي كانت تستخدم لخلق أو المحافظة على التوازن هي:

1) سياسة فرق تسد، التي تهدف لإضعاف الطرف الأقوى.
2) التعويضات الاقليمية بعد الحرب.
3) خلق دولة عازلة.
4) إقامة التحالفات.
5) مناطق النفوذ.
6) التدخل.
7) المساومة السياسية (التفاوض).
8) التسويات السياسية القانونية للنزاعات.
9) تخفيض التسلح.
10) سباق التسلح.
11) الحرب.[1]

قد تعرض مفهوم توازن القوى لانتقادات، ف "سبيكمان" يقول" أن الدولة تكون معنية بالتوازن أو عدم التوازن طبقا لمصلحتها، والدولة لا يهمها التوازن بمقدار ما يهمها امتلاك قوة قادرة على مواجهة العدو المحتمل، كما أن هذه الدولة تدرك أن إمكانية الحركة لها مرهونة بعدم وضع الضوابط على تنمية قوتها، كما أن السياسة الخارجية لدولة معينة تكون فعالة وايجابية بمقدار اتساع هامش القوة الذي تستطيع أن تستخدمه في الواقع الدولي"[2]

أما مورغانتو فحدد نقاط الضعف في توازن القوى في إشارته لفشله لأنه لم يتمكن من الحفاظ على استقلال عدد من الدول منذ القرن الثامن عشر، كما أن التحالفات لمواجهة هيمنة دولة معينة وتحقيق التوازن في القوى يتم من خلال حروب باهضة التكاليف، وبالتالي يرى مورغانتو" أن توازن القوى غير محدد المعنى وغير واقعي وغير كافي بتحقيق الأمن وتقليل فرص الحرب".

[1] - المرجع نفسه، ص 30.

[2] - المرجع نفسه، ص 31.

أما أرنست هاس فيرى "أن استخدام توازن القوى كموجه ودليل لصانع القرار يفترض درجة عالية من المرونة في صناعة القرارات القومية، وانغماس صانع القرار في حسابات دائمة للقوى". كما أن المفهوم يفترض استعداد صانع القرار للدخول في التحالف بشكل فوري للحفاظ على التوازن بغض النظر عن أية اعتبارات إيديولوجية أو مصالح اقتصادية أواتجاهات سياسية داخلية.

وهنا تساءل هاس عن درجة المرونة التي يجب أن يتحلى بها صانع القرار لتمكنه من الاستجابة لمتطلبات توازن القوى.[1]

وقد ارتبط مفهوم توازن القوى في فترة الحرب الباردة بمفهوم الردع، فمعظم الكتاب "برودوي، كيسنجر، سيلنج، كاهن" تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك، الردع المتستقر توازن الردع، ميزان التسلح. [2]

أما رؤية كينيث ولتز" Kenneth Waltz" لتوازن، أنه في حالة وجود تنافس وصراع أو حرب بصورة دائمة حول قضايا الأمن القومي. وما يترتب على ذلك من آثار، لهذا يتعين على الدول أن تقوم بكل ما هو ضروري من أجل المحافظة على وجودها وسط هذه البيئة شديدة الخطورة. وإذا ما تصرفت معظم الدول على هذا النحو، فإن باقي الدول التي لن تتخذ التدابير اللازمة سوف تصبح ضحايا في الصراع من أجل الأمن.

وبناء على ذلك فإن طبيعة النظام الذي تنشأ فيه جميع الدول سوف يصبح عاملا حاسما في تقرير سلوكهم وإجبارهم على المشاركة في لعبة "توازن القوى" إذا كانوا يريدون البقاء. وتعد هذه الصفة أمرا أساسيا لشرح مفهوم "توازن القوى" لدى البنيويون، أو "الواقعيون الجدد".[3]

ولقد انقسمت الواقعية الجديدة إلى وجهات نظر متعددة، وأكثر اتجاهاتها تركيزا على موضوع الأمن هو الواقعية الهجومية التي يمثلها "جون ميرشيمر"، فهو يعتقد أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي، وهذا يعني أن على صانع القرار في الدولة أن ينفذ سياسات أمنية من شأنها

---

[1] – المرجع نفسه، ص 32

[2] –المرجع نفسه، ص 247.

[3] – مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، القاهرة، مركز المحروسة للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2015، ص ص 18 ، 19.

إضعاف العدو المحتمل، وتزيد من قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى. على افتراض أن العلاقات الدولية تتضارب فيها مصالح الدول في نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس بين الفواعل الدولية.[1]

وتوجد الواقعية الدفاعية إحدى نماذج الواقعية، والمفكرين الذين يتبنونها يسمون الواقعيين الدفاعيين، من أمثال كنيث ولتز Kenneth Waltz وروبرت جيرفز Rebert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder الذين يعتقدون أن مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة، أصبحت الحرب جد مكلفة تفوق بشكل كبير مكاسبها. ومن ثم أصبح استخدام القوة العسكرية في الإخضاع والتوسع، استراتيجية أمنية يرفضها معظم القادة في هذا العصر القائم على الاعتماد المتبادل المعقد وعلى العولمة. وهذا يعني أن المبادرة بالحرب سلوك غير عقلاني ممقوت من قبل معظم الشعوب والحكومات عبر العالم، تلجأ إليها فقط القوى غير العقلانية مثل الدول التي تحكمها النخبة العسكرية، أو الدول التي تحكمها الإثنيات المتمردة.[2]

ثانيا: تمييز الأوضاع الدولية لسياسة توازن القوى. [3]

يكمن أن نحدد أو نميز بين الأوضاع الدولية بحسب القطبية أي:

أحادي القطبية: وهو وضع تفرض فيه دولة واحدة أو قوى عظمى سلطتها على النظام الدولي، كما هو الآن حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأساسي في الساحة الدولية بعد هزيمة المعسكر الاشتراكي، لعدم مقاومته أمام الاقتصاد الهائل الذي تمتلكه أمريكا.

ثنائية القطبية: وتتساوى فيه دولتان أو مجموعتا دول في القوة تقريبا، وغالبا ما يذكرنا هذا المصطلح بفترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على الرغم من أن قدرته على الدخول في سباق تسلح نووي مستديم مع خصمه وعلى مدّ قوته العسكرية التقليدية إلى خارج أراضيه غطت على ضعفه من الناحية الاقتصادية.

---

[1]– عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 1432هـ/ 2011 م ، ص 93.

[2]- المرجع نفسه.

[3] – ماجد أحمد الزاملي، توازن القوى الدولية ، **"الحوار المتمدن"** ، نشر بتاريخ 2011/11/04 ، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/25 على الساعة 14:21 من خلال الموقع الالكتروني:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=261834&r=0

التعددية القطبية: وتتمركز على الساحة الدولية ثلاث قوى عظمى على الأقل والمثال على ذلك أوروبا في القرن التاسع عشر، وأن القوة الاقتصادية والعسكرية الكبرى لدولة ما لا تجعلها في هذه الحال تتفوق بالضرورة على الدول الضعيفة التي بإمكانها أن تتكتل ضدها.[1]

أما التمييز الثاني هو بين التوازنات الإقليمية والمحلية من جهة، وتوازن القوى في النظام الدولي عامةً من جهة أخرى. والكل يتحدث عن توازن القوى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لكن ذلك ليست حقيقة فعلية إلا في الفترة التي سيطرت فيها الدول الأوروبية على باقي العالم. ويشهد العالم اليوم عدداً من التوازنات الإقليمية التي تطغى عليها دولة أحادية القطب. [2]

أما التمييز الثالث فهو إن إحدى اكبر مشكلات تقييم توازن القوى في القرن الحادي والعشرين هي أن مصادر القوة موزعة على نحو متفاوت بين القوى العظمى. وما من رابط بين امتلاك مصدر قوة ما والقدرة على السيطرة على محصلته. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية دولة مهيمنة بصورة مطلقة من ناحية القوة العسكرية، فإن القوة الاقتصادية موزعة بطريقة عادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين. [3]

وفي دراسة العلاقات الدولية فمن المسائل المتنازع عليها هي العلاقة بين توازن القوى واستقرار النظام الدولي. ويَعُد بعض علماء السياسة أن التعددية القطبية هي أقل استقراراً من أحادية القطبية أو ثنائية القطبية. في ظل تعدد الأقطاب فإنه من الصعب جداً تقييم الأخطار، كما تميل كل دولة إلى تحميل المسؤولية على دول أخرى لتحقيق التوازن ضد دولة أخرى ناشئة. وفي المقابل، عندما تتركز القوة بين دولتين تتنافسان على المستوى العالمي، فغالباً ما تنقلان نزاعهما إلى الخارج. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يخوضا حرباً مباشرة في ما بينهما، فإن حوالي عشرين مليون شخص قتلوا في العالم الثالث جراء تدخل القوى العظمى في سلسلة ما يسمى "الحرب بالوكالة" في النصف الثاني من القرن العشرين. [4]

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مبررات وتحفظات النظرية حول الانتشار النووي.

لكي تقديم أهم المبررات والتحفظات التي تبناها المفكرين اتجاه انتشار السلاح النووي، لا بد من تعريف هذا السلاح.

أولا: تعريف التهديد بالسلاح النووي:

يدخل السلاح النووي ضمن تسمية "أسلحة الدمار الشامل"، وهي تسمية صاغتها منظمة الأمم المتحدة في 1946، وتشمل كذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية.[1]

ويتميز السلاح النووي عن غيره من الأسلحة بثلاث جوانب.

أ) **الجانب القانوني:** حيث إنه لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع.

ب) **الجانب التقني:** فهو الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شاملا لا يستثني شيئا ويدمر في الآن ذاته البنية التحتية والأجسام المادية والكائنات الحية البشرية وغيرها من الأحياء.[2]

ج)**الجانب الاستراتيجي**:لأنه السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع من أجل تفادي قيام الحرب.

وكانت البداية الفعلية لقصة القنبلة النووية يوم الثاني من أوت 1939، برسالة كتبها "ألبرت أينشتاين" إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يحذره فيها من خطر امتلاك ألمانيا النازية لسلاح يقوم على مبدأ الانشطار الذري. وقد جاء أول وصف دقيق لهذا المبدأ في المذكرة التي كتبها عالما الفيزياء البريطانيان "فريش Frish و بيرلز Peierls في مارس 1940. أما مشروع مانهاتن الذي جرى إنجازه انطلاق من 1942. في سرية تامة، تحت رعاية الجينيرال ليسلي غروفز Leslie Groves، على يد روبرت أو بنهايمر Robert Oppenheimer" وفريقه فقد نجح في السادس عشر من جويلية من العام 1942 في تفجير تجريبي المعروف باسم "Trinity" أو "الثلاثية المقدسة"، لقنبلة سميت "Gadget" أو" الأداة العجيبة"، وذلك قرب "ألاموغوردو" "Alamogordo"، في ولاية نيومكسيكو، في مكان يدعى "جوردانا ديل مويرتي" "Jordana del Muerie". وكانت قنبلة من البلوتنيوم، بقوة تفجيرية تعادل واحدا وعشرين ألف طن، من النوع نفسه الذي سيجري إلقاؤه على ناكازاكي خلال أيام قليلة بعد ذلك.[3]

---

[1] – برونو تيرتري، السلاح النووي، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، ط1، 2011، ص 7.

[2] – نفسه، ص 8.

[3]– نفسه، ص ص 8،9.

ثانيا : مبررات سياسة الانتشار.

لعل إحدى الحجج الأكثر من غيرها إثارة للجدل فيما يخص الانتشار النووي هي الفرضية القائلة إنّ "الزيادة ستكون أفضل"، والتي تقدم بها "كينيث ن. ولتز " أوائل ثمانينات القرن العشرين. وأعيد طرح هذه الفرضية مؤخرا لتفسير أي تغيرات نجمت عن انتهاء الحرب الباردة.

ويتبنّى "والتز" نظرية للانتشار النووي لها جذورها في الفكر النظري للواقعية الجديدة. وهذا الفكر يشدّد إلى حدّ بعيد على الأسباب البنيوية التي تؤكّد أنّ الوحدات الحكومية لأي نظام سياسي يجب أن تعنى بأمنها الذاتي على أفضل نحو ممكن. ويشمل ذلك اقتناء الأسلحة النووية بغية ردع الأعداء المحتملين.[1]

وقد تمّ الإعلان عن فرضية والتز الأولية في وقت كانت فيه العلاقة الإستراتيجية بين الشرق والغرب لا تزال مهيمنة، وأثارت فرضيته الجدل بسبب تأكيده على أنّ انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن ينظر إليه من وجهة إيجابية وليس سلبية.

رغم أنّ والتز قد أعاد طرح فرضيته لتبرير التغيرات التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، فإن ذلك لم يفعل شيئا يذكر لتغيير حجته الأساسية وفضلا عن ذلك فإن تأكيده على أنّ انتشار الأسلحة النووية إلى المزيد من الدول قد يؤدّي إلى زيادة الاستقرار قد لقي بعض التأييد. إذ جادل المحللون بالقول، مثلا: إن امتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية من قبل الهند وباكستان قد أدخل عاملا تحذيريا جديدا في عملية اتخاذهما لقراراتهما، وأحدث نوعا من الاستقرار الاستراتيجي بين هاتين الدولتين المتجاورتين.

كذلك تبنّى جون ميرش هايمر(John Mearsheimer) مقاربة إيجابية لمسألة الانتشار النووي من خلال دفاعه عن الفكرة القائلة إنّ العالم سيكون أكثر استقرارا إذا ما أصبحت دول مثل ألمانيا واليابان دولا مسلّحة نوويا، ومع ذلك فإنّ انتشار وجهة النظر هذه لا يرقى إلى مستوى الرأي السائد الذي يميل إلى التقييم القائل " الزيادة قد تكون أمرا أسوأ".

الحجج الرئيسية لفرضية والتز.

1- لقد امتدت الأسلحة النووية لكنها لم تنتشر؛ لأنّ هذه الأسلحة تكاثرت بصورة عمودية فقط إثر إقدام الدول ذات التسلّح النووي على زيادة ترسانتها منها.

[1] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 730.

2- ولم تمتد الأسلحة النووية أفقيا نحو دول أخرى إلا بخطى بطيئة. على أنّ بطء خطوها هذا كان لحسن الحظ، ذلك أنّ التغيرات المريعة في الظروف الدولية يمكن أن تزعزع الاستقرار.

3- إنّ الانتشار التدريجي للأسلحة النووية خير من عدم انتشارها أو انتشارها بسرعة.

4- سوف تشعر الدول النووية المستجدة بالقيود التي تفرضها الأسلحة النووية، وهذا سوف يثير شعورا بالمسؤولية لدى مالكيها، وكذلك عنصر حذر من استخدامها.

5- سوف يضعف احتمال قيام الحرب مع زيادة قدرات الردع والدفاع، وذلك إن الأسلحة النووية، إن استخدمت على نحو مسؤول، تجعل من الصعب البدء بالحرب. [1]

ثالثا: التحفظات على الانتشار النووي.

خلال مناظرة تمت مؤخرا بين والتز وسكوت دي ساغان بالفو، يرد هذا الأخير بقوله: "إنّ والتز وميرش هايمر هما " متفائلان بالانتشار"، وهذا التفاؤل "ينبع ببساطة من منطق نظرية الردع العقلاني: فامتلاك الأسلحة النووية من قبل قوتين يمكن أن يضعف احتمال نشوب الحرب؛ لأنّه يجعل كلفتها باهظة للغاية، ويعرض ساغان موقفا بديلا لموقف المتفائلين بالانتشار، المتأصل في نظرية التنظيم، ويوصل موقفه إلى وجهة نظر أكثر تشاؤما حيال الانتشار النووي وآفاق الاستقرار في المستقبل.

حجة ساغان المتشائم حيال الانتشار:

1- إنّ المنظمات العسكرية المحترفة، وبسبب نزعات الانحياز المشتركة فيما بينها، ووتيرة عملها غير المرنة، ومصالحها الضيقة، تبدي سلوكيات مؤسّساتية يحتمل أن تؤدّي إلى حالات إخفاق في الردع وإلى إشعال فتيل الحرب قصدا أو بطريق الخطأ.

2- نظرا إلى أنّ الدول التي ستتسلح نوويا في المستقبل يحتمل أن تحكمها أنظمة عسكرية أو حكومات مدنية ضعيفة، فإنّها سوف تفتقر لآليات القيود الإيجابية التي تلازم السيطرة المدنية، في حين أنّ نزعات الانحياز العسكريّة قد يكون من شأنها التشجيع على استخدام الأسلحة النووية، خاصة خلال الأزمات.[2]

ويخلص ساغان إلى القول: إنّه لمن قبيل التفاؤل أن نتوقع قيام ترتيبات ردع عقلانية بين أي من دول التسلح النووي المقبلة على النحو الذي يفترضه والتز وآخرون غيره، وعلى

[1] – المرجع نفسه، ص731.

[2] – المرجع نفسه، ص 732.

العكس من ذّلك، يرد ساغان بالقول إنّ أنسب طريق للمضي قدما هي تشجيع اعتماد ترتيبات بديلة تسعى لخفض الطلب على الأسلحة النووية، وتعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، وخاصة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. [1]

[1] – المرجع نفسه.

الفصل الثاني

خلفيات و أبعاد المشروع النووي لكوريا الشمالية

تم التطرق في الفصل الأول إلى أهمية المنطقة تاريخيا وجغرافيا، وعلاقتها بنظرية توازن القوى بين دول الإقليم، وفي هذا الفصل سوف يخصص لدراسة خلفيات وأبعاد البرنامج النووي الكوري الشمالي، بما أن الإستراتيجية لها أهداف مرحلية وفق الوسائل والقدرات المتاحة للدولة، كان لزاما معرفة مصادر القوة لدى كوريا الشمالية، التي مكنتها من تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وإثارة حالة من الرعب ولا استقرار لدى القوى المشكلة لمنطقة شمال شرق آسيا، من خلال مسارها لامتلاك السلاح النووي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال تقسيم الفصل إلى مباحث ومطالب المتمثلة في:

المبحث الثالث: مصـــادر قـــوة كـــوريا الشمـالية.

المطلب الأول: العامل الثقافي والأيديولوجي لمجتمع كوريا الشمالية.

المطلب الثاني: دور عقيدة الزوتشيه في دكتاتورية النظام الكوري.

المطلب الثالث: امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي.

المبحث الثاني: إستراتيجية كوريا الشمالية في تصعيد الأزمة الكورية.

المطلب الأول: مراحل الإستراتيجية الكورية.

المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لمستقبل كوريا الشمالية.

المبحث الأول: مصادر قوة كوريا الشمالية:

المطلب الأول: العامل الثقافي والأيديولوجي

أولا: تعريف الإيديولوجية.

هي مجموعة من المبادئ تستعملها النخبة السياسية من أجل الاستحواذ باسمها على أعضاء المجتمع حتى يرضى بجميع القرارات الصادرة عنها، مهما كانت ويسلم بأنها أوامر واجبة التطبيق له.[1]

والإيديولوجية تستطيع أن تملك تأثيرا في تكوين الأنا، وهذا يظهر في الأنظمة الديكتاتورية التي توصد أبوابها في وجه كل تأثير أجنبي، بتوحيد الإعلام كليا وتحتكر تأهيل الشبيبة، وكذا مراقبة الكلام بشدة، من أجل التحكم في الأفراد من خلال التأثير في عمق ذاتهم ويجعلونهم يدركون ما هو حقيقة واضح للعيان من طرف السلطة وتعمى بصيرتهم ما يرغبون فيه، وبهذه الأدلجة يتم خلق إنسان جديد، ولنجاح هذه الأدلجة يجب إلغاء كل المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي غير الرسمية ومؤسسات الدينية وثقافية. من المشاركة في السلطة. ويتم فصل المجتمع عن ماضيه.[2]

ثانيا: الانتماء الثقافي والإيديولجي لمجتمع كوريا الشمالية

ينتمي الكوريون إلى أسرة عرقية واحدة ويتكلمون لغة واحدة. ويعتقد أنه من سلالة القبائل المنغولية التي رحلت إلى شبه الجزيرة الكورية مابين العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي واللغة الرسمية الكورية "هانجول"، التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الأورالية والطائية، فهي تحتوي على المجرية والتركية والمنغولية والفلندية. وقد أبدع الهانجول الملك سي جونغ العظيم وعلمائه في عام1443، وذلك لأن الكوريين رغم أنهم يتكلمون لغة مختلفة عن الصين واليابانيين، إلا أنهم اعتمدوا على الأحرف الصينية للدراسة والتعليم والكتابة. والآن يستخدم نظام كتابة الهانجول بين70 مليون نسمة في الكوريين إلى جانب خمس ملايين كوري وراء البحار. ويتكلمها جميع السكان. ويتكون المجتمع الكوري من

[1] – موريس روبان، **تاريخ الأفكار السياسية المقارن**، ترجمة دعد قنّاب عائدة، المغرب: المركز الثقافي العربي،2004، ط 1، ص49.

[2] – المرجع نفسه، ص69.

جماعات عدة أبرزهم البوذيون، وهم الأغلبية. والبروتستات، والكاثوليك والكونفوشسيون الذين يشكلون الأقلية في جمهورية كوريا.[1]

أما الثقافة المجتمعية العامة، فتسودها قيم مدرسة كونفوشيوس* وإلى حد ما بعض القيم البروتستانتية، يساهم النظام التعليمي في تدعيم الثقافة المجتمعية ذلك أن فلسفة التعليم في أساسها الفلسفة الكونفوشيوسية[2]، التي تتمثل في التعاليم الأخلاقية ولاجتماعية والسياسية التي أمر كونفوشيوس بإتباعها من خلال التعلق بالقيم القديمة واحترام الأجداد والآباء والخضوع للحكام"[3].

وكذلك الفلسفة البوذية* إلى جانب التأكيد على مفهوم السلطة الأبوية الذي يهيمن على الحياة في المجتمع الكوري والمدرسة ويصبح المكان الأساسي للتفاعل بين التلاميذ ومعلميهم، فتتحول العلاقة بين المعلم والتلميذ علاقة أبوية سلطوية، مما يساهم في تدعيم السلطة الأبوية كسمة من سمات الطابع القومي الكوري.

وتعد قواعد الكونفوشوسية، القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي في كوريا بشطريها عموما، وهي هوية الفلسفة الاجتماعية، اعتمدت في المملكة الكورية عام 1392 من قبل سلالة لي الحاكمة.

---

[1] – ستار جبار علاي، **الأرض المحرمة – كوريا الشمالية – تفاعلاتها الداخلية والخارجية**–، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ط1، ص 123.

* – تعتمد مدرسة كونفوشيوس على الاحترام المتبادل بين الناس وفي إتباع القواعد الأخلاقية التي يجب أن تتحكم في سلوكهم. باتفاق جميع أفراد المجتمع، ويخضع بذلك المجتمع إلى إرادة السماء التي توحي بها للبشر، وهدا ما يؤدي إلى تقديس الحاكم، فهذه الأفكار اتي بها الفيلسوف الصيني كونفوشيوس، فقد كان معلما وسياسيا حيث لعب دورا لا مثيل له في الصين، فهو أول مفكر صيني معروف الذي حدد نظام الأفكار السياسية في الصين، وكان كونفوشيوس معبودا من قبل البعض في الصين والبلاد التي انتشرت الحضارة الصينية فيها بني فيها معبد خاص به. أنظر: موريس روبان، مرجع سابق، ص ص 270، 271.

[2] – ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 123.

[3] – عبد الوهاب كيالي: الموسوعة السياسية، ج 5، مرجع سابق، ص 292.

* – ظهرت البوذية في الهند كردة فعل على تحجر الدين الذي كان سائدا الذي اعتبرته مجرد طقوس أكثر منه دين ينبض بالحياة، وفي ظل التغيرات السياسية التي كان يعيشها المجتمع، جاء بوذا بأفكار إزاء السياسة، وهي التقشف الروحي في العقيدة البوذية تقوم على الحقائق الصوفية الأربع، (الألم، سبب الألم، الطريق الذي يؤدي إلى القضاء على الألم، النرفانا تعني الابتعاد عن الشهوات)، ويتحدث بوذا عن مخاطر السياسة ويعتبرها أمر سيء لأنها تعتبر امتياز لفريق اجتماعي مأذون له بتوجيه المجتمع استبداديا بصورة تلقائية، والسياسة مذمومة لأنها موضع الشهوة والأنانية والفظاظة في سعيها وراء مصلحتها، ولكن هي ضرورية.أنظر: موريس روبان مرجع سابق، ص(241و244 و245).

المطلب الثاني: دور عقيدة الزوتشيه في دكتاتورية النظام الكوري

بعد عرض البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان في كوريا الشمالية، هل من الممكن الإجابة على سؤال لماذا شعب كوريا مسالم لحكومته ويقدس العمل ورئيس دولتهم، سوف يظهر ذلك من طبيعة العقيد التي تتبناه البيونغ يانغ وهي:

أولا: عقيدة الزوتشيه.

هي كلمة كورية تشير إلى مبدأ ونهج مستقى من التجارب النضالية الكورية شرحها الرئيس"كيم إيل سونغ*، في كتاباته وفي نظرياته، يؤكد على أهمية دور الجماهير والقوى الوطنية الثورية وقدراتها الكبيرة وأهليتها لتحقيق مهام التحرر والبناء الوطني على حد سواء. وأنه من شأن التركيز على الاستقلال تعزيز الشعور بالكرامة الوطنية وبالمسؤولية والحث على إيجاد الصيغ الجديدة والمتطورة لحل المشاكل في عملية محاربة الامبريالية وفي التوجه نحو البناء الوطني والاشتراكي وهذا ما ساعد على مقاومة الجمود العقائدي وينفي التقليد دون أن يتناقص مع التضامن الأممي.[1]

كما سبق الذكر فإن الأيديولوجية الرسمية لكوريا الشمالية هي"الزوتشيه". حيث تم في تدوينها في الدستور الرسمي للبلاد التي تستند على ثلاث مبادئ المتمثلة في الاستقلال السياسي، والاستقلال على أساس الدفاع الوطني والاكتفاء الذاتي الاقتصادي.[2] وهذه مبادئ تؤدي إلى فيما معناه:

1) **زوتشيه في الفكر**: في معناه هي قيام الشعب بالثورة من أجل الاستقلال بإدراك وإيمان كل فرد أنه سيد الثورة والبناء، ولتركيز هذا الاعتقاد يجب أن ترسخ أفكار الثورة للطبقة العاملة وحدود حزبها وسياساته في بلده. وإذا خرج الفرد الكوري عن هذا الفكر فإنه يفتقد

---

* – كيم إيل سونغ: مناضل ومفكر وسياسي ثوري كوري، زعيم كوريا الديمقراطية ورئيس جمهوريتها، ولد كيم أيل سونغ في عائلة فقيرة وطنية ثورية في قرية مانغ غفيونغ داي في 15 أفريل 1916 ، قاد الثورة (حرب العصابات) ضد اليابان في عام 1931 واعتقل ثلاث مرات، أسس الحزب الشيوعي الكوري عام 1946 ثم باندماجه مع حزب الديمقراطية الجديدة، صار اسمه حزب العمال في فيفري 1947. وفي 1950 حارب الامريكيين حتى فرض عليهم الهدنة، وتولى رئاسة جمهورية كوريا الديمقراطية من خلا موقعه كرئيس للحزب والوزراء والجمهورية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** ، ج5 ، مرجع سابق. ص 336.

[1] –عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3 ، مرجع سابق، ص 49،50.

[2] – المرجع نفسه.

روح الإبداع وقدرته عن التفكير في المستقبل وينتهي به الأمر بعدم التمييز بين الخطأ والصواب.[1]

2) **الاستقلال في الاقتصاد السيادة في السياسة:** تعني لكي يتحقق استقلال البلاد وتحقيق كرامة الأمة وضمان حقوق الشعب الحقيقية، لا بد من إقامة السلطة الشعبية. والشعب ملزم ببناء اقتصاده الوطني المستقل بالاعتماد على قوته الذاتية وتطوير الاقتصاد من كل النواحي بهدف تلبية حاجات البلاد والشعب، ويوضح ذلك "كيم ايل سونغ"، بأن الاعتماد على الذات هو موقف ثوري تماما لشعب يحقق الثورة في بلده بالاعتماد على قوة زوتشيه أساسا، وأنه موقف مستقل يقوم ببناء بلده بعمل أبنائه، وبموارده الطبيعية المحلية فإن أية أمة من الأمم يجب عليها إقامة اقتصادها القومي المستقل وبذلك فقط يمكن أن يكفل لها تأمين استقلالها السياسي ويجعل بلادها غنية وقوية وبجعلها تحقق رخاءه القومي ... وبدون بناء الاقتصاد القومي المستقل يكون من المستحيل إقامة دعائم مادية وتكتيكية لبناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح.[2]

3) **الدفاع الذاتي الوطني:** ويتمثل في امتلاك القدرة الدفاعية الذاتية التي تمكن من الدفاع عن سيادة الأمة من اعتداء القوى الخارجية وصون منجزات الثورة والبناء. ولتطبيق مبدأ الدفاع الذاتي فلا بد من امتلاك القوة المسلحة الدفاعية، وتقوية الجيش سياسيا وفكريا ليتمكن من قهر القوات الامبريالية. إلا أن الدفاع الذاتي لا يعني امتناع الدولة عن تلقي المساعدات من أصدقائها.[3] ويساعده في ذلك فكر زوتشيه وشرعية النظام يدعم كل منهما الآخر بشكل مستمر. وينطبق المنطق الدائري للعلاقة بين فكر زوتشيه والسلاح النووي: هذين العنصرين تدعم وتبرر جدارتهم العكس بالعكس. من أجل الحفاظ على استمرار النظام ، يحتاج كيم إلى أيديولوجية قوية وسلاح نووي[4].

ولزوتشيه تفسير نظري من مفهوم آخر مهم، وهو أن يكون فيه زعيم الشعب هو الوحيد الذي يستطيع تحديد محتوى عقيدة الزوتشيه، لكي يتجنب الانحرافات الفكرية. ففي نهاية الحرب الكورية، و لهذا قام " كيم إيل سونغ" بتطهيرات داخل الحزب. لأسباب

---

[1] – ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص ص 89، 90.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] - Patrick Chartrand, Frédéric Harvey, Étienne Tremblay et Éric Ouellet, op.cit, p 37

إيديولوجية وبسرعة مما زاد في تعزيز الموقف السياسي للحزب وزيادة عبادة الشخصية المرتبطة به. وهكذا حصل كيم على الاحتكار الأيديولوجي وبرز كمترجم وممارس لفلسفة الزوتشيه.[1]

وبتبني هذه العقيدة منح " كيم إيل سونغ" (مؤسس كوريا الشمالية) مبررات إيديولوجية لإنشاء ديكتاتورية في جمهورية كوريا ديمقراطية شعبية، حيث قدم "كيم أيل سونغ" وابنه "كيم جونغ إيل"* في عام 1983، مفهوم يبرر عقيد الزوتشيه، بطريقة بالغة التبسيط، من خلال عمود الإستقلال السياسي، والتي هي تصب في مضمون زوتشيه. بأنه يتم احتواء التأثيرات الأجنبية بشكل أفضل، عندما يتم اتخاذ القرار من جانب قائد قوي، يمكنه وحده أن يوجه طاقات الناس في جميع الأنحاء.[2]

يمكن ترجمة عقيدة الزوتشيه، بأنها سياسة عدوانية بشكل واضح تهدف إلى التصدي لجميع "المحاولات الإمبريالية للعدوان أو الحرب" عن طريق التهديد العسكري. لا يقتصر الأمر على إنشاء قوات مسلحة كبيرة ضرورية للدفاع عن الاستقلال الوطني، ولكنها تضمن أيضاً التعبئة الجماهيرية الضرورية لتغرس أيديولوجية الزوتشيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى تزويد القوات المسلحة بالأسلحة المنتجة محلياً تخلق الظروف اللازمة لدعم هذا التحالف (الاستقلال الاقتصادي).[3]

---

[1] - Ibid, p 30.

[*] – كيم جونغ ايل (1941-2011) : سياسي ورجل دولة وخليفة كيم إيل سونغ على رأس كورية الشمالية، ولد كيم جونغ إيل في 16 فيفري 1941، في معسكر سري في سيبيريا خلال الحرب ضد اليابان، حمل في طفولته اسما روسيا، فكان يعرف ب "يورا" Yora . وهو الإبن البكر لكيم ايل سونغ. أرسل خلال حرب كوريا (1950-1953) إلى الصين الشعبية ثم إلى ألمانيا الشرقية، حيث تابع خلال سنتين دراسته في الأكاديمية الحربية الجوية. ثم تخرج من جامعة كيم إيل سونغ في بيونغ يانغ سنة 1963، وانضم إلى صفوف حزب العمل، الحزب الشيوعي الوحيد في كورية الشمالية سنة 1964، وارتقى سلم المسؤوليات فيه تدريجيا لكنه لم يصل إلى المناصب العليا إلا سنة 1970. حيث عين سنة 1973 في أمانة اللجنة المركزية مسؤولا عن الدعاية والإعلام والتوجيه، وتضم هذه الأمانة 13 عضوا، يرأسها كيم ايل سونغ نفسه، وفي نفس السنة بدأ الحزب والدولة بحملة لصالح كيم جونغ ايل، بهدف ابرازه والتعريف به أكثر في وقت كان يستعد ليتسلم الزعامة والسلطة في كوريا الشمالية، انتخب نائبا لرئيس جمهورية كوريا الشمالية الشعبية الديمقراطية في مارس 1982، بغالبية 100 % من الأصوات. وفي أوت 1984 أعلن الإعلام أن كيم جونغ ايل هو الخليفة الوحيد للقائد الكبير. وهكذا تم توريثه الحكم. أنظر: عبد الوهاب كيالي، **الموسوعة السياسية**، ج5، مرجع سابق، صص 336، 337.

[2] - Patrick Chartrand, op.cit, p 30.

[3] - Ibid.

ولتوريث الحكم إلى الابن، تم تبريره بأنه القائد ليس مهمته فقط في إنتاج الترسانة العسكرية الضرورية لبقاء الدولة، ولكن أيضًا في تحقيق النظام الاقتصادي. يعتبر هذا الشرط شرطًا أساسيًا لتحرر كوريا الديمقراطية من الاعتماد على المعونات والاستثمارات الأجنبية. وسيتطلب ذلك نقل نفوذ "كيم إيل سونغ" إلى ابنه "كيم جونغ إيل" جاء هذا الأمر كتعديل في عقيد الزوتشيه. [1]

ولكن" كيم جونغ إيل" على عكس والده ليس لديه خبرة عسكرية. في ضوء الحاجة إلى وجود قائد عظيم يجب أن يكون الشخص الوحيد القادر على تنفيذ عقيدة الزوتشيه. ويُنظر إلى هذا النقص في الخبرة العسكرية على أنه فجوة مهمة يمكن أن تقوض شرعية كيم. ولسد هذه الثغرة، قام "كيم إيل سونج" تعزيز الشرعية المؤسستية لإبنه، بتوظيفه في الوظائف المرموقة من القائد الأعلى للجيش الكوري الشعبي ورئيس لجنة الدفاع، لأنه لم تكن هناك الاستعدادات كافية لضمان نقل السلطة وإثبات شرعية "كيم جونغ ايل". وبإدراكه السريع أنه كان في موقف ضعيف، لم يكن أمامه خيار، سوى الاعتراف بأن الجيش كان أعظم رصيد يثبت به شرعيته. تتميز هذه الفترة بإدخال مبادئ سونغون، والتي تعطي الجيش دور مركزي كما اتسمت بتبني دستور جديد في عام 1998 يتم بموجبه إضفاء الصبغة الرسمية على أهمية دور محكمة التحكيم الدائمة في زوتشيه. وستكون قوة كل من اتفاقية الشراكة والتعاون كاملة. أوكلت إلى كيم جونغ إيل. وبعبارة أخرى، انه استخدم القوة المخولة له باعتباره المفسر الوحيد للزوتشيه لإعطاء عمود، وفقا لمبادئ سونغون، أكثر أهمية من تلك التي أعطيت لهما الأعمدة الأخرى[2].

ولكن هذه الإيديولوجية نتج عليها واقع مرير في المجتمع الكوري، فبسبب عقيدة الزوتشيه تنتهك حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وهدا ما سوف يوضحه في العنصر الموالي:

ثانيا: واقع المجتمع في ظل الإيديولوجية المتَّبعة في كوريا الشمالية.

للحفاظ على العقيدة الزوتشيه في فكر الشعب الكوري وعدم تأثره بالأفكار التحررية في ظل العولمة وعصر التكنولوجيا، يمارس النظام سياسة استبدادية، ينتهك بموجبها حقوق الإنسان، وهذا ما يترجم في الأوضاع القاسية التي يعيشها المجتمع الكوري، في ظل

[1] - Ibid.
[2] - Ibid.

حرمانهم من أبسط حقوقهم، وهي السكن، وفقدانهم لرفاه اقتصادي في المأكل والكماليات وكذا استعمال التكنولوجية في الاطلاع عن العالم الخارجي.

أكيد أن كل هذه الظروف التي يعيشها الشعب الكوري تدعو للاستغراب من خضوع هذا الشعب وعدم ثورته على النظام القائم، ويجعلنا نتساءل، ما السر في ذلك؟

وقد يجيبنا عن السؤال: تقرير منظمة العفو الدولي للعام 18/2017 حالة حقوق الإنسان في العالم الذي جاء في مضمونه وصف لحقوق الإنسان بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مايلي:

في كوريا الشمالية، يتم احتجاز ما يصل إلى 120.000 شخص تعسفيا في المعسكرات كسجناء سياسيين. في أوضاع معيشية لا تتوفر فيها ما تقتضيه المعايير الدولية من شروط ويستمر فرض قيود مشددة على الحق في حرية التعبير وحرية التنقل. ويعاني العمال الذين يرسلون للعمل خارج البلاد من ظروف عمل قاسية.[1]

ومن جراء إجراء التجارب النووية يعاني السكان من نتائجها على البيئة التي يعيشون فيها، فقد أدت التجربة النووية الثالثة في سبتمبر2017، وهي السادسة في تاريخها، حيث هناك تجارب أخرى لصواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى على مدار العام مما زاد مخاوف لدى الشعب الكوري، فقد أدت هذه التجارب إلى وقوع انهيارات أرضية بالقرب من موقع التجارب وظهرت علامات التعرض للإشعاع على السكان الذين كانوا يعيشون في السابق بالقرب من تلك المواقع. كما أثار مقتل أخ الشقيق لرئيس الكوري في ماليزيا. شكوك حول تورط عملاء للدولة الكورية الشمالية. أي هناك صراع على السلطة في العائلة الحاكمة. [2]

ويتم القبض على مواطني دول أجنبية واحتجازهم لفترات طويلة، فقد تم اعتقال مواطنين من الولايات المتحدة يعملان في جامعة بيونغ يانغ للعلوم التكنولوجيا، بتهمة القيام بأعمال معادية ضد البلاد، ورغم المحاولة الدبلوماسية الأمريكية الالتقاء بمواطنيها، بينما تتماطل السلطات الكورية في الرد بحجة، أنها سوف تحقق في الجرائم المنسوبة إليهما وأحالتهما على المحكمة، ولم يطلق سراحهم. وتوفي مواطن أمريكي "أوتو وارمبير" الذي سجن في 2016 بسبب سرقته ملصقا دعائيا، في 19 جوان بعد سنة من إعادته في حالة

[1] – منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولي لعام 2017/18 – حالة حقوق الإنسان في العالم**–، وثيقة رقم POL 10/6700/2018 ، لندن: منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، 2018. ص 267 .

[2] – المرجع نفسه.

غيبوبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقدم سلطات كوريا الشمالية توضيحات كافية عن تدهور وضعه الصحي.[1]

أما بخصوص حقوق العمال، فالعمالة الكورية تُصدر إلى كل من الصين وروسيا وبلدان أخرى، بأعداد كبيرة إذ من الصعب إحصائهم، ولكن بدأ العدد يتناقص نسبة العمال الموجهين للعمل في خارج، نظرا لتوقيف بعض البلدان تجديد التأشيرات الدخول مثل الصين الكويت، بولندا، قطر سريلانكا، التزاما منها بالعقوبات الجديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ضد الأنشطة الاقتصادية لكوريا الشمالية خارج البلاد. [2]

ولكن في انتهاك آخر لحقوق العمال، كانت الحكومة تستفيد من أجورهم لأنه يتم توجيهها من بلد العمل إلى بيونغ يانغ لتقوم بحسومات كبيرة من أجور العمال. وتعطي القليل لعائلاتهم. وتُحكِم كوريا السيطرة على عمالها في الخارج وخاصة اتصالاتهم وتنقلاتهم وحرمانهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالحقوق العمالية في البلدان المضيفة. وذلك بإجبارهم على العمل بساعات كبيرة، حيث يتعرضون لمشاكل صحية، وتحدث حالات وفاة وخاصة في روسيا التي تستقبل حوالي 20.000 عامل، لأنهم يعانون من الإجهاد الشديد لطول ساعات العمل دون توقف لأشهر من غير إجازات.[3]

أما حرية التنقل، وفي ظل الضغوطات التي يعيشها المواطن الكوري، يغادر حوالي 127 مواطنا في العام ويستقرون في كوريا الجنوبية، ومنذ عام 2002 قل عدد المغادرين لتشديد النظام الكوري الرقابة على الحدود بين الكوريتين، ولهذا لجأ بعض النساء الكوريات للمغادرة عن طريق صفقات مع تجار البشر، محاولين الوصول إلى الصين. ولكن الصين تقوم بإرجاعهم إلى بلدهم بعد حجزهم، مما يعرضهم للتعذيب والأعمال الشاقة.[4]

وكذلك فيما يخص حرية التعبير، التي تواصل الحكومة الكورية فرض قيود مشددة على تبادل المعلومات بين الكوريين الشماليين وباقي بلدان العالم. حيث تبقى جميع الاتصالات البريدية منها وخدمات البث الإذاعي والتلفزيوني، تخضع لملكية الدولة، ولم يسمح بصدور صحف مستقلة، أو بترخيص منافذ إعلامية أو منظمات للمجتمع المدني

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه، ص 268.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

وباستثناء قلة مختارة من النخبة الحاكمة، ولا يتاح للجمهور التواصل عبر الانترنيت أو الاستفادة من الخدمات الدولية للهواتف المحمولة. [1]

وعلى الرغم من مخاطر الاعتقال واصل بعض الأشخاص الذين يعيشون في الحدود الصينية الاتصال مع أفراد خارج البلاد بالربط مع شبكات الهاتف الصينية مستخدمين في ذلك هواتف محمولة مهربة. وذكرت تقارير إعلامية أن السلطات قد عززت من جهودها لتعقب أنشطة الهواتف المحمولة على الشبكات الصينية والتشويش على الإشارات الإلكترونية من خلال إقامة أجهزة رادار جديدة للتعقب في المناطق الحدودية. [2]

ترفض كوريا عملية الفحص الدولي، ولكن عقب مصادقة الدولة على "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " في ديسمبر 2016، قامت "المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بزيارة رسمية لكوريا الشمالية ما بين 3 و8 ماي 2017 حيث كانت أول زيارة من طرف خبير مستقل مرسل من"مجلس حقوق الإنسان" التابع لهيئة الأمم المتحدة.[3]

واستعرضت "لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" و"اللجنة الدولية لحقوق الطفل"، سجل كوريا الشمالية لحقوق الإنسان في 2017، وقدّمت بيونغ يانغ تقريري الدولة الطرف إلى اللجنتين عقب امتناع لفترة 14 سنة، وتسع سنوات، على التوالي، وردت على الأسئلة التي طرحت أثناء جلستي المراجعة. وفي جلسة المراجعة أشارت "لجنة حقوق الطفل"، إلى عدم قدرة الأطفال الكوريين على التواصل المنتظم مع والديهم وأفراد عائلاتهم الذين يعيشون في بلد آخر. " كما أشارت إلى استثناء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة من حماية الاتفاقية بموجب " قانون حماية حقوق الطفل" الوطني، إلا أنه في الواقع، يوجد بعض الأطفال يؤدون أعمالا مجهدة لأجسادهم الضعيفة لساعات طويلة.[4]

وتبقى قضية حقوق الإنسان، هي القضية الأكثر قلقا في سجل كوريا الشمالية، في ظل إصرار سلطاتها المستمر على رفض التعاون مع مقررة الأمم المتحدة الخاص. ولذلك

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] –المرجع نفسه ص 267 –269.

[3] –المرجع نفسه، ص 268.

[4] –المرجع نفسه، ص 269.

قدم الاتحاد الأوربي مع اليابان قرارا يتعلق بإنشاء لجنة تقصي للتحقيق بالانتهاكات الخطيرة في حق شعبها، إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وبالرغم من قلة المعلومات المتاحة حول أوضاع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، إلا أن التقارير تشير إلى استعمال مفرط للمعسكرات السحن السياسي، وسوء أحوال السجناء، وخضوعهم للعمل القسري، والتعذيب. والعقاب البدني، فهناك ما بين 150 إلى 200 ألف سجين في ست معتقلات بدعوى الجرائم السياسية.[1]

وكذلك هناك تقرير قدمه مايكل كيري القاضي المتقاعد ورئيس هيئة التحقيق التابع للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان، استمع خلاله لعدد من الشهود في كوريا الجنوبية واليابان فضلا عن 240 مقابلة سرية مع الضحايا، وجاء التقرير في 372 صفحة سلمه في مارس 2014، وقد أكد التقرير أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبها النظام الشيوعي بناء على سياسيات وضعها القادة الكبار بالحرف، وتوجد أدلة على الإبادة والقتل والاستعباد والتعذيب والاغتصاب، وغيرها من أعمال العنف والاضطهاد على أساس السياسة والدين والعرق والجنس والترحيل القسري للسكان وإخفاؤهم بالقوة وأعمال لا إنسانية تتسبب في المجاعة[2].

وما جاء في هذا التقرير وغيره، يفترض أن يحيل قادة كوريا الشمالية إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي بناء على قرار من مجلس الأمن بوصف ما يحدث جرائم حرب بشعة، وقد أيدت 12 دولة من أعضاء مجلس الأمن ال15 اعتماد القرار الأممي حول حقوق الإنسان في اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة[3]، والتي عقدت في 08 نوفمبر 2014، بينما عارضت ذلك الصين وروسيا، وقد أصدرت الجمعية العامة قرارا في 18 ديسمبر2014، يدعو إلى إحالة نظام كوريا الشمالية إلى المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية. ونال القرار موافقة 116 صوتا مقابل رفض 20 صوتا في حين امتنعت 53 دولة عن التصويت، وفي فحوى القرار المطالبة من مجلس الأمن فرض عقوبات على قادة ومسؤولي النظام الكوري. ولكن هذا القرار جاء بصفة غير ملزمة.[4]

---

[1] – ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 93

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه. ص 94.

المطلب الثالث: امتلاك كوريا للسلاح النووي.

تنتهج كوريا مبدأ الاعتماد على الذات في الدفاع عن شعبها، ولهذا قام قادة بيونغ يانغ باستثمار موارد كبيرة في برنامجهم النووي، وكانوا يلعبون ورقة السلاح النووي منذ أوائل التسعينيات، مما وضع البلاد تحت العديد من حالات الحظر والعقوبات الدولية. للوهلة الأولى، تبدو الإستراتيجية النووية للنظام الكوري الشمالي غير منطقية ومضادّة لبلد ضعيف اقتصادا، ولكن يرون أن امتلاكهم للسلاح النووي نابع من الأيديولوجية الأساسية للنظام ومن خلالها يقدم تبرير مقنع لضرورة امتلاك هذا السلاح، الذي يعزز في الوقت نفسه شرعية النظام.

إن امتلاك الأسلحة النووية يوفر للنظام الحماية من الضغوط الخارجية والداخلية مما يعطي قوة ومصداقية الفلسفة الكامنة في الإيديولوجية المتبعة من طرف النظام. وبهذا المعنى، فإن امتلاك السلاح النووي قرار لا رجعة فيه ونهائي، لأنه يساهم في ترسيخ وتداخل مؤسسي قوي جدا للنظام، على الرغم من التغيرات والضغوط التي تظهر في البيئة الاجتماعية والسياسية[1].

ومن أجل حماية الشرعية التي اكتسبتها لتوه، كانت محكمة التحكيم الدائمة موجودة كلياً في المجتمع. لذا يعتبر المجمع الصناعي العسكري الآن الدعامة الأساسية للاقتصاد بينما يتم تخفيض القطاعات الصناعية والزراعية إلى المرتبة الثانية، بعد اعتماد دستور 1998، تمكن كيم جونغ ايل من وضع التدابير اللازمة لإدارة الضغوط الداخلية والخارجية المختلفة على النظام بشكل فعال.[2]

إنه استثمار هائل في الدفاع، سمح للنظام بدعم جدول أعمال تطوير الأسلحة النووية في الجانب العسكرية، وبتطوير مثل هذا السلاح يسلط الضوء على نجاح السياسات الجديدة، وزيادة هيبة النظام، ويقلص من المجاعة ونقص الإمدادات من جميع الأنواع وفي نفس الوقت يقلل من خطر حدوث تفكك المجتمع قبل كل شيء.[3]

---

[1]–Patrick Chartrand, op.cit, p 29

[2]- Ibid, p 31.

[3]- Ibid.

تسمح التكنولوجيا النووية لقوات جيش الشعبي الكوري، التي تواجه التهديد الأمريكي بالوصول إلى نسبة من القوة، تكفي لردع قوة عظمى من التدخل في شبه الجزيرة الكورية. [1]

إن التغييرات التي أجراها "جونغ"، في بيئة تفضي إلى ثورة شعبية ساهمت في زيادة دور القوات العسكرية من السكان المحليين، وتحضى القوات العسكرية باحترام من السكان. حيث أن الجيش الشعبي الكوري مسؤولة عن الطعام والسلع الأساسية بالإضافة إلى الوسائل لتوزيعها، فإنه قادرة على توزيع هذه الموارد بين السكان، حتى أنها يعزو لنفسه إلى تقديم المساعدات الإنسانية.[2]

استلزم التطوير الفعال للأسلحة النووية التشغيلية بوصول كيم جونغ أون* إلى السلطة تغييرات جديدة في السياسة. يمكن تحديثها بتفسير زوتشيه، رسميا في31 مارس 2013. هذا النهج الجديد، التي يفضل من خلاله التنمية الاقتصادية مع مواصلة تعزيز الترسانة النووية لمواجهة التهديدات التدخل العسكري، والحفاظ على السلام في شبه الجزيرة الكورية من خلال الردع النووي مع خلق النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، بعد اكتساب الأسلحة النووية، يمكن التغيير في مستوى الأهمية بين مبادئ الاستقلال، التي تقوم على أساس الدفاع والاكتفاء الذاتي في الاقتصاد، إلى مستوى يتساوى في الأهمية[3]. وبموجب القانون الذي استحدثته تؤكد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، نفسها كدولة نووية بالطريقة ذاتها التي تتبعها القوى الأخرى، بل إنها تذهب إلى حد إقامة سياسة توظيف رسمية. وينص هذا القانون أيضا، أن كوريا الشمالية مستعدة لدعم الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي. ولكن بشرط أن تحتفظ

---

[1]- Ibid.

[2]- Ibid.

*– ولد كيم جونغ أون، الإبن الأصغر لكيم جونغ إيل، من زوجته الثالثة، اليابانية الأصل ما بين عامي 1983 و1984 وهو حفيد الزعيم كيم إيل سونغ الذي حرر البلاد من اليابانيين. درس في كلية ناطقة باللغة الإنجليزية قرب مدينة برن في سويسرا، وبعد عودته إلى كوريا الشمالية، أكمل دراسته في جامعة كيم إيل سونغ العسكرية، وصار يحضر العديد من المناسبات الرسمية مع والده، وفي أوت 2010 اصطحبه خلال زيارته للصين حيث كان يُنظر إليه باعتباره خليفة أبيه. لأن والده كان يعده لخلافته، وبمجرد وفاته في ديسمبر 2011. تمت الإشارة مباشرة إلى كيم جونغ أون باعتباره الخليفة العظيم وتمت تسميته خلال وقت قصير رئيسا للحزب والدولة والجيش. حيث أظهر قسوة شديدة إزاء أعمامه النافذين في الحكم فقد قام بإعدام عمه في ديسمبر 2013 بتهمة تدبير مؤامرة انقلابية، وكذلك يعزى له قتل أخيه غير الشقيق في صراع على السلطة. للمزيد أنظر: BBC عربي، **كيم جونغ أون: زعيم كوريا الشمالية الذي يثير ذعر العالم**، تم النشر بتاريخ 01 جانفي 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/25 على الساعة 18:21 من خلال الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/world-41097203

[3]- Patrick Chartrand, op.cit, p 31.

كوريا الشمالية سوف بترسانة نووية طالما أن دولًا أخرى تفعل نفس الشيء. ومع التأكيد أنه ينبغي استخدام الترسانة فقط لأغراض الردع والانتقام بدلاً من الأعمال الهجومية.[1]

وتقوم السياسة الاقتصادية الجديدة على عدم التمييز بين الإطار العسكري والإطار الاقتصادي، لهذا يتم اتباع طريقتين، وذلك بتثمين الصناعات ذات الصلة النووية (مثل الصواريخ الباليستية) بفضل المبالغ المستثمرة، و"خلق فرص العمل" للسكان؛ و إنقاذ الخزائن من خلال البيع غير المشروع للتكنولوجيا العسكرية إلى دول أخرى، كما كان يحدث في حالة سوريا وليبيا. من خلال الاعتماد على العملة الإلكترونية "البيتكوين Bitcoin "، بإمكان نظام كيم أن يبرر لشعبه والمجتمع الدولي إنفاقه الهائل في مجالات الطاقة والأسلحة النووية، مما سيسمح لهما بدعم الاقتصاد وطمأنة كبار ضباط الجيش[2].

وفي مايلي مخطط يوضح مرتكزات عقيدة الزوتشيه في النظام السياسي لكوريا الشمالية.

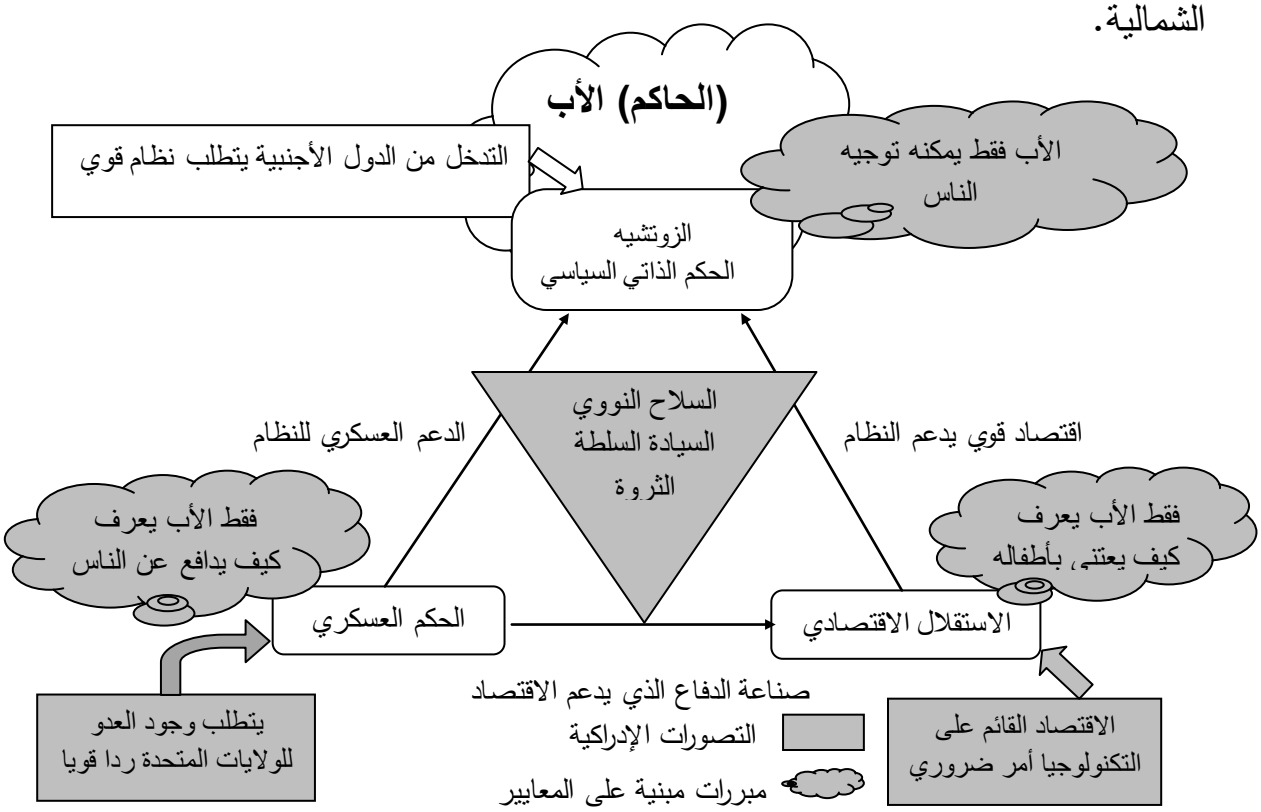

الشكل رقم (03)[3] : السلاح النووي هدف ومبرر لدكتاتورية النظام السياسي للجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية.

[1] - Ibid, p 31.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid, page 36.

المبحث الثاني: إستراتيجية كوريا الشمالية في تصعيد الأزمة

وجدت كوريا الشمالية نفسها في منطقة شمال شرق أسيا تصنع الاستثناء، بضعفها اقتصاديا وعسكريا، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعمها إيديولوجيا وعسكريا، في حين جيرانها في المنطقة صنعوا الاستثناء في تطوير قوتهم العسكرية والاقتصادية، فالصين تعتبر قوة اقتصادية ونووية، أما كوريا الجنوبية واليابان فهما أيضا يمتلكان اقتصاد متطور، وبالإضافة إلى ذلك منتظمان في معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاصر كوريا الشمالية بتواجد قواعدها العسكرية في اليابان والكورية الجنوبية. في ظل هذه الاستثناءات، تسعى بيونغ يانغ لتحقيق هدفها الاستراتيجي باسترجاع كوريا الجنوبية كأرض تحت الاحتلال الأمريكي منذ هدنة 1953، أما روسيا فهي قوة نووية، وتسعى لاسترجاع مركزها العالمي من خلال مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية فكلاهما لازال يحمي نفوذه المكتسب أثناء الحرب الباردة من خلال سياسة الاحتواء.

في خضم تصادم وتوافق مصالح الفواعل في منطقة شبه الجزيرة الكورية، تحاول كوريا أن تصنع الاستثناء الذي يجعلها دولة قوية قادرة على حماية نفسها من العدوان وفق إستراتيجية عسكرية تهدف من خلالها إلى تطوير ترسانتها التقليدية إلى ترسانة عسكرية نووية وبيولوجية ضد قوى التي تشكل تهديدا لها، الموجودة في منطقة شمال شرق أسيا، التي هي بدورها لها أهدافها الإستراتجية في المنطقة، وقد تكون تنافسية حول المنطقة، وهذا ما سنوضحه من خلا عرض مسار الأزمة الكورية في منطقة شمال شرق آسيا.

إن كوريا الشمالية برفضها التخلي عن الشيوعية والاشتراكية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الأنموذج الإيديولوجي، جعلها تسير في مضمار معادي لتيار العولمة الاقتصادية وعاش شعبها في مجاعة وفقر متقع، ولهذا كانت إستراتيجيتها للحفاظ على استقرار بيئتها الداخلية رغم ما يعانيه الشعب، بخلق الأزمة لإقناع الشعب أن كوريا مهددة دائما من العدو وهي في حالة حرب مع سيول، مما يجعلها تسعى إلى الدفاع الذاتي وتطوير منظومتها العسكرية لمواجهة العدو، وهذا ما يستنزف منها الموارد وإنفاق مالي كبير، وعلى الشعب أن يساند الحاكم العظيم رغم الأوضاع المزرية التي تعيشها وكان إستراتجيتها وفق المراحل التالية:

المطلب الأول: مراحل الاستراتيجية الكورية.

المرحلة الأولى: تحرير أرض الآباء و إعادة الأعمار (1950 – 1960).

خلال هذه الفترة تعرضت كوريا الشمالية للتهديد باستعمال الأسلحة النووية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد كان من نتائج هده الحرب، الدمار الشامل الذي اتهمت فيه الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة البيولوجية في الحرب الكورية.[1] وشكلت هذه الحرب تأثيرا واضحا من خلال التهديد بالاستعمال السلاح النووي لإنهائها على كوريا الشمالية، ومن هنا وضعت بيونغ يانغ إستراتيجية لمواجهة ما يسمى ب (السلاح النووي والبيولوجي، الكيماوي) لبدء برامج بحوثها النووية الخاصة والضرورية لبناء المهارات لتطوير تدريجي لأسلحتها وإعادة تشكيل وحدات الدفاع الكيميائي والمسؤولية أيضا عن الاستعدادات ضد أي الهجوم النووي.[2]

المرحلة الثانية: الأسلحة الكيميائية بديلة لغرض الردع النووي(1960-1976).

في هذه المرحلة، وفي ظل استمرار القلق الدائم لدى كوريا الشمالية من التهديد الأمريكي النووي، بدأ الجنرال "كيم ايل سونغ"، والقيادة الكورية الشمالية التفكير في امتلاك أسلحة كيميائية كبديل للأسلحة النووية، مترافقة مع تزايد القوة التقليدية للجيش الشعبي الكوري، اعتقادا منها أنها يمكن أن تردع استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي، فضلا عن إقامة "بيونغ يانغ" برنامج إنشاء منشأة تحت الأرض وتركيز العمليات على التدرب الكيميائي والنووي في ساحة المعركة. [3]

المرحلة الثالثة: الأسلحة النووية أداة سياسية ودبلوماسية(1976- 1989).

استخدمت كوريا الشمالية منذ عام 1985، تكتيك التهديد بالانسحاب من المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية عليها[4]. مما سمح لها بتطوير برنامج نووي وأنظمة إيصال الصواريخ والطائرات وامتلاكها، وبدأ الجيش الشعبي الكوري دراسات منظمة للمفاهيم والاستراتيجيات

---

[1] - Anthony Cordesman, **More than a Nuclear threat : North Korea's Chemical, Biolgical and Conventional Weapons**, Center for Strategic and International Studies, January 17, 2018 , p1

[2] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 181.

[3] – المرجع نفسه

[4] – علي العبد الله، كوريا الشمالية وأمريكا: **مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، تقارير الجزيرة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 17 جوان 2017، ص 1.

الحربية النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين، وفي عام 1989 طورت إستراتيجية ردع بدائية ركزت من خلالها على المنافع السياسية والدبلوماسية وليست كأداة لخوض الحرب. نتيجة للضغوط السياسية الدولية التي حملتهم على التوقيع اتفاقية حظر الانتشار النووي في عام 1985. وحتى الوقت التي تصبح فيه الأسلحة النووية ممكنة، لأن النظام الكوري يرى في الأسلحة الكيميائية وتوسيع القوات المسلحة التقليدية، متزامنة مع ظهور القدرات غير متناظرة كوسائل أساسية لردع تهديد الأسلحة النووي الأمريكية. [1]

المرحلة الرابعة: إستراتيجية التهذيب (1990 – 2006)

هذه المرحلة تعتبر الأكثر اضطرابا في وجود كوريا الشمالية منذ الحرب الكورية التي انهار فيها حليفها السوفيتي، وقيام العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية، والانتصار الأمريكي السريع على العراق في عملية عاصفة الصحراء 1991، ووفاة الجنرال "كيم ايل سونغ" وتراجع الاقتصاد وكذلك انتشار المجاعة.[2]

في ظل هذه الظروف، سعت بيونغ يانغ للاستفادة المادية من المنافع السياسية والدبلوماسية للأسلحة النووية، بقبول قيود مهمة على برنامجها لإنتاج المواد المشعة في مقابل علاقات أفضل مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت برامج البحوث والتطوير كما فعلت مع تطوير الصواريخ الباليستية[3]

وقد شهد عام 1993 تنفيذ كوريا الشمالية لتهديدها بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، بالإعلان عزمها على مواصلة تطوير برنامجها النووي، ولكن الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، نجح من خلال ما عرف باتفاق الإطار أثناء العهدة الأولى للرئيس "بيل كلينتون"، في التوصل إلى حلّ سلمي للأزمة. في 21 أكتوبر1994 بجنيف (2)، حيث وافقت كوريا الشمالية بمقتضى هذا الاتفاق على الالتزام بمعادة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي، وبالمقابل تشكل تعاون بين اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في شكل ائتلافا ماليا دوليا "منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية" مهمته توفير أموال لتغطية احتياجات كورا الشمالية للطاقة 500.000 طن

[1] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 182.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – مرجع نفسه.

من زيت الوقود الثقيل سنويا، للتدفئة وإنتاج الكهرباء ريثما يتم تجهيز وتشغيل المفاعلين الجديدين اللذين يعملان بالماء الخفيف في فترة لا تتجاوز عام 2003.[1]

وبحلول أواخر التسعينيات أدركت كوريا الشمالية أن الأسلحة الكيميائية العراقية لم تمنع الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة من أن تهزم سريعا تلك الدولة، وأن تلك الأسلحة لن تردع الولايات المتحدة، في استخدام السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فقامت في مطلع الألفية الثانية، بتبني إستراتيجية ردع، تستند إلى دراسة الجيش الشعبي الكوري للاستراتيجيات النووية لدول أخرى وكذلك التجربة العراقية، بعد انهيار اتفاق الإطار الذي عقد في عام 1994. وعندما أحرزت كوريا الشمالية قدرات نووية طارئة تستند إلى أسلحة قليلة وأنظمة اتصال صواريخ باليستية. وطورت رؤية الحرب النووية والإستراتيجية لتعكس في لهجة النظام الكوري استخدام المدفعية الشاملة، والقوات البرية التقليدية والصواريخ الباليستية، وكذلك حق بيونغ يانغ في حيازة الأسلحة النووية كرادع للتهديد النووي الأمريكي.[2]

في ظل ما رأته من ضعف كل العراق وليبيا أما الهجوم الأمريكي لعدم قدرتهم على امتلاك السلاح النووي، قررت الانسحاب مرة أخرى من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية واستأنفت برنامجها النووي العسكري في 10 جانفي 2003.[3]

ولكن واشنطن لم تيأس من محاولات التسوية للأزمة، حيث أرسلت مبعوثها "جيمس كيلي" إلى بكين من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، وتم عقد ثلاث جولات ومحادثات سداسية ابتداء من بداية شهر أوت 2003 إلى غاية السابع والعشرين منه وكانت الأطراف المشاركة في هذه المحادثات هي (الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية)، ولقد طالبت كوريا الشمالية في هذه المحادثات ب "اعتراف واشنطن بسيادتها وتوقيع معاهدة عدم اعتداء تتعهد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم مهاجمتها، وعدم تهديد برنامجها الاقتصادي والإنمائي، مقابل تخليها عن برنامجها النووي.[4]

ولكن هذه المفاوضات لم تنجح، بسبب تمسك كل طرف من طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية) في تحديد أولية شرط كل منهما، حيث أصرت الولايات

---

[1] – علي العد الله، مرجع سابق، ص 1.

[2] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 182.

[3] – علي العبد الله، مرجع سابق، ص 1.

[4] – المرجع نفسه، ص 2.

المتحدة الأمريكية على تفكيك كوريا الشمالية برنامجها النووي أولا، بينما أصرت هذه الأخيرة على مزامنة تنفيذ مطالبها الأساسية تدريجيا، مقابل تخليها عن طموحاتها النووية.[1]

أدى هذا الخلاف إلى تعليق كوريا الشمالية المحادثات السداسية، وطالبت بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية في حالة موافقتها على إجراء جولة من المحادثات. وبالفعل تقرر عقد جولة رابعة من المباحثات السداسية، كانت الولايات المتحدة فيها أكثر تفهما للمطالب الكورية الشمالية فأبدت مرونة دبلوماسية أكبر في ردها على مقترحات كوريا الشمالية، على خلفية رغبتها في تهدئة مخاوف بعض حلفائها الإقليمين.[2] وترجمت هذه المحادثات في إصدار "إعلان بكين"، يوم 19 سبتمبر 2005، تضمن عدد من المبادئ لتسوية الأزمة منها:

- موافقة كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي، وتفكيك ترسانتها النووي.
- العودة إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك مقابل الاعتراف بحقها في امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلمية.
- التزام الدول المشاركة في المحادثات السداسية بتقديم ضمانات أمنية واقتصادية لمساعدتها في المجالات كافة، وخاصة في مجال الطاقة، والنفط وتزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف.
- تعهد هذه الدول بتطبيع تدريجي للعلاقات معها، والتعايش السلمي.
- عدم تحديد جدول زمني لتطبيق هذه الإجراءات.[3]

ولكن بعد يومين من صدور هذا الإعلان، أعلنت رفضها له، بسبب مخاوفها من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجريدها من سلاحها النووي تحت مضلة المحادثات السداسية، لتهاجمها فيما بعد بالسلاح النووي. وكذلك بسبب تمسك الولايات المتحدة الأمريكية فعبارة "الوقت المناسب" في الإعلان، وما توحي به، وإسرارها على العقوبات المالية المفروضة ضد عدد من المؤسسات المالية الكورية الشمالية، لاتهامها بالقيام بأعمال مصرفية غير مشروعة تشمل غسل الأموال وتزوير العملة الأمريكية.[4]

---

[1] – المرجع نفسه، ص 2.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

إلا أنه رغم تعقد الوضع، تم تجديد المفاوضات بعقد جولة خامسة ما بين التاسع والحادي عشر من نوفمبر 2005، لكنها لم تنجح أيضا، بسبب عدم التوصل لتحديد الجدول الزمني لتنفيذ "إعلان بكين"، وفي 21 مارس 2006 أعلنت كوريا الشمالية عن امتلاكها سلاحا نوويا بالفعل، مع استمرار المباحثات السداسية قرابة الثلاث سنوات وأحرزت تقدما ملحوظا في سبيل إنهاء أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي.[1]

مع ذلك أجرت كوريا الشمالية أول تجربة نووية في 09 أكتوبر 2006، مما دفع واشنطن إلى التمسك بالتفاوض معها، وغيرت هدفها فبعد أن كانت تسعى إلى عزلها دوليّا اعتبرت النجاح في الاتفاق معها على تفكيك برنامجها النووي "نصرا دبلوماسيا".[2]

المرحلة الخامسة: ظهور الانتقام المؤكد (2007 إلى 2014).

في هذه المرحلة طورت كوريا الشمالية قوتها النووية وإستراتيجيتها لردع الولايات المتحدة الأمريكية، وضمنت استمرار النظام خلال سنوات قيادة الزعيم "كيم جونغ ايل" وما بعده، وقد شهدت هذه الحقبة حدثين، تمثل الأول في تخلي ليبيا عن برامج أسلحتها للدمار الشامل، بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، وأعقبها في مارس2011 هجوم أمريكي على ليبيا.[3]

أما الحدث الثاني كان خلال سنة 2007، حيث وجهت إسرائيل ضربة جوية دمرت من خلالها مفاعل كوري شمالي قيد الإنجاز في سوريا، لتتأكد رؤية بيونغ يانغ، أن تلك الأحداث لم تكن لتقع، لو أن تلك الدول امتلكت أسلحة نووية، بفضل إدراك كوريا أهمية السلاح النووي، لقيام بعملية ردع ناجحة، أكملت كوريا الشمالية، البرامج النووية والصاروخية الرئيسية في ظل قيادة الزعيم "كيم جونغ ايل"، وبوضوح أكثر في نهاية حياته، ومنذ وفاته اتخذت "بيونغ يانغ" خطوات سياسية لتأكيد أهمية الأسلحة النووي، ومنها ترسيخ امتلاكها في الدستور وتأكيد متزامنة تطوير الأسلحة النووي والاقتصاد الكوري، وقد اقترنت هذه الحقبة بإعدادات أكثر لمتطلبات ردع يدعم انتقاما مؤكدا، وربما بعض التفكير الأولي في استخدام الأسلحة النووية بمدى أوسع في الحالات الطارئة، ولذلك تميزت هذه الفترة بمايلي: [4]

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه، ص 3.

[3] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 183.

[4] – المرجع نفسه، ص 183.

1) الاعتراف بهيئة توجيه تدريب الصواريخ الباليستية في قيادة القوات الإستراتيجية التي ظهرت لتكون بنفس وضع قيادات القوات البرية، والبحرية والجوية والدفاع الجوي لترفع أهمية الردع الكوري في إستراتيجيته الدفاعية. [1]
2) استمرار حيازة الأسلحة كضرورة لتطوير أكبر قوة نووية باقية وبأفضل قدرة لانجاز مهمة الردع، ومنها الأسلحة المتحركة بعيدة المدى مثل صواريخ مودسان وKN-08، وأكثر احتمالا كالصواريخ البحرية والصواريخ الباليستية.
3) أن بيونغ يانغ حققت تقدما مهما في إنتاج المواد المشعة والسعي لتطويرها، وتصغير الأسلحة التي يمكن تحميلها على أنظمتها للإيصال، حيث قدمت كوريا الشمالية توضيحات عامة وعديدة لأهمية تطوير تصغير الرؤوس النووية للصواريخ الباليسيتة.[2]
4) أجرت كوريا الشمالية عددا متزايدا من تجارب الصواريخ الباليستية خلال السنوات الخمس الماضية، التي زادت في الحجم، والواقعية(مثل تبادل النار والانطلاق بسرعة). والتعقيد (قدرة وتوقيت إطلاق النار على الهدف)، ومن ثم إظهار القدرات ومسارات القتال النموذجي، ومدى قابليتها للاستخدام في كلا من الأسلحة التقليدية والنووية في وقت الحرب.[3]
5) شهدت السنوات الخمس الماضية، أيضا تعقيدات جديدة في تغيير كوريا الشمالية لإستراتيجيتها النووية. من حيث التطبيق العسكري العملي لهذه الأسلحة ومنفعتها، وفي متابعة الأولويات السياسية. التي قد تمتد إلى المتابعين في الخارج وكذلك في الداخل. وبينما تطرح التصريحات المعلنة عن مرحلة تطور مهم في تفكير كوريا الشمالية حول الردع والإستراتيجية. يمكن فهمه بطريقة أخرى بأنه بلاغة سياسية تطبق لتقليد التصريحات الكورية، أوهدف طموح لمخططي الجيش الشعبي الكورية أخذين في الحسبان الحجم الصغير مما يتوفر في مخزنها النووي وقدرات الاتصال المحدودة. [4]

---

[1] – نفسه.

[2] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 183.

[3] – نفسه.

[4] – نفسه، ص 184.

6) المرحلة السادسة (2015 – 2018): التصعيد والدخول في تحدّ مباشر ضد أي تهديد يواجهها من دول الإقليمية لها.[1]

شكل البرنامج النووي الكوري نقطة الثقل في نزاع بيونغ يانغ مع واشنطن في ضوء تأثيره المباشر على التوازنات في منطقة مهمة للمصالح الأمريكية، وللسلم والاقتصاد العالميين. مما زاد في تصعيد كوريا الشمالية لصراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الإقليم من إحساسها بالخطر، وقد دفع هذا بالنظام الكوري إلى الدخول في تحدّ مباشر لأمريكا وحلفائها في المنطقة (كوريا الجنوبية واليابان) ومحاولة إثارة الرعب والقلق الإقليمي الدولي، من انفجار حرب نووية، لتدفع إلى تحرك سياسي وفتح مفاوضات جديدة للاتفاق على مخرج يلبّي تطلعاته السياسية والعسكرية وهي:

1) رفع العقوبات والاحتفاظ بالصواريخ والقنابل.
2) الاعتراف بكوريا الشمالية دولة نووية.
3) فرض شروط النظام الكوري على كوريا الجنوبية.
4) الحد من الحماية الأمريكية التي تحضى بها كورية الجنوبية.
5) الشروط المالية والاقتصادية للاستفادة من موارده الكبيرة.

هذه الشروط التعجيزية من طرف كوريا الشمالية، مع مزامنة قيام كل من الزعمين بالاستعراض عضلاتهما والتهديدات المتبادلة أدت إلى زيادة خطورة الوضع الأمني، وتسبب كل من "دونالد ترامب"* وكيم في خلق قلق عالمي بإحداث تطورات جديدة، حيث عكست

---

[1] – علي العبد الله، مرجع سابق، ص 3.

* – ولد دونالد ترامب (Donald Trump) في مدينة نيويورك الأمريكية في الرابع عشر من جوان عام 1946، والده فْرِيد ترامب رجل أعمال، توفي في عام 1999، والدته ماري ترامب، توفيت في عام 2000، ودرس ترامب في مدرسة كيو – فورست في فورست هيلز في منطقة كوينز بنيويورك، وفي سن الثالثة عشر سجل في الأكاديمية العسكرية نيويورك، حيث شارك ترامب في التدريبات المسيرات، وحصل على رتبة نقيب في عام 1964، ثم دخل ترامب جامعة فوردهام في برونكس في عام 1964 وبقي فيها لمدة سنتين، ثم انتقل إلى كلية وارتون المالية والتجارة في جامعة ولاية بنسلفانيا، تخرج منها وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1968. وقبل تخرجه من الجامعة، بدأ ترامب مسيرته المهنية بالعمل في شركة والده للعقارات، ثم استلم رئاسة شركة والده للعقارات وأصبحت تعرف باسم (مؤسسة ترامب)، وفي العام التالي انتقل ترامب إلى مانهاتن، وأصبح تاجر في العقار ناجح. وفي عام 1983 أكملت مؤسسة ترامب تطوير برج ترامب، وهو ناطحة سحاب من ثمانية وخمسين طابقاً في مانهاتن. للمزيد أنظر: منارة دمشق، **الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية – حياة Donald Trump ووصوله للبيت الأبيض وأبرز مواقفه–**، نشر بتاريخ 2016/11/12. تم الإطلاع بتاريخ 2018/03/31 على الساعة 14:57 من خلال الموقع الإلكتروني: http://cutt.us/F8uan

تصرفاتهما، ميلا إلى التهور واستعدادا للذهاب إلى الحرب والدخول في مغامرات غير محسوبة العواقب، وظهر ذلك من خلال إطلاق الرئيس الأمريكي، أيدي البنتاغون للقيام بالحرب دون اعتداد المدنيين، في مناطق النزاع، بينما كانت إدارة الرئيس السابق قد حددتها بضمان سلامة المدنين.[1]

هذه التهديدات الأمريكية، أدت إلى رد فعل من كوريا الشمالية تمثلت في إجراء تجربة صواريخ بالستية من نوع "بوكغوكسونغ2"، الصاروخ الأكثر دقة في ترسانته الصاروخية بموقع قريبا من اليابان وكوريا الجنوبية، واختيار توقيتا لافتا عشية لقاء بالغ الحساسية بين الرئيس الأمريكي ترامب ونظيره الصيني "شي جين بينغ" وإقامته استعراضا عسكريا ضخما يوم 16 أفريل 2017، في موقع سينبو على الساحل الشرقي، وإعلانه أنه سيجري استعراضا عسكريا ثانيا، يوم 25 أفريل 2017 في الذكرى ال 85 لتأسيس الجيش الكوري الشمالي، وهي ذكرى مهمة يحتفل بها عادة بعد ختام تدريبات عسكرية ضخمة خلال الشتاء، ويتم فيها تنفيذ عدد إضافي من التجارب الصاروخية بالمناسبة ورفع درجة التحدي بإجراء تجربة على صاروخ باليستي من نوع "هواسونغ-14" عابر للقارات قادر على بلوغ ولاية ألاسكا، يوم04 جويلية 2017، الذي يصادف يوم عيد استقلال أمريكا، وهذا يعتبر تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية. وخرق واضح لقرارات الأممية التي تحضر على كوريا الشمالية القيام بتجارب نووية على الصواريخ الباليستية.[2]

المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لمستقبل كوريا الشمالية.

في ظل التحديات الجديدة التي تواجهها كوريا الشمالية بعد امتلاكها للسلاح النووي وانتهاجها لسياسية الردع، أثارت ردود فعل إقليمية ودولية، جعلها تسعى إلى صياغة منهج مستقبلي، يبرر السؤال حول مستقبل تطور الإستراتيجية النووية لكوريا الشمالية. ومن هنا نذكر ثلاث رؤى وهي: [3]

الرؤية الأولى: إستراتيجية الغاية الأدنى.

إذ تتسلح كوريا بحوالي 200 سلاح نووي وتحسينات قليلة فقط في قوة أنظمة الإيصال الحالية وتبدو مستمرة احتمالا في الاعتماد على سياسة الانتقام المؤكد والتهديد باستخدام هذه

[1] – علي العبد الله، مرجع سابق 2017، ص3.

[2] – المرجع نفسه، ص 4.

[3] – ستار جبار علاى، مرجع سابق، ص 184.

الأسلحة ردا على هجوم نووي من قبل الولايات المتحدة، وفي هذا السياق وعند الضرورة استخدامها ضد أهداف في كوريا الجنوبية سيكون مسموحا في ظل ظروف قاهرة. وبداية استخدامها ضد أهداف في اليابان ستكون أقل.

الرؤية الثانية: إستراتيجية متوسطة الغاية. [1]

وذلك بردع نووي من50 سلاحا نوويا وتنامي مدى الحمولة وأنظمة إيصال يتوافق مع مدى مسرح متحرك واحتمال أن تتضمن عددا كبيرا من القواعد في البحر. وظهور القوة العابرة للقارات، إذ تشكل بيونغ يانغ تهديدا للولايات المتحدة، بتأكدها من قدرتها الانتقامية الكبيرة، مما يسمح بتطوير خيارات محدودة أكثر لاستخدام هذه الأسلحة ضد أهداف مهددة وتحديدا في اليابان. ولا يزال التقييد ضد استخدام هذه الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية يبقى مهما.

الرؤية الثالثة: إستراتيجية عالية الغاية. [2]

حيث تتسلح كوريا الشمالية ب 100 سلاح نووي بحمولة قليلة ومتوسطة وعالية والتي يمكن أن تحمل بلحظة في ساحة القتال وأنظمة إيصال محلية وعابرة للقارات وسيكون لها بالتأكيد قدرة الانتقام مؤكدة أكثر تأثيرا، فضلا عن حجم هذه القوات وتنوع أنظمة الإيصال والقنابل النووية، ويمكن القول أن كوريا الشمالية طورت أكثر إستراتيجيتها النووية أبعد من الانتقام المؤكد إلى السماح بالتهديد بالاستخدام الأول، ولكن فقط في ظروف معينة، وفي هذا الإطار الأسلحة النووية القتالية سوف تدمج في خطط الحرب والاستخدام المحدود لهده الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية، وسيكون متوفرا في ظروف محددة وبداية استخدامها ضد اليابان سيكون أدنى كذلك.

وقد وجه الجيش الكوري تهديدا بإعلانه في شهر أوت2017، بأنه بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة لإطلاق4 صواريخ بعيدة المدى إلى جزيرة غوام الأميركية حيث يوجد6 آلاف جندي أميركي، وهذا ما أثار غضب واشنطن. كما يوضحه الشكل (4)

[1] – المرجع نفسه، ص 184.

[2] – المرجع نفسه.

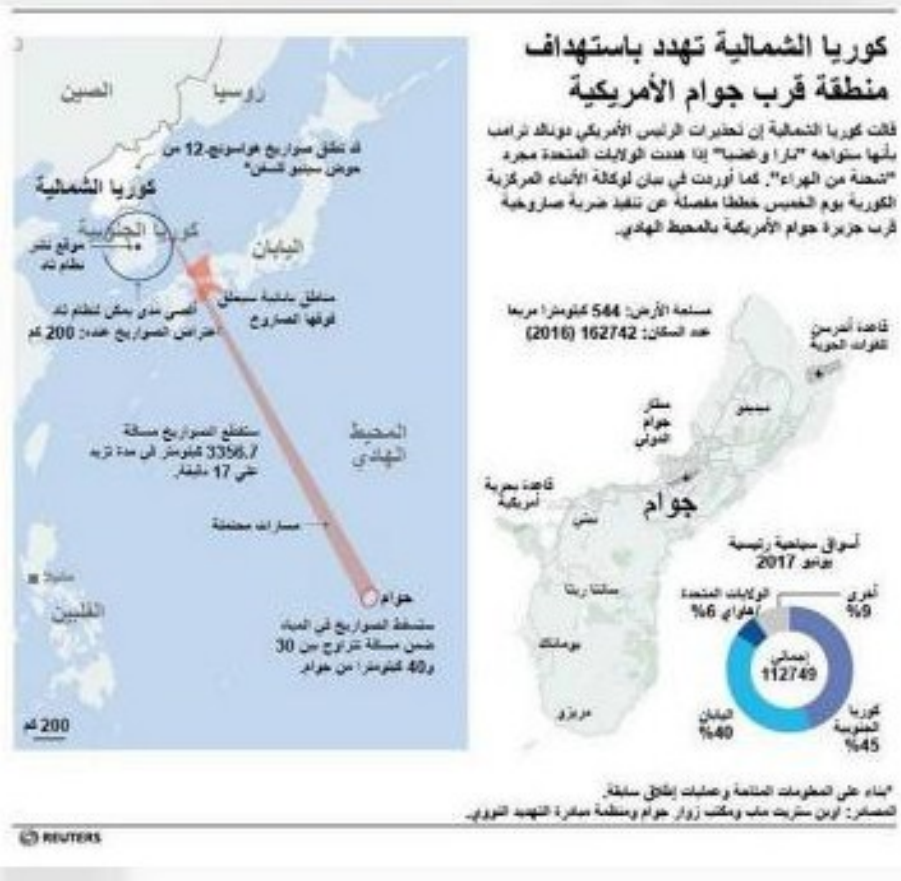

الشكل(4): [1] مدى قدرة كوريا الشمالية استهداف منطقة غوام الأمريكية بالصواريخ بعيدة المدة العابرة للقارات.

غير أن الزعيم الكوري الشمالي عاد وتراجع عن الأمر، تجنبا للتصعيد الذي قد لا يحمد عقباه. وما هي إلا أيام حتى نفذت بيونغ يانغ تجربة لقنبلة هيدروجينية غير مسبوقة القوة في 3 سبتمبر2017. حيث تزن هذه القنبلة الهيدروجينية 100 كيلوطن، أي أكثر بخمس إلى ستة مرات ما وزنته القنبلة النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناكازاكي في عام 1945 خلال الحرب العالمية الثانية.[2]

هذا ما يعبر عن إصرار كوريا الشمالية، عن عدم التراجع في تطوير قدرتها على الردع بنجاح، من خلال التجارب المتوالية للبرامج النووية والباليستية المتلاحقة مما أثر عليها سلبا، بتلقيها عقوبات اقتصادية في أكثر من جولة من العقوبات الدولية التي جعلتها دولة معزولة، وآخرها كان حظر صادرات بقيمة مليار دولار ويستمر العمل لفرض عقوبات

[1]– أورو نيوز، **كل ما تريد معرفته عن كوريا الشمالية، أخر تحديث بتاريخ 2017/09/05** ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/27 على الساعة 22:04 من خلال الموقع الإلكتروني: http://arabic.euronews.com/2017/09/05/all-you-need-to-know-explained-about-north-korea

[2]– المرجع نفسه.

رادعة، غير أن كوريا الشمالية تبدو عازمة على المتابعة في برامجها الباليستية والنووية، وتحرز تقدما في توسيع مدى صواريخها الطويلة المدى.[1] كما يوضحه الشكل (5):

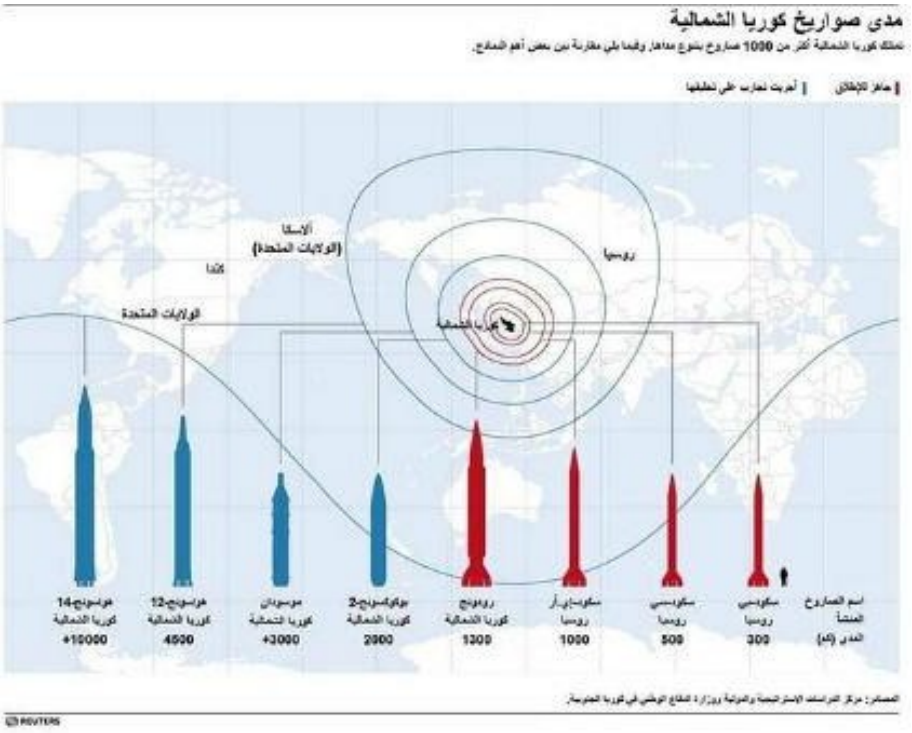

الشكل (5) [2]: مدى صواريخ كوريا الشمالية

وفي الشكل(6)[3] الذي يوضح مدى قدرات كوريا الشمالية بالنسبة لنظيرتها كوريا الجنوبية، برية، جوية، بحرية.

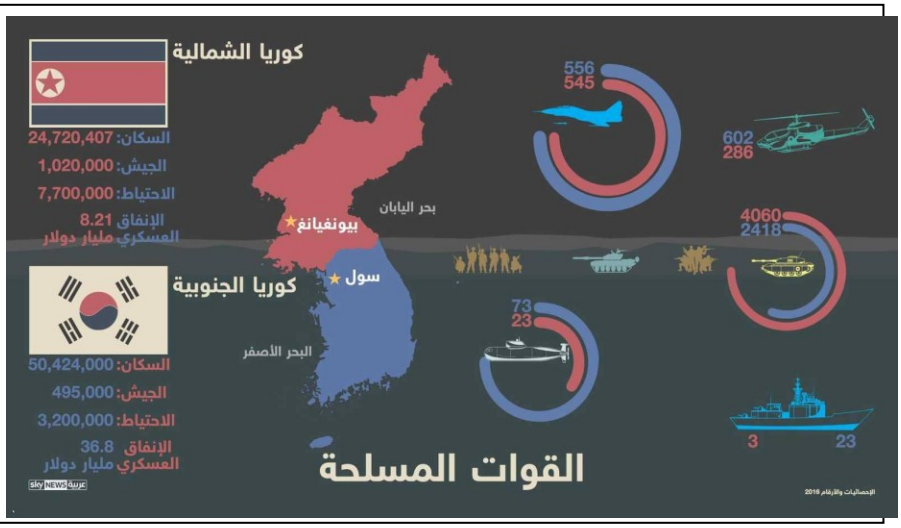

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

[3]- سكاي نيوز عربية،أبوظبي، إنفوغرافيك.. ميزان الرعب في شمال شرق آسيا، نشر بتاريخ: الأربعاء 6 سبتمبر 2017 على الساعة 16:34 بتوقيت أبوظبي، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 14:49، من خلال الموقع الإلكتروني : https://www.skynewsarabia.com/world/978519-

الفصل الثالث

الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية للتعامل مع الملف الكوري الشمالي

تم التطرق في الفصل الثاني إلى مصادر القوة لدى كوريا الشمالية، التي استطاعت من خلاله الحفاظ على التوازن بين بيئتها الداخلية والخارجية، من خلال عقيدة الزوتشيه وسيطرتها على عقول الشعب الكوري، بجمع السلطات بيد الحاكم، وتحكمه في السياسة الخارجية، بفرض حالة حرب دائمة منذ الحرب الكورية، كمبرر للكفاح من أجل الحفاظ على الأمن القومي لكوريا الشمالية، وخلق أزمة أمنية في إقليم شمال شرق آسيا.

وفقا للبؤرة التوتر التي خلقتها كوريا الشمالية، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ديناميكية تفاعل دول المنطقة فيما بينها، في مواجهة تعنتّ وإصرار كوريا الشمالية من أجل إيجاد مكانة دولية ضمن القوى النووية، وقلق الفواعل الدولية والإقليمية، الذين يرون في تطوير ترسانتها النووية، تهديدا للأمن إقليميا، وعالميا في تحدّيها للقوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا سوف نحاول شرح هذه التفاعلات بين دول المنطقة مع الأزمة الكورية من خلال تقسيم الفصل إلى مباحث ومطالب المتمثلة في:

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية واليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: الإستراتيجية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الثاني: إستراتيجية الصين وروسيا تجاه المعضلة الكورية.

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الصينية.

المطلب الثاني: إستراتيجية روسيا كحليف لكوريا الشمالية.

المبحث الثالث: إستراتيجية كوريا الجنوبية في مواجهة الأزمة الكورية.

المطلب الأول:أهداف سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

المطلب الثاني:مبادئ ومرتكزات عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

المطلب الثالث: التقارب بين الكوريتين في ظل الشك في النوايا.

المبحث الأول: الإستراتجية الأمريكية واليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال شرق آسيا.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الأمنية التقسيم الإقليمي لجغرافيا العال فقد وُجِد في مضمون أحد الوثائق أمريكية "السياسة الأمنية للولايات المتحدة بشأن آسيا". تعتبر فيها بأن "لآسيا أهمية تاريخية كبرى في السياسة الأمريكية"، ولهذا أولت اهتمامها بمنطقة شمال شرق آسيا، التي يتواجد فيها الصين واليابان، كقوتين اقتصادية تشكلان مع الولايات المتحدة مثلثا استراتجيا في المنطقة.[1]

بعد النهاية الحرب الباردة، أدركت إدارة كلينتون أن اقتصاد أمريكا يتدهور أمام صعود الصين واليابان، وجعلها تضع حسابات جديدة لإستراتجيتها كقوة عظمى وخوفا من تراجع قدرتها على قيادة شؤون العالم اقتصاديا وعسكريا، حيث جاء على لسان مادلين أولبرايت عندما كانت سفيرة للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة "أين ما نتجه فإن أحد يقاتل أو يهدد بالقتال أحد أخر"[2].

في إشارة منها للإستراتجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ومداها العالمي، حددت إدارة كلينتون أولويات هذه الإستراتيجية في سبتمبر 1993 في ستة مبادئ هي:

1) منع استخدام الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ضد الولايات المتحدة وقواتها وحلفائها.

2) إيقاف انتشار مثل هذه الأسلحة، أو على الأقل إبطاء عملية انتشارها.

3) منع وإحباط أي عدوان على الولايات المتحدة.

4) الاستعداد للقتال وربح معركتين إقليميتين كبيرتين في آن واحد مع احتمالية عالية للنجاح والعمل على تقليل الكوارث الأمريكية.

5) إعداد القوات الأمريكية للمشاركة بفعالية في عمليات سلام متعددة الجنسيات وعمليات التدخل المنفرد والتي تتضمن حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ومحاربة المحذرات ومواجهة نشاطات الإرهاب.

---

[1] – لهيب عبد الخالق، **بن انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، الأردن: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص4. العنوان الإلكتروني alkachif.org

[2] - سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 11.

6) الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي[1]

في عهد بوش لم تختلف كثيرا هذه المبادئ، ولكن جورج بوش الابن، كانت له الحجة القوية لتبرير عدوانية الولايات المتحدة الأمريكية، وهي خلق العدو الجديد بعد زوال الإتحاد السوفيتي، المتمثل في الإرهاب، ووفق هذا المصطلح الجديد فقد صنفت الدول المعادية والدول الصديقة، وبالتالي تم تحديد الاتجاه الجديد لهذه الإستراتيجية، المتمثلة في محاربة كل من يمتلك أسلحة الدمار الشامل، فهي الملجأ الأخير والخيار الإرهابيين للوصول لمستوى الطغاة، لهذا لم نسمع لأعدائنا بالبدء بالضربة.[2]

لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد الحرب الاستباقية للدفاع عن هيمنتها فهي لم تتردد في العمل بشكل منفرد إذا استدعت الضرورة، كعمل وقائي ضد الإرهابيين ومنعهم من إلحاق الأذى ضد الشعب الأمريكي وأمريكا. وهذا ما عبر عنه بوش بقوله "قواتنا ستكون قوية بما فيه الكفاية لردع أعداء محتملين من أتباع بناء عسكري من أجل التفوق أو مساواة قوة الولايات المتحدة" لهذا يرى أن القوى الكبرى الأخرى تفضل إدارة النظام الدولي من قبل قطب مهيمن واحد طالما توجد قوة واحدة عظمى، لا يوجد عندئذ تطلع لدى أحد للقيام بالمنافسة معها في القدرات العسكرية، والصراعات صوف تتحول إلى تنافس تجاري ونزاعات صغرى أخرى. وترتبط هذه الإستراتيجية في تشارك دول العالم في قيم الديمقراطية.[3]

لهذا كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الدول الساعية لامتلاك أسلحة النووية وأسلحة أخرى للدمار الشامل في دول مثل كوريا الشمالية والعراق وغيرها.[4]

فكان بداية إستراتيجية الولايات المتحدة بالقضاء على النظام العراقي، وبعد انسحابها من العراق خلال عام 2010، صرح الرئيس باراك أوباما في نوفمبر 2011، خلال حفل عشاء رسمي في البرلمان الاسترالي بأن "الولايات المتحدة ستلعب دورا أكبر، وذا أمد طويل في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها"، يقصد بذلك التوجه الأسيوي Asia Pivot، وجاء تصريح مستشار الأمن القومي"توماس دونلون": بأن سياسة أوباما الآسيوية لا تعني التركيز على

[1] - المرجع نفسه، ص12.
[2] - المرجع نفسه، ص 17.
[3] - المرجع نفسه، ص 18.
[4] - المرجع نفسه، ص 22.

شؤون القارة الآسيوية فحسب، بل أيضا إعادة توزيع أولويات السياسية الخارجية الأمريكية في أبعادها، دبلوماسيا، اقتصاديا، عسكريا على دول شرق وجنوب شرق آسيا.[1]

أولا: البعد الدبلوماسي.

وبهذا رسمت إستراتيجية بثلاث أبعاد، وكانت البداية بتدعيم البعد الدبلوماسي في شمال شرق آسيا، بالتركيز على تدعيم العلاقات مع الحلفاء والأصدقاء التاريخيين للولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية، أما على مستوى البعد الاقتصادي عملت أمريكا على تعميق التعاون التجاري مع دول المنطقة، والسعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تحت مسمى"الشراكة عبر المحيط الهادي" كالإستراتيجية لإدماج الاقتصاد في تحالفات التجارة البينية في المنطقة.[2]

إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أسيا قارة المستقبل، ويتوقع الخبراء على نحو 50% من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة ولا شك أن لأزمة الاقتصادية لها أثرها في توجيه تركيزها على المنطقة، في ظل انغماسها في حرب أفغانستان والعراق كانت قارة آسيا تنمو اقتصاديا، خاصة الصين واليابان، وكوريا الجنوبية، مما أصبحت تمثل سوق لشركات الأمريكية، ففي 2010 فاق مجموع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لقارة أسيا مجمل صادراتها لأوربا لأول مرة في التاريخ، حيث احتلت كل من الصين واليابان وكوريا مراتب متقدمة على التوالي، الثانية، الرابعة، السابعة من ضمن 25 دولة أسيوية وأوروبية أمريكية، في عام 2011.[3]

ولكن هذه المراتب التي اعتلتها دول آسيا، أثارت قلق الولايات المتحدة، فالصين تمكنت من تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في قارة أسيا. وأثارت سياساتها في بحر الصين الشرقي والجنوبي قلق حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا كل من اليابان وكوريا الجنوبية. كما أن هذا التوجه الأمريكي اتجاه قارة آسيا أقلق الصين التي تعتبر تواجدها في كل من كوريا الجنوبية واليابان والمحيط الهادي، يحرمها من التوسع

---

[1] – محمود حمد، **أميركا والتوجه الإستراتيجي شرق.. الفرص والتحديات**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 24 فيفري 2013، ص2.

[2] – المرجع نفسه، ص3.

[3] – المرجع نفسه، ص4.

في مجالها الحيوي اللصيق، وأنه نسخة معدلة لسياسية الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي سابقا خلال الحرب الباردة.

كما ذكرنا سابقا، إذا كانت أمريكا قلقة من التطور الاقتصادي الذي وصلت له الدول الأسيوية دون وجود نظام إقليمي قانوني يجمعهم، فإنها تتخوف من تنامي التعاون بين الدول الأسيوية واحتمال قيام كيان اقتصادي آسيوي عملاق تستبعد منه الولايات المتحدة الأمريكية كما أن تعاون الدول الاقتصادية في منطقة شمال شرق أسيا(الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) مع منظمة الآسيان، بما يعرف بـ(الآسيان +3)، أي منظمة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية، هذه الدول التي لا تخفي رغبتها في إنشاء منظمة شرق آسيا، على غرار منظمة التعاون الأوربي التي كانت النواة الأولى للاتحاد الأوروبي. وتظهر هذه الرغبة في شعار "آسيا أولا" الذي رفعه بعض السياسيون، لاستبعاد أي دولة غير أسيوية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.[1]

ثانيا: البعد العسكري.

عملت أمريكا على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وتسعى إلى إعادة توزيع أسطولها الحربي لتركيز جانب أكبر من المدمرات والغواصات وحاملات الطائرات في المحيط الهادي، بنسبة 60% من أسطولها في منطقة المحيط الهادي في هذه المرحلة وقامت المناورات المشتركة مع دول المنطقة وخاصة بجانب الفيتنام ضد الصين، وقامت بتدعيم قواعدها العسكرية خاصة في اليابان، كوريا الجنوبية.[2]

في الشكل الخامس والسادس يوضحان تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

[1] – المرجع نفسه، ص5.

[2] – المرجع نفسه، ص4.

الشكل (6)[1]: تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

وهناك ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية الصراع القديم الجديد في شبه الجزيرة الكورية، التي كان لها بوادر بدايته في الحرب الكورية في بداية الخمسينيات والتي خرجت منه بمعاهدة الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية واليابان، لحمايتهما من جيرانها في المنطقة فالصين تشكل تهديدا اقتصاديا وسياسة توسعها في المحيط الهادي وهناك أيضا، السلاح النووي يشكل بؤرة توتر في منطقة شمال شرق أسيا، مهددا لأمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنقطة؛ ومن ثم يهدد تواجدها في المنطقة[2]

حيث ورد الموقف السياسي على لسان نائب الرئيس، "مايك بنس"، خلال تفقده للقوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية، بجوار الحدود المنزوعة السلاح مع كوريا الشمالية، بقوله: "إن الولايات المتحدة لن تتسامح فيما يتعلق بتلك التجارب" وأكد أيضا أن كوريا الشمالية تشكل " التهديد الأخطر على السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي"، وجاء التحذير على لسان وزير الخارجية الأمريكي " ريكس تليرسون" خلال زيارته لدول شرق آسيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبحث شنّ ضربة استباقية على كوريا الشمالية إذ لم توقف برنامجها النووي. [3]

[1]- سكاي نيوز عربية،أبوظبي، إنفوغرافيك، مرجع سابق الذكر.

[2] – علي العبد الله، مرجع سابق، ص 5.

[3] – المرجع نفسه.

وهذا ما ظهر في تهديد الرئيس الأمريكي من خلال التوتر باتخاذ إجراءات أحادية ضد كوريا الشمالية، وتتالت التهديدات على لسان السياسيين الأمريكيين، حيث جاء إعلان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة المتمثل في شخص "نيكي هايلي" يوم يوم05 جوان 2017، خلال مناقشة مجلس الأمن للتجربة الصاروخية الأخيرة التي أجرتها بيونغ يانغ على صاروخ عابر للقارات "أن بلادها مستعدة لاستخدام كامل قدراتها لردع كوريا الشمالية بما في ذلك القوة العسكرية، إذا اضطررنا لذلك". [1]

وجسد التهديد بسرعة نشر شبكة صواريخ "ثاد" المضادة للصواريخ في كوريا الجنوبية، وإرسال مجموعة بحرية هجومية فيها حاملة طائرات التابعة للأسطول الأمريكي الثالث إلى المياه الكورية، وتعزيز قوتها البحرية هناك بإرسال حاملتي الطائرات إلى بحر اليابان. وقامت بإطلاق صواريخ باليستية خلال مناورات تحاكي هجوما على كوريا الشمالية، موجهة بذلك رسالة تحذير قوية للنظام الكوري الشمالي. [2]

ثالثا: البعد الاقتصادي.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف الزيارات للدول المنطقة الأسيوية وإجراء المحادثان مع كل من سنغافورة، كوريا الجنوبية، اليابان واستراليا، اندونيسيا، وتم عقد اجتماع ثلاثي يوم25 أفريل2017، على مستوى الخبراء مع حليفيها في منطقة شمال شرق آسيا اللذان يعتبران التهديد الكوري موجه لهما، وتم مناقشة "خطط مواجهة أي استفزازات أخرى من كوريا الشمالي، ولزيادة الضغط عليها، وضمان الدور البنّاء الذي تؤيده الصين في تسوية ملفها النووي". [3]

وفي جانب أخر أقامت محادثات مع الصين حليف كوريا الشمالية، حيث جاء هذا اللقاء بصفة الترهيب والترغيب، لأن الصين قامت بتسريب معلومات تتعهد فيها بمعاقبة مجموعة الشركات الصينية التي تساعد كوريا الشمالية، وعدم التزامها بعقوبات الأمم المتحدة، خاصة المصارف البنوك التي تساعد شركات كوريا الشمالية في نشاطها التجاري الخارجي، كواجهة لها، مخفية بذلك المساعدات التي تقدمها الصين لكوريا الشمالية رغم

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

العقوبات المفروضة عليها. ومن جهة أخرى أطلق الرئيس الأمريكي وعدا بمراعاة المصالح الصينية في التجارة مع الولايات المتحدة إذا تعاونت الصين معها في حل ملف كوريا الشمالية معتمدة في ذلك سياسة الترغيب.[1]

الصين ترى من وجهة نظر أخرى أن كوريا الشمالية سوف تعزز دورها الإقليمي من خلال لعب دور الضامن للتوازن من جهة، وتوظف القدرة النووية الكورية الشمالية في التصدي لمحاولات الاحتواء الأمريكي لها من جهة أخرى. وترى أن النظام الكوري يضطلع بمهمة حيوية بإبعاد القوات الأمريكية المنتشرة في كوريا الجنوبية عن حدودها من جهة ثالثة. ومنا هنا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين لم تلعب دورا مها لصالحها، وقررت الضغط عليها بفرض عقوبات اقتصادية على كل من الصين و روسيا باعتبارهما حليفين لكوريا الشمالية، حيث سلطت عقوبات على أفراد وشركات في الدولتين يقومون بمساعدة كوريا الشمالية في برنامجها للصواريخ الباليستية والأسلحة النووية، وكذا عقوبات على المصرف الصيني "بنك أوف داندونغ" مقره على الحدود الكورية مصدر تبيين الأموال المشبوهة لكوريا الشمالية. وكذا سلطت عقوبات على شركة " أرديس بير ينغز" الروسية ومديرها التي تزود شركة "تانغون" الكورية الشمالية، الخاضعة لعقوبات منذ 2009 لمشاركتها في برامج تسلح بيونغ يانغ بالمعدات، بالإضافة إلى معاقبة الشركة الروسية المستقلة "بتروليوم كومباي" التي سلمت نفطا ومشتقات نفطية بقيمة مليون دولار إلى كوريا الشمالية" وهناك الكثير من الشركات صينية وروسيا فرضت عليها العقوبات لمساعدة كوريا الشمالية في موارد برنامجها النووي. [2]

المطلب الثاني: الإستراتيجية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.

بعد نهاية التسعينات، التغيير الذي حدث على النظام العالمي وتأثيره على المجال الإقليمي في أسيا، جعل اليابان تدرك أن تحقيق مصالحها القومية يتطلب منها إعادة النظر في علاقتها الخارجية، وتطمح إلى الحصول على معقد دائم في مجلس الأمن، وإنهاء العزلة

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه، ص 6.

التي مارستها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لما يوجهها في بيئتها الإقليمية من تحديات، التي تنحصر في الصعود الصيني واحتمال أن تظهر كوريا موحدة ذات 80 مليون نسمة.[1]

وهذا ما جعل اليابان ترتكز في سياستها على مبدأين أساسين اتجاه شبه الجزيرة الكورية، يتمثل الأول في الحفاظ على حالة السلم في شبه الجزيرة الكورية. أما الثاني هو منع سيطرة أية قوة شيوعية سواء كانت الاتحاد السوفيتي أو كوريا الشمالية أو الصين. لذلك تنطلق اليابان في إستراتيجيتها من نظرة شمولية ترى إن لديها مصلحة أكيدة في حل النزاعات بالطرق السلمية، وتتبع في ذلك دبلوماسية براغماتية وضعت على رأس أهدافها خدمة مصالح البلاد، وهي مصالح اقتصادية، بإتباع إستراتيجية ترقبيه تنتظر تغييرات على المستوى العالمي لتلتحق بها، لكنها لن تغامر أبدا بتهديد المكتسبات الكبيرة والثروات الهائلة التي حققتها بفضل تحالفها الاستراتيجي الثابت والدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

من أجل الحفاظ على مكتسباتها خلال القرن الماضي أدركت اليابان أهمية أمنها القومي في ظل التهديد الكوري لبيئتها الأمنية الإقليمية، لكونها مكملة لبيئتها الداخلية خاصة من التجارب النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، لأن أغلب هذه التجارب تجرى في بحر اليابان مشكلة تهديدا على أمنها، وهذا ما دفع اليابان إلى المطالبة بضرورة تعزيز الشراكة والتعاون الأمني متعدد الأطراف مع دول الإقليم مثل كوريا الجنوبية، الهند، دول الآسيان، استراليا جنبا إلى جنب، مع الاحتفاظ بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وطرحت أيضا رؤية تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي الياباني، بالاتساع في نشاطاتها وتكثيف جهودها في مكافحة الإرهاب والهجمات الإلكترونية التي تؤثر على أمن اليابان والمنطقة والعالم بأسره.[3]

وجدت اليابان الفرصة لتلعب الدور الداعم للسلم في المنطقة، بحصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، بداية 2016 لمدة عامين، بالإضافة أنها تحتل المرتبة

---

[1] – نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 113.

[2] – ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 234.

[3] – علي غسان سامي، **السياسة الخارجية اليابنية تجاه كوريا الشمالية – البرنامج النووي الكوري الشمالي**– دراسة حالة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع دراسات دولية، 1438 هـ، 2017 م ص 102.

الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمساهمتها في دعم ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أما قدراتها الدفاعية، فهي تمتلك أكبر ترسانة أسلحة في المنطقة الأسيوية، واكبر قوة بحرية تطورا في المنطقة، ب أكثر من 100 طائرة مقاتلة مخصصة للمهام البحرية، و64 سفينة حربية كبيرة.[1]

فالأزمة الكورية بمثابة اختبار حقيقي موجه لأي سبيل تسلكه في إستراتيجيتها، إما أن تكون مسالمة تكتفي بالردة فعل دفاعية فقط، أو عدائية تفضل الهجوم كدولة كبرى في الإقليم، وهناك مؤشرات تجعلها تختار أحد السبيلين الآتية الذكر:

- ببروز كوريا الشمالية كتهديد مباشر في إقليم اليابان، سبب هزة كبيرة وجعل اليابان تراجع القيود الدستورية، التي تفرض على اليابان عدم حيازة الأسلحة النووية ونسبة 1% من إجمالي الناتج الوطني لأغراض الدفاع.
- الأزمة الكورية اختبار لتجسيد اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولمدى توافق مصالحهما في المنطقة، ومن تتيح لها فرصة مراجعة البعد الأمني في سياستها الشاملة، ومحاولة تعظيم دورها سياسيا واقتصاديا وأمنيا.[2]

وهذا ما جعل اليابان تواجه موقفا حرجا في الأزمة النووية الكورية، في حيرة منها إلى أي جانب تقف، آسيا أو الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي ترغب فيه الصين وروسيا وكوريا الجنوبية في إدارة الأزمة بأسلوب سلمي وبعيد عن استخدام القوة العسكرية، تركز السياسة الأمريكية على تضييق الخناق حول النظام الحاكم في بيونغ يانغ من أجل وقف برنامج النووي، وإسقاط النظام الشيوعي.[3]

ولكن بعد تزايد تداعيات التهديد النووي الكوري الشمالي على الأمن القومي الياباني خصوصا بعد التجربة الصاروخية عام 1998، الذي عبر أجواء جزيرة هوتشو اليابانية وجدت اليابان نفسها أمام اختيار ضرورة تطوير أنظمة الدفاع الصاروخية اليابانية بالتعاون

---

[1] – المرجع نفسه، ص 102.

[2] – المرجع نفسه، ص 239.

[3] – ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 231.

مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحسبا لأي هجمات صاروخية حاملة للرؤوس النووية من كوريا الشمالية.[1]

إن تحول كوريا الشمالية إلى قوة نووية، واستمرارها في تطوير أسلحتها، قد يدفع بشكل كبير تحول اليابان هي الأخرى إلى قوة نووية، بعد أن تسخر كل طاقاتها وإمكانياتها ولكن اليابان قد تكون إستراتيجيتها دفاعية، تستخدم قدراتها العسكرية في حالة صد الهجمات النووية المحتملة من كوريا الشمالية، طبقا للدستور الياباني الذي أكد على أن حق اليابان في الدفاع عن نفسها أمرا ضروريا، مما يدفعها إلى مواصلة تحديث قدراتها العسكرية.

وتعتبر اليابان اليوم أكبر قوة وترسانة عسكرية حديثة من سفن وغواصات قتالية فضلا عن أنها تمتلك أكثر من أربعة وأربعين مفاعلا نوويا، وكميات ضخمة من البلوتونيوم بإمكانها جعل اليابان قوة نووية خلال أشهر قليلة، متى ما توفر لها القرار السياسي الملائم بالرغم من أن الحكومات اليابانية المتعاقبة دائما ما تؤكد عبر سياستها الخارجية إلى طمأنة جيرانهم بأنها راغبة في إقامة علاقات حسن جوار، وضمان الأمن الإقليمي عبر تعاون أمني إقليمي متعدد الأطراف، وإن تطوير الجانب العسكري الياباني يدخل ضمن الدفاع، عن الأمن القومي الياباني، وليس لأي غرض آخر، وهذا ما يؤكده رئيس وزراء اليابان الحالي "شينزو آبي" ووزير خارجيته.[2]

[1] – علي غسان سامي، مرجع سابق، ص 110.

[2] – المرجع نفسه، ص 111.

المبحث الثاني: إستراتيجية الصين وروسيا تجاه المعضلة الكورية:

ترغب الصين في لعب دور كبير في آسيا، فهي تسعى للتقرب من دول المنطقة، وكذا دول الآسيان، من خلال تشجيع الاستثمارات والتجارة. لهذا تتبع سياسة مرنة بين الأعداء، فقد سحبت تأييدها للحركات الشيوعية في الدول المجاورة، الهند وأندونيسيا، وأعادت العلاقات مع فيتنام عام 1991، واعترفت بكوريا الجنوبية، وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية، في منافسة منها للتواجد الأمريكي في المنطقة، فهناك من يرى أن شرق آسيا أصبح ثنائي القطبية، في ظل تنافس الصين والولايات المتحدة وتتقاسمان توازن القوى الإقليمي، فالصين تهيمن على آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على بحار شرق آسيا. في جزء كبير، وهذه الثنائية نتجت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وفسح المجال لصعود الصين اقتصاديا وعسكريا في المنطقة[1]، وبظهور تحديات جديدة في المنطقة تهدد توازن القوى فيها، تتعامل الصين مع المعضلة الأمنية الكورية، وفق ثلاث محددا أساسية.

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الصينية

المحدد الأول: يتعلق بالتوازنات الإستراتيجية في منطقة آسيا المحيط الهادي بشكل عام، وفي منطقة شمال شرق آسيا بشكل خاص؛ فنشوب الحرب في المنطقة يترتب عليها القضاء على دولة حليفة في المنطقة واختلال توازن القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية، ومن ثم يتم فرض مشروع إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية مما يعمق اختلال موازين القوى في المنطقة.[2]

المحدد الثاني: يتعلق بمدى استعداد الصين للدخول في عمل عسكري لمساندة نظام كوريا الشمالية، بالنظر إلى تبعاته الإستراتيجية الخطيرة بالنسبة لها. إلا أن الدخول في هذه الحرب بجانب كوريا الشمالية، سواء بهدف حماية النظام الكوري أو بهدف الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، يظل بديلا ضعيف الاحتمال، لعوامل عديدة لازالت تحكم السياسة الخارجية الصينية، بشكل عام والعلاقات الصينية الأمريكية بشكل خاص. وخاصة التزامها بمبدأ "الصعود السلمي"، كجزء من الرد على نظيرة التهديد الصيني" التي لازالت

---

[1] - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص، 68، 69.

[2] – محمد فايز فرحات، **متى تقوم الحرب في شبه الجزيرة الكورية؟**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 4.

تروج لها العديد من ناحية، وتحول الصين إلى مصدر تهديد اقتصادي وعسكري للنظام الإقليمي، وللقوى الإقليمية المجاورة، وللولايات المتحدة والمصالح الأمريكية، وللنظام العالمي القائم، وعلى العكس من تلك النظرية، لازالت تتمسك الصين بمقولة إن الصعود الصيني ليس فقط يمثل عامل استقرار للنظامين الإقليمي والعالمي، ولكن عامل استقرار للاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي العالمي المستدام. [1]

ويعتبر دخول الصين هذه الحرب سيؤدي إلى خلط العديد من الأوراق، والقضايا موضوع النزاع في المنطقة، إذ لن تكون المواجهة في هذه الحالة مقصورة على الساحة الكورية، ولكنها ستمتد بالتأكيد لتشمل ساحات وقضايا أخرى، مثل تايوان، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، وربما تتسع للتُحَول إلى حرب عالمية. [2]

المحدد الثالث: يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية والبشرية المتوقعة في حالة حدوث الحرب، خوفا من تدفق المهاجرين من كوريا الشمالية هربا من الحرب وما يتدفق عليه من أعباء اقتصادية، حيث يمكن يكون عدد اللاجئين بالملايين. [3]

وفقا لهذه المحددات الإستراتيجية، تحاول الصين في الوقت الراهن أن تخفف من حدة التوتر وتمنع انزلاق المنطقة إلى حرب لن يكون فيها أي طرف رابحا. وتتخذ الصين موقفا مرنا من الأزمة، حيث إنها لم تتخذ أية إجراءات حاسمة ضد كوريا الشمالية حتى الآن لأنها لا تريد تفجير الوضع المتأزم أصلا؛ فاندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية يهدد الأمن والاستقرار في شمال شرق آسيا، وقد يشكل تهديدا أمنيا خطيرا للصين بسبب مواقفها الداعمة للشمال. كما أن اندلاع الحرب يؤثر على القيادة الجديدة في الصين التي تريد التركيز على المشاكل الداخلية وخصوصا الاقتصادية منها، ولن يتأتى لها ذلك في جو إقليمي متوتر، لذا توجه الصين دعوات لضبط النفس وتدعو للحوار كحل وحيد للأزمة الحالية. رغم تصعيد كوريا الشمالية بإجراء تجاربها الصاروخية والنووية، لم تستطع الصين معاقبتها اقتصاديا وقطع الطاقة عنها، وذلك لأن كوريا الشمالية تشكل موقعا استراتيجيا

[1] – المرجع نفسه، ص 5.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه.

يعزلها عن تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في كل من كوريا الجنوبية ومصدر لليد العاملة الرخيصة.[1]

المطلب الثاني: : إستراتيجية روسيا كحليف لكوريا الشمالية.

بتفكك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت وريثته روسيا في الإستراتيجية، حيث تهد روسيا أكثر الدول تسلحا، وازدادت أهمية الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية الروسية، فروسيا تسعى أن تظل قوة عظمى، الاحتفاظ قدرة الردع النووي، وتسعى على المدى القريب إلى الهيمنة على المنطقة التي شكلت الاتحاد السوفيتي سابقا، وأصبحت تسمى دول الجوار. من خلال البحث عن امتلاك قوات قادرة على الوصول إلى مسافات أبعد خارج حدود بلادهم. ولكن وجدت روسيا نفسها في مواجهة "جيوبوليتيكية" جديدا من عدة نواحي. فقد تغيرت حدودها في الغرب بشكل كبير كما تقلص مجال تأثيرها الجغرافي على نحو كبير[2] وعلى هذا الأساس جاءت العقيدة الروسية لتقدم مفهوما أساسيا وعام للأمن بصياغة أهداف ومهام سياسية وعسكرية للدولة، بتحديد المصالح ذات الأولوية لها والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب واستخدام القوة وفق طبيعة التهديدات العسكرية المحتملة والفعلية، وكذا طبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها.[3]

من خلال هذا المنطلق ركزت العقيدة العسكرية الروسية على القضايا التالية:

1) احتواء العدوان
2) الإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية.
3) الاهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية.
4) الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي.
5) الواقعية في فن الحرب.[4]

بهذا روسيا تخلت عن المفهوم الماركسي اللينيني للحرب، وبنت إستراتيجيتها على احتمال قيام الحرب، بذلك تراجعت عن الدور العالمي وأصبحت أهدافها متواضعة قياسا

---

[1] – عبد الرحمن المنصوري، **التصعيد في شبه الجزيرة الكورية، التداعيات والمآلات**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 30 أفريل 2013، صص 3 ،4.

[2] - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 47.

[3] - المرجع نفسه، ص 49.

[4] - المرجع نفسه.

لإستراتيجية الاتحاد السوفيتي سابقا، فأصبح يقتصر على الأمن للأراضي الروسية والنطاق الجغرافي المحيط بها، الذي يشمل دول الكومنولث* وأوربا الشرقية. وتخفيف وتيرة التسلح، بحيث يتم تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية الدفاعية، ولكن في حالة تعرض الأراضي الروسية والأهداف الحيوية بها لهجوم غربي واسع سواء باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو باستخدام أسلحة أخرى تتعادل معها في القوة التدميرية، استبعدت استعمال الأسلحة النووية مع الدول غير نووية التي وقعت على معادة حظر الانتشار النووي، ما لم تكن متحالفة مع دول نووية. حيث ورست روسيا الترسانة النووية للاتحاد السوفيتي سابقا، و في جانفي 1992 أعلن وزير خارجية روسيا "ألكسندر بسمارتنيك" بأن "روسيا ستبقى قوة كبرى، ربما لا تكون قوة عظمى، ولكنها قوة كبرى عسكرية و جزءا من التوازن الاستراتيجي الشامل"، كما قال وزير خارجية الروسي الأسبق: كوزيريف "ستكون روسيا استمرار للاتحاد السوفيتي في حقل الأسلحة النووية". [1]

فهناك أطروحتان متناقضتان حول مدى قوة روسيا، فأطروحة تقول أن روسيا لكي تبقى قوة عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة أتت، لهذا لا بد أن تحتفظ بقوة عسكرية نووية تعادل قوة منافسيها مجتمعين. أما الأطروحة الثانية فتقول بأن الواقعية السياسية يجب أن تعترف بأن روسيا لم تعد قوة شاملة على غرار الاتحاد السوفيتي السابق أو الولايات المتحدة، لذا فإنها تكتفي بمواردها المحدودة لمواجهة مشاكل بيئتها الداخلية، وصد المخاطر التي تهددها في محيطها الإقليمي أوربا، آسيا والشرق الأوسط.[2]

---

* - في 21 ديسمبر 1991، أعلن عن إلغاء الإتحاد السوفيتي من رابطة الكومنولث، وتكوين رابطة الدول المستقلة، ووقع رؤساء إحدى عشر جمهورية هي: روسيا، روسيا البيضاء، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، طاجكيتان، أوزبكستان تركمانستان، قرقيزستان، كازا خستان، مولدافيا، على ثلاث اتفاقيات بموجبها تم الاعتراف باستقلال هذه الدول في حدودها الحالية و تم تشكيل خارطة دول الكومنولث جديدة. للمزيد أنظر: موسوعة مقاتل في الصحراء، موضوعات سيايسة، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على التنافس، تم الاطلاع بتاريخ : 2018/04/02 على الساعة 17:25، من خلال الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2JwKfvA.

[1] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص51.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 60، 61.

ولكن روسيا تسير في طريق تطوير سلاحها النووي، حيث صرح الرئيس فلادمير بوتين في مؤتمر بوزارة الدفاع الروسية في أوائل اكتوبر2005، أن روسيا لديها مخزون من صواريخ القادرة على حمل المئات من الرؤوس الحربية النووية والتي تفوق نظم الصواريخ الدفاعية المتطورة.[1] يعني أنها لا ترضى أن تكون قوة إقليمية، فطموحها الرجوع إلى مركز القوة الثانية عالميا.

يتشابه موقف روسيا مع الموقف الصيني اتجاه كوريا الشمالية، وبرنامجها النووي فقدت كانت الداعم والحليف الاستراتيجي في تطوير قدراتها النووية، وتبذل جهودا مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية لحل الأزمة النووية، وقضية الصواريخ الباليستية وفي ظل تطور الأزمة إلى التهديد بالقيام حرب، عارضت روسيا النشاطات النووية لكوريا الشمالية، لإدراكها أن ذلك سيثير قلق اليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الذي يدفعهما لبناء ترسانة عسكرية لردع التهديد الكوري الشمالي الذي يهدد أمن المنطقة برمتها.[2]

وتخشى روسيا أيضا تداعيات التصعيد الإعلامي واحتمالات تطور الموقف إلى حرب، ما يضعها في موقف حرج ويدفعها إلى مواجهة خيارات حساسة بين الوقوف في صف كوريا الشمالية والصين، لمنع الولايات المتحدة من السيطرة على الإقليم بشكل كامل وبين عدوانية أمريكا وهي تسعى لعقد صفقة شاملة معها، تعيدها إلى موقع القطب الثاني في النظام الدولي، بالإضافة دراسة حسابات وقوفها مع كوريا الشمالية والصين، حيث ستصب محصلة صراع الإرادات في مصلحة الصين، لأنها الأقدر جغرافيا وماليا على التعاطي مع الموقف هناك.[3]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 61.

[2] – أمال بنت احمد بن صويلح، البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحد كبير تواجهه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **مجلة العلوم السياسية**، ص18.

[3] – علي العبد الله، مرجع سابق، ص 7.

المبحث الثالث: إستراتجية كوريا الجنوبية في مواجهة الأزمة

هناك مصلحة بالتأكيد لدى سيول وطوكيو في إنهاء القدرات النووية والصاروخية لبيونغ يانغ، لكن يظل البديل السلمي هو الأنسب، وربما الوحيد المقبول عمليا من جانبها. ويرجع رفض طوكيو وسيول للبديل العسكري إلى عوامل عديدة، أبرزها أن قيام أي مواجهة عسكرية مع كوريا الشمالية ستعني تحول كوريا الجنوبية واليابان إلى ساحة أساسية للعمليات العسكرية من جانب بيونغ يانغ، الأمر الذي يعني تكبدهما خسائر مادية وبشرية ضخمة بالنظر إلى وقوعهما في نطاق القدرات العسكرية التقليدية لبيونغ يانغ.

المطلب الأول: أهداف سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة ا لكورية.

تنتهج كوريا الجنوبية إستراتيجية نابعة من الانتماء إلى منطقة جغرافية واحد وتاريخها الموحد، ثم فرقها وفق مصالح القوى العظمى، ولهذا ترتبط سيول إستراتيجيتها بحسابات رشيدة من جانب، وتتعلق بمستقبل كوريا الشمالية في حالة انهيار نظام بيونغ يانغ بفعل عمل عسكري. لا شك أن انهيار هذا النظام يفتح موضوع الوحدة الكورية مستقبلا، خاصة في ظل توجهات إدارة ترامب من أجل تخفيف أعبائها الاقتصادية، بل وتعظيم مكاسبها الاقتصادية والمادية من الحلفاء الخارجيين، الأمر الذي يعني عدم استعدادها في المرحلة الراهنة لتحمل مثل هذه الفاتورة أو المشاركة فيها. وهل المنطقة مؤهلة من الناحية الأمنية والإستراتيجية لإدارة ناجحة لهذا الملف؟ و بمعنى أكثر وضوحا هل ستوافق الصين على هذا المشروع؟ الذي يعني تعميق الاختلال في التوازنات الإستراتيجية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها.[1]

ولقد ترجمت إستراتجيتها في مشروع بناء علاقات بين الكوريتين قائمة على الثقة وتوحيد شبه الجزيرة الكورية.[2] حيث أصدرت سيول منشورا عن وزارة التوحيد الكورية الجنوبية، بعنوان "سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والاستعداد لتوحيد الكوريتين"، ترسم من خلالها إستراتيجية مستقبلية لإنهاء الأزمة الكورية، وتلخص مضمون

---

[1] – محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 7.

[2] – جمهورية كوريا، **سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والاستعداد لتوحيد الكوريتين**، جهة النشر والتوزيع:قسم وضع الأسس للتوحيد في وزارة التوحيد الكورية الجنوبية، مارس 2016، ص1. تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/16 على الساعة 22:12 من خلال الموقع الإلكتروني: http://www.unikorea.go.kr

هذه السياسية في كلمة رئيسة جمهورية كوريا " بارك كون- هيه"، في حفل تنصيبها في 25 فيفري 2013. التي تقول فيها:

"سأتخذ سياسية، عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية، لوضع أسس لعصر كوريا الموحدة الذي تسوده السعادة والرخاء، حيث يتمتع كل أبناء الشعب الكوري بالرخاء والحرية وأن يحققوا أحلامهم. وسأسير خطوة فخطوة لبناء الثقة بين الكوريتين استنادا إلى قوة الردع الهائلة. وأعتقد أن الثقة بينهما يمكن بناؤها من خلال إجراء الحوار ووفاء كل منهما بالوعود. وأرجو من كوريا الشمالية أن تلتزم بأحكام المجتمع الدولي وتختار الطريق الصحيح لإحراز تقدم في عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية"[1]

لهذا تضع الحكومة الكورية بناء الثقة بين الكوريتين في أوليات سياساتها، وتتبع سياسة عملية بناء الثقة وتطوير العلاقات بين الكوريتين وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية ووضع أسس لتوحيد الكوريتين.[2] ولبناء هذه الثقة وضعت الخطوات التالية:

- السعي لكسر الحلقة المفرغة من التقدم والتراجع في العلاقات بين الكوريتين، وإقناع كوريا الشمالية بانضمامها للمجتمع الدولي كعضو مسؤول.
- السعي لحل جذري للأزمة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية مثل القضية النووية الكورية الشمالية.
- السعي لوضع نهج متكامل يستفيد من مزايا السياسات الماضية تجاه كوريا الشمالية.[3]

من خلال هذه الخطوات، حددت الأهداف والمبادئ ومرتكزات تنفيذ سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية:

1) تطوير العلاقات بين الكوريتين حيث تسعى لتقويم العلاقات بين الكوريتين لكي تقوم على أساس الطبيعة السلمية، والشرعية الدولية والتبادل، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة بتوسيع المصالح المشتركة بين الكوريتين لبناء المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في نهاية المطاق.
2) إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. من السعي لتحقيق إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية من خلال التعاون بين شطري كوريا والتعاون مع المجتمع الدولي

[1] – المرجع نفسه، ص1.

[2] – المرجع نفسه، ص6.

[3] – المرجع نفسه، ص7.

والسعي مع ذلك لإرساء السلام الدائم من خلال تعزيز الثقة بين شطري كوريا في المجالين السياسي والعسكري.

3) وضع أسس لتوحيد الكوريتين، وذلك ببناء قدرة المجتمع داخل كوريا الجنوبية لجعلها تقود عملية توحيد الكوريتين، والاستعداد للوحدة استعدادا حقيقيا. أما في خارج كوريا الجنوبية فيتم السعي للإقناع وإدراك المجتمع الدولي أن شبه جزيرة الكورية تستحق الوحدة بدعم منه والتعاون معه، الأمر الذي يعود بالنفع على شبه الجزيرة الكورية والمجتمع الدولي.[1]

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

أولا : المبادئ.

1) النهج المتوازن بين"الأمن والتبادل والتعاون" وبين "التعاون بين الكوريتين" والتعاون مع المجتمع الدولي. لهذا يجب تنسيق عناصر السياسة المهمة تنسيقا دقيقا، واتخاذ موقفا أكثر مرونة عند الحاجة إليه، واتخاذ موقفا أكثر صرامة عند الحاج إليه.

2) تطوير السياسة من خلال السعي لتعديل وتطوير السياسة اتجاه كوريا الشمالية باستمرار لإقناع كوريا الشمالية باختيار الطريق الصحيح وتحقيق التنمية المشتركة بين الكوريتين. والسعي أيضا لتعديل السياسة تجاه كوريا الشمالية تلبية لتطورات والمستجدات للتعامل مع الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية بشكل فعال.

3) التعاون مع المجتمع الدولي، من خلال التشاور والتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لحل الأزمة المالية في شبه الجزيرة الكورية وخلق المناخ الحميد لحل أزمة القضايا في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز التعاون لإحلال السلام في شمال شرق آسيا.[2]

ثانيا المرتكزات:

بناء الثقة على أساس الأمن المنيع: وذلك من أجل تفادي الاستفزازات الكورية الشمالية على أساس قوة الردع ومواجهتها بصرامة من خلا ل محاسبة كوريا الشمالية إذا أقدمت على أي استفزاز بينما من جهة أخرى يتم بذل جهود لتطوير العلاقات بين الكوريتين بفتح الباب أمام الحوار و التبادل و التعاون.

[1] – المرجع نفسه، ص11.

[2] – المرجع نفسه، ص12.

1) بناء الثقة من خلال تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه: وذلك باحترام ما يتم الاتفاق عليه بين الكوريتين و ما يتم الاتفاق عليه مع المجتمع الدولي.
2) خلق مناخ لتختار كوريا الشمالية الطريق الصحيح: حيث تسعى كوريا الجنوبية لإقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن أسلحتها النووية والالتزام بالشرعية والواجبات الدولية.
3) تنفيذ السياسة على أساس ثقة الشعب الكوري والمجتمع الدولي: من جل أجل تعزيز الأرضية المشتركة بين أبناء الشعب الكوري من خلال جمع الآراء من المجتمعات المدنية والكشف عن المعلومات بشفافية وتنفيذ السياسة، ورفع فعالية السياسة وقبول كوريا الشمالية لها من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثالث: التقارب الكوريتين في ظل الشك في النوايا.

وفي مسار إنجاز البحث من خلال تتبع الراهن المعاش لتطور أحداث الأزمة الكورية، فإن سيول تسعى لانتهاج الإستراتيجية وخطواتها السابقة الذكر.

أولا: مسار الخط الساخن من قمة توحيد الكوريتين. بدأت الكوريتان تناقشان إنشاء خط ساخن بين الرئيسين[2] من خلال عقد محادثات بتاريخ 7 أفريل 2018 لمناقشة إنشاء خط هاتفي مباشر بين رئيسيهما في وقت لاحق من هذا الشهر. وحضر الاجتماع الذي أقيم في الجانب الكوري الشمالي من قرية "بانمونجوم" الحدودية ثلاثة مسؤولين على مستوى العمل من الجنوب ونظرائهم من ثلاثة إلى أربعة من الشمال حسب مسؤولين في سيول.[3]

وأشاروا مسؤولين في سيول إلى أن المحادثات التي استمرت لمدة ثلاث ساعات انطوت على نقاش مكثف للقضايا مثل كيفية إنشاء الخط الساخن، وكيفية تشغيله، واتخاذ تدابير تقنية لمنع التنصت على المكالمات الهاتفية. [4]

يذكر أن الخط الساخن بين الرئيس الكوري الجنوبي "مون جيه أن" والزعيم الكوري الشمالي "كيم دونغ أون" في حال إنشاءه، سيكون هو الأول من نوعه بين الكوريتين اللتين تظلا من الناحية الفنية في حالة حرب.[1]

---

[1] – المرجع نفسه، ص13.

[2] – وكالة يونهاب للأنباء، الكوريتان تناقشان إنشاء خط ساخن بين الرئيسين، 2018/04/08 على الساعة 9:42، mustabrah35@yna.co.kr

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

ويأتي هذا الاجتماع عقب حوار منفصل على مستوى العمل عقد يوم الخامس من أفريل لمناقشة تفاصيل قمة 27 أفريل بين مون وكيم، مثل الإجراءات الأمنية والبروتوكولات الخاصة بالقادة، ومن المنتظر أن تعقد الكوريتان جولة أخرى من المحادثات في الأسبوع المقبل لوضع اللمسات الأخيرة حول مسألة الخط الساخن في حين سيتم تحديد موعد أول مكالمة هاتفية بين الزعيمين في اجتماع رفيع المستوى من المتوقع أن يعقد في يوم 18 أفريل أو بعد ذلك وفقا للمسؤولين.[2]

وفي ظل توقعات تحويل الهدنة بين الكوريتين إلى إتفاق سلام خلال محادثات القمة يوم 27 أفريل 2018، أظهر استطلاع للرأي جديد، يوم19 أفريل 2018، أن معظم الكوريين الجنوبيين يؤيدون التوصل إلى اتفاق سلام، وطبقا لنتائج استطلاع الرأي الذي أجرته وكالة "ريال متر" على501 شخص من الراشدين في يوم18 أفريل2018، أجاب78.7% بأنهم يؤيدون إبرام اتفاق سلام بين الكوريتين والأطراف المعنية. وأجاب 14.5% بأنهم يعارضون إبرام اتفاق سلام، فيما أجاب 6.8 % بأنهم ليس لديهم رأي محدد.[3]

ومن جانب كوريا الشمالية، تبنت كوريا الشمالية منهجا استراتيجيا جديدا "تمثل في إغلاق المنشئة النووية التي أجرت فيها 6 تجارب نووية والسعي الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية". تقررت هذه الإستراتيجية في اجتماع حزب العمال الحاكم يوم20 أفريل 2018 وتم الإعلان عنها في وكالة الأنباء الكورية الشمالية، بأن هذا قرار إغلاق المنشآت النووية تم التوصل إليه خلال اجتماع العمومي الثالث للدورة السابعة للجنة المركزية لحزب العمال الحاكم، والذي انعقد برئاسة الزعيم "كيم جونغ أون" الذي يرأس اللجنة المركزية. وأوضحت الوكالة بأن القرار الذي تم تبنيه بالإجماع كان بعنوان "الإعلان عن انتصار عظيم لمنهج بيونغ جين"[4] المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقوية القدرات النووية معا "ويتضمن" وقف التجارب النووية والإطلاق التجريبي للصواريخ البالستية العابرة للقارات وذلك ابتداء من2018/04/21م، ولإثبات حسن النية سيتم غلق موقع إجراء التجارب النووية في شمال

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه.

[3] - aya@yna.co.kr، **78.7% من الكوريين الجنوبيين يؤيدون إبرام اتفاق سلام بين الكوريتين**. وكالة يونهاب لأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/19، على الساعة 11:38. http://m.yna.co.kr

[4] - peace@yna.co.kr، **كوريا الشمالية تقرر اغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ البالستية**. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة 10:02 http://m.yna.co.kr.

البلاد*. كما جاء في القرار "أن الدولة ستمضي قدما لتهيئة بيئة عالمية ملائمة لبناء الاقتصاد الاشتراكي وتقوم بالتنسيق الوثيق لإجراء الحوار بصورة نشطة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي وذلك من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والعالم". [1]

وكما وضح في الاجتماع أهداف جديدة لحزب العمال الذي تبنى قرار بعنوان "تركيز معظم مشاريع الحزب والدولة على بناء الاقتصاد الاشتراكي"، وهي:

- مساهمة الدولة في بناء عالم خالي من الأسلحة النووية بصورة ايجابية لحفظ السلام.
- تركيز كل الطاقة على التنمية الاقتصادية، وهو منهج استراتيجي جديد، بتقوية القدرة النووية والتنمية الاقتصادية معا والذي تم تبنيه في اجتماع الحزب العمومي في مارس 2013. قد حقق نجاحا تاريخيا. [2]
- التركيز على التنمية الاقتصادية الاشتراكية على مستوى الحزب والدولة في الوقت الذي وصلت فيه كوريا الشمالية مكانة دولة قوية عالمية من ناحية الإيديولوجية والقوة العسكرية، هو منهج استراتيجي للحزب.[3]

كما قال "كيم" في التقرير"هناك تيار جديد نحو تخفيف حدة التوتر والسلام في شبه الجزيرة الكورية وحدوث تغييرات درامية في هيكل الساسة الدولية... ففي الوقت الذي جرت فيه جميع مراحل التطوير النووي بثورة علمية وممرحلة، وتم التأكد من اكتمال عملية التسلح النووي وتطوير مشاريع دقة إصابة الأهداف، فنحن لا نحتاج إلى أي نوع من التجارب النووية والإطلاق التجريبي للصواريخ متوسطة وطويلة المدى والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، بهذا أنهى موقع إجراءات التجارب النووية شمال البلاد مهمته"[4].

---

* - الموقع المخصص للتجارب النووية في منطقة " بونغكيه–ري" في بلدة غيلجو، إقليم هانكيونغ الشاملي، حيث جرت فيه 6 تجارب نووية (2016/10/09، 2009/05/25، 2013/02/12، 2016/01/06، 2016/09/09، 2017/09/03)

[1] – peace@yna.co.kr، **كوريا الشمالية تقرر إغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ الباليستية**، وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة http://m.yna.co.kr10:02 .

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

تلقت سيول قرار كوريا الشمالية المتضمن تعليق التجارب النووية والصواريخ الباليستية وإغلاق موقع إجراء التجارب النووية بترحاب، بحيث اصدر مكتب الرئاسة بيان يقول فيه" قرار كوريا الشمالية ذو مغزى من أجل النزع النووي في شبه الجزيرة الكورية وهذا ما يتمناه العالم"وقال أيضا" سيعمل هذا القرار على إيجاد بيئة إيجابية لنجاح القمتين القادمتين مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة"، وتعهد مكتب الرئاسة بالتجهيز الكامل للقاء القمة بين الرئيس جونغ أون بطريقة تؤدي إلى تفكيك الأسلحة النووية ونشر السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.[1]

وفي تطور سريع للأحداث، أعلن ترامب رغبته في نجاح القمة المنتظرة مع كوريا الشمالية متحفظا، قائلا: " أتمنى عقد اجتماع ناجح" مع كيم. معبرا عن أمله في أن تكلّل قمة غير مسبوقة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بالنجاح، بعد أن زار "مايك بومبيو" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بيونغ يانغ، لكنّه حذّر من أنه سينسحب منها إن رأى أنها لن تثمر عن نتائج، وقال أيضا إن واشنطن تتفاوض على الإفراج عن ثلاث أمريكيين محتجزين في كوريا الشمالية، وأنه توجد فرصة طيبة لحدوث هذا، ولم يجب صحفيا سأله إن كان سيشترط هذا الإفراج لعقد القمة. وتابع قائلا "إذا رأيت أن الاجتماع لن يثمر شيئا فلن أذهب ... وإذا توجهت إلى هناك ولم يكن الاجتماع مثمرا فسأتركه بالاحترام". ولكن يستمر في إعلان مواقفه السياسية عبر شبكة التويتر، حيث كتب" مايك بومبيو"[2]

"اجتمع مع كيم جونغ اون في كوريا الشمالية، الأسبوع الماضي، الاجتماع مر بسلاسة وتشكلت علاقة جيدة. يجري الآن العمل على تفاصيل القمة. نزع السلاح النووي لن يكون أمرا عظيما للعالم وحسب، بل لكوريا الشمالية أيضا"[3]

وصرح مسؤول كبير في الإدارة بأن بومبيو أثار مسألة السجناء الأمركيين الثلاثة مع كيم، أثناء زيارته كوريا الشمالية، وبأن الولايات المتحدة تأمل في إطلاق سراحهم، وتقدّم زيارة

---

[1] – peace@yna.co.kr، **كوريا الجنوبية ترحب بقرار غلق منشئة التجارب النووية**، وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة 10:02 http://m.yna.co.kr .

[2] – عربي بوست، رويتز، **ترومب يعلنها صراحة: أتمنى قمة ناجحة مع كوريا الشمالية، لكن قد أنسحب خلال اجتماعي مع كيم** ، تم النشر بتاريخ 2018/04/19، arabicpost.net

[3] – المرجع نفسه.

بومبيو أقوى إشارة حتى الآن لاستعداد ترامب لأن يصبح أول رئيس أمريكي في السلطة يجتمع مع زعيم كوري شمالي.[1]

ثانيا: قمة شمالية جنوبية: تواترت أخبار زيارة بومبيو في وقت يستعد فيه الرئيس الكوري الجنوبي "مون جيه–إن" لعقد قمة منفصلة مع كيم، في 27 أفريل ستشهد مساعي لوضع نهاية رسمية للحرب الكورية التي دارت من علام 1950 إلى 1953.[2]

وقال مسؤول كبير برئاسة كوريا الجنوبية للصحفيين في سيول " نبحث، وفق إحدى الخطط، إمكانية تحويل الهدنة في شبه الجزيرة الكورية إلى اتفاق سلام" وكوريا الجنوبية ما زالت في حالة حرب مع الشمال من الناحية الرسمية، بعدما انتهت الحرب الكورية بهدنة وليس معاهدة سلام.[3]

ووسط هذا النشاط الدبلوماسي، قالت شبكة CNN التلفزيونية، إن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يعتزم زيارة بيونغ يانغ قريبا. بعدما قاما زعيم كوريا الشمالية، الشهر الماضي بزيارة لم يعلن عنها مسبقا إلى الصين، الحليف الكبير الوحيد لبيونغ يانغ. [4]

في ظل تشابك مصالح الدول الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا، والتخوف من محاولة توسيع سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة جاء مواقف كل من روسيا والصين وكوريا الجنوبية خوفا على مصالحهم في المنطقة، إثر التصعيد التهديدات بين كل من كيم وترامب، فكوريا واليابان يتخوفان من انزلاق الوضع إلى حرب تستعمل في كل أسلحة الدمار الشامل (نووية، كيماوية، بيولوجية)، وهذا جعلهما ينجذبان إلى التعامل مع الملف سياسيا واستبعاد الحل العسكري، أما الصين وروسيا أيضا يرفضان استعمال القوة في حل الخلافات، فالصين له تجربة مع الحرب الكورية في 1950، والتهديد الذي شكلته القوات الأمريكية على حدودها سابق، ولا تريد أن يتكرر هذا ثانية على حدودها وخصوصا مع تطور الأسلحة، مثل صاروخ "ثاد" المضاد للصواريخ التي نصبتها في كوريا الجنوبية، وقد تحقق أمريكا تفوقا في المنطقة مما ينعكس على مصلحتها في مجالها الحيوي في بحر

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

الصين. وكذا تتخوف من لجوء سكان كوريا الشمالية، إذا انهزمت في هذه الحرب، وإمكانية الولايات المتحدة الأمريكية الوصول إلى نهر "يالو" الحدودي بين الصين و كوريا الشمالية، وهذا ما دفعها إلى منع معاقبة كوريا الشمالية برار من مجلس الأمن، الذي يمنع تصدير الوقود إليها، وإلى إبلاغ الولايات المتحدة أنا تريد حلا سياسيا للملف الكوري.[1]

عقد الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه – إن والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ –أون لقاء القمة بينهما في بيت السلام من قرية الهدنة بانمونجوم في 27 أفريل 2018 في الوقت الذي تشهد شبه الجزيرة الكورية فيه تحولا تاريخيا، وتبنيا إعلانا يعكس تطلعات شعبي الكوريتين للسلام والازدهار والوحدة.

وأعلن الزعيمان في قرية بانمونجوم وهي أرض تاريخية، عما يلي مع عزمهما الثابت على إنهاء عهد الانقسام والمواجهة عن الحرب الباردة، في أسرع وقت ممكن، وفتح عصر جديد للمصالحة والسلام والازدهار، وتحسين وتطوير العلاقات بين الكوريتين.

1) ستحقق الكوريتان تحسنا وتطورا في العلاقات بينهما وذلك من شأنه أن يساهم في ربط الوعاء الدموي لشعوبهما والازدهار المشترك و قدوم مستقبل الوحدة المستقلة.
2) إن تحسين وتطوير العلاقات بين الكوريتين هو أمل الشعوب، ومطلب عاجل يقتضيه العصر لا يمكن تأجيله بشكل مستمر.
3) أكدت الكوريتان على مبدأ الاستقلال لنتخذ لأنفسنا قرارا لمصير الشعب، واتفقنا على فتح عصر جديد لتحسين وتطوير العلاقات بينهما من خلال الالتزام بما جاء في الإعلانات المتفق عليها بين الجنوب والشمال.
4) اتفقت الكوريتان على عقد المحادثات والمفاوضات في كل مجال فضلا عن محادثات رفيعة المستوى، في أسرع وقت ممكن، لوضع التدابير الإيجابية من أجل الالتزام بالمسائل المتفق عليها في لقاء القمة.
5) اتفقت الكوريتان على تنشيط التعاون والتبادل والاتصال في المجالات المتنوعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة لتنشيط أجواء المصالحة والتضامن.

[1] – علي العبد الله، مرجع سابق، ص6.

6) اتفقت الكوريتان على تنشيط التعاون والتبادل والاتصال في المجالات المتنوعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة لتنشيط أجواء المصالحة والتضامن. واتفقتا على إقامة فعاليات مشتركة بمشاركة الطبقات الاجتماعية المختلفة مثل السلطات والبرلمان والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، لتنشيط أجواء المصالحة والتعاون، وإظهار الحكمة والموهبة والتضامن أمام العالم بأسره من خلال التأهل المشترك في المنافسات الدولية مثل دورة الألعاب الآسيوية 2018.

7) اتفقت الكوريتان على العلم على تسوية القضايا الإنسانية الناجمة عن انقسامهما، وتسوية القضايا الأخرى على رأسها لقاءات لم شمل الأسر المشتتة والأقارب من خلال عقد محادثات الصليب الأحمر. وفي هذا الصدد اتفقتا على عقد لقاءات لم شمل الأسر المشتتة والأقارب بمناسبة عيد الاستقلال الموافق يوم15 أوت2018.[1]

ثالثا: رؤية جون ميرشيمر حول توحيد الكوريتين.[2] يرى جون ميرشيمر، الأستاذ بجامعة شيكاغو المعروف بآرائه الواقعية في السياسة الدولية، أنه لا يمكن أن تتخلى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية لأنه يوجد شك في نوايا الولايات المتحدة حول تنفيذ أي اتفاق لنزع السلاح النووي بينهما.

وذكر في محاضرة ألقاها بالمؤسسة الكورية للدراسات المتقدمة في سيول، أن كوريا الشمالية لن تتخلى عن أسلحتها النووية ولن تدفع الصين الكوريين الشماليين للقيام بذلك. والسبب هو أنه في السياسة الدولية، لا يمكنك أن تثق بأي شخص لأنك لا تستطيع أن تكون متأكداً من نواياها. ويرجع السبب إلى أنه لا يمكن أن يثق الكوريون الشماليون بالولايات المتحدة، أو أن يتخلون عن أسلحتهم النووية، لأن الولايات المتحدة قد تنسحب من الاتفاق".[3]

ويرى ميرشيمر أنه "لا يمكن التفكير في بلد يحتاج إلى أسلحة نووية أكثر من كوريا الشمالية أن تتخلى عنه، لأن الجميع يعرف أن الولايات المتحدة تسعى لتغيير النظام. لقد تحدث دونالد ترامب عن تغيير النظام في كوريا الشمالية." وهنا يطرح السؤال نفسه :

---

[1] - peace@yna.co.kr، **كوريا الشمالية تقرر اغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ البالستية**. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة http://m.yna.co.kr10:02 .

[2] - جون ميرشيمر : **كوريا الشمالية لن تتخلى عن اسلحتها النووية**، وكالة يونهاب للأنباء-نشر بتاريخ 2018/03/20 على الساعة KST 23.03 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/31 على الساعة 11: 11. kamal@yna.co.kr

[3] - المرجع نفسه.

يا ترى هل الشماليين سيتخلون عن أسلحتهم النووية فى ظل تزايد المنافسة الأمنية في شرق آسيا؟ وهذا ما ينفيه ميرشيمر.[1]

ويأتي تحليله في الوقت الذي يستعد فيه قادة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لعقد قممهم الرئاسية مع الزعيم الكوري الشمالي "كيم جونغ أون" في أفريل وماي لمناقشة نزع السلاح النووي الأخير وبناء نظام دائم للسلام في شبه الجزيرة الكورية بعد قيام كوريا الشمالية بوابل من اختبارات الأسلحة التي أدت إلى تصاعد التوتر في المنطقة.[2]

وتوقع البروفيسور أيضًا إنه لن تكون هناك فرصة تقريبًا لتوحيد الكوريتين في المستقبل المنظور. معتقدا أنه من الواضح حتى الآن أن الصينيين لديهم مصلحة عميقة في التأكد من أن تظل كوريا الشمالية دولة ذات سيادة ودولة عازلة تفصل الصين عن كوريا الجنوبية وحليفتها الأمريكية.[3]

وقال "أعتقد أنه مع تزايد المنافسة الأمنية بين الصين والولايات المتحدة، فإن دافع الصين التأكد من أن كوريا الشمالية تظل دولة ذات سيادة، ودولة عازلة." فميرشيمر" يرى أنه ستصبح شبه الجزيرة الكورية على الأرجح الجبهة الوحيدة للمنافسة الأمنية المتنامية بين الدولتين العظميين بهدف الهيمنة الإقليمية وقد تحدث حرب في شبه الجزيرة كجزء من المنافسة. ومن هنا بنى اعتقاداته التالية:[4]

- ستشهد منطقة شرق آسيا منافسة أمنية مكثفة. وهذا أمر لا مفر منه.
- هناك إمكانية جادة للحرب." حيث يقول: "لا أقول أنه من المحتمل. أعتقد فقط أن هناك إمكانية خطيرة".
- قد تحول الجغرافيا السياسية المتغيرة كوريا الشمالية بشكل وثيق مع الصين مرة أخرى على الرغم من أن "في هذه الأيام يعتقد الكثير من الناس أن الصين قد سئمت الكوريين الشماليين، وكان هناك شيء من التباعد بينهما."
- ومن خلال الطرح الذي يقدمه ميرشيمر، ندرج الشكل الموالي الذي يوضح إحصائيات القوة العسكرية لدى دول الإقليم، ومنه نستطيع أن نتساءل هل هناك إمكانية قيام حرب

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - المرجع نفسه.

نووية؟ أم الخوف من حجم قوى دول الإقليم التي يمكن أن تؤدي إلى حرب شاملة مدمرة. نظرا للأسلحة التقليدية والنووية التي تتمركز في المنطقة، والقواعد عسكرية أمريكة.

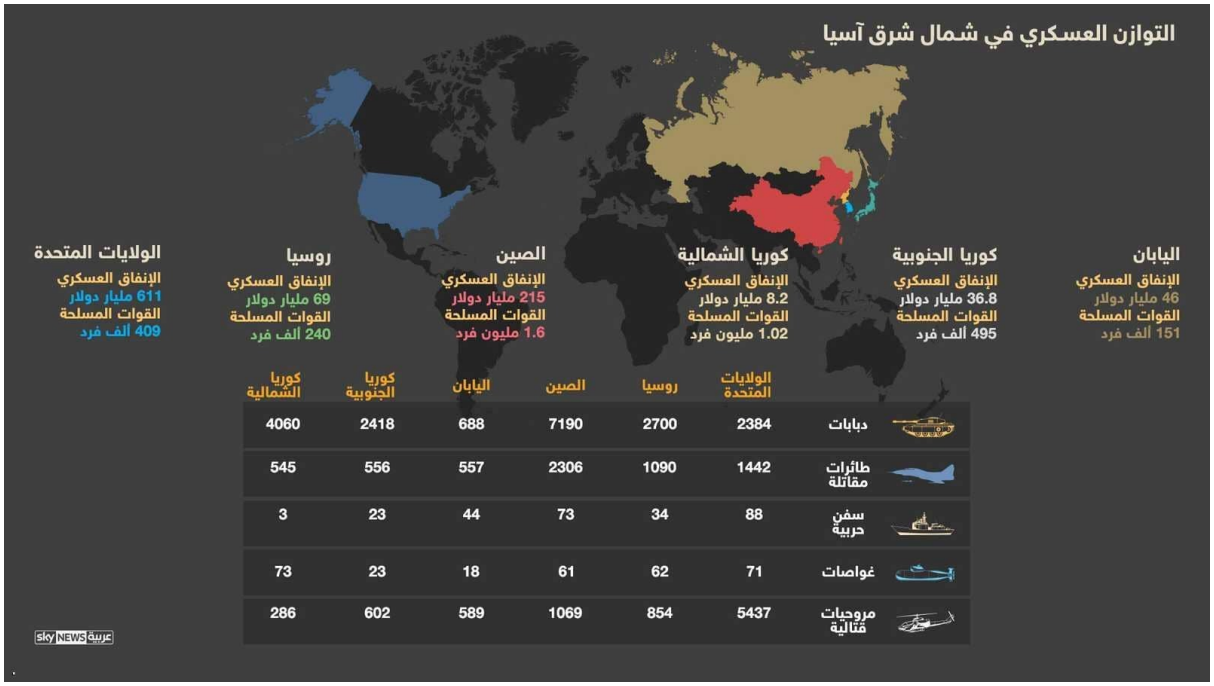

الشكل (07):[1] التوازن العسكري في شمال شرق آسيا

[1] - سكاي نيوز عربية،أبوظبي، إنفوغرافيك، مرجع سابق.

جاءت دراستنا تتمحور حول توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري، مما احتاجت إلى دراسة المجال الجغرافي الذي برز لنا من خلاله الفواعل التي لها علاقة بمجال الدراسة، ومن ثم تباينت مصالحها، ومواطن قوتها وضعفها.

حيث تبدو مبادرة التعاون بين دول المنطقة من أجل حماية أمنها القومي، ولكن هذا التعاون يتوجسه الشك في النوايا بين كل الفاعلين.

نجد أن كوريا الشمالية سبب التوتر القائم في منطقة شمال شرق آسيا، بقيادة كيم جونغ أون الجريء في قراراته، وتهديداته بالاستعمال السلاح النووي غير مبالي بنتائجه الوخيمة، الذي جعل الدول الصديقة والعدُوَة تتحرك من أجل حماية المنطقة من حرب مدمرة.

فسعت كل من الصين وكوريا الجنوبية إلى الدبلوماسية من أجل إيجاد حل للتجاذبات الكلامية بين كل من كيم ودونال ترامب، حول التهديد بالاستعمال السلاح النووي.

لهذا جاءت فكرة توحيد الكوريتين، وإنهاء الهدنة التي دامت خمسة وستون سنة. فكوريا الشمالية هدفها من التوحيد، إرجاع كورية الجنوبية المحتلة إليها.

ولكن في الواقع التوحيد لم يخدم كوريا الشمالية، لأنه بالضرورة سوف ينهي النظام الدكتاتوري، وقد يفسح المجال لشعب كوريا الشمالية المحاصر بإيديولوجية الزوتشيه اكتشاف عالم كوريا الجنوبية، ومعرفة ما كان يعانيه من ديكتاتورية، قد يؤدي إلى ثورة ضد النظام فالتاريخ يشهد للأنظمة الديكتاتورية أنها تنتهي بثورة الشعب على الحاكم، أو بقتله وبالتالي كيم لم يخاطر بالتوحيد مع كوريا الجنوبية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وهو يعلم أن زوال نظامه الدكتاتوري هو الهدف الأول للولايات المتحدة الأمريكية.

إنما موافقتها على إنهاء الهدنة وتفكيك ترسانتها النووية، هو مراوغة دبلوماسية من أجل كسب أكثر وقت لوصول إلى أسلحة أكثر تطورا كالقنبلة الهيدروجينية، وفرض شروطها في المفاوضات كدولة نووية تهدد المنطقة، وذلك بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والاستفادة من الإعانات الاقتصادية كدولة فقيرة.

حسب الاتجاه الواقعي الجديد يحدث الاستقرار الأمني من خلال توازن القوى الإقليمي، فالمنطقة تشهد حرب باردة إقليمية بوجود تحالفان إستراتيجية، هما تحالف الصين وروسيا وكوريا الشمالية، وكذا التحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لكن التهديد في المنطقة لن يصل لحد اشتعال فتيل الحرب، فكوريا الشمالية فرضت

نفسها كدولة نووية، والولايات المتحدة الأمريكية، تحاول كسب بيونغ يونغ كحليف جيد ضد روسيا ضمن الحزام الصديق من الدول، الذي يحاصر روسيا في إطار سياسة الاحتواء.

أما الصين كأكبر قوة في المنطقة تحتاج إلى الكوريتين كحلفين، ولو أنهمات متخاصمين فمن مصلحة الصين أن تلعب دور الوسيط الموازن بينهما لأنها تحتاج إلى مجال من الاستقرار في الجوار في شبه الجزيرة الكورية، لأن عامل الاستقرار يساعد الصين باعتبار جيرانها أسواق مفتوحة لتجارتها، فهي تتبع مدخل اقتصادي محض في علاقاتها الخارجية.

وبالعودة إلى كوريا الشمالية فهي تُرَوِج بأنها دولة ضعيفة اقتصاديا، ولكن قد تكون ذات اقتصاد في طريق التطور، فهي تنتج كل شيء تقريبا لا تحتاج للعالم الخارجي، بالرغم من هذا لديها علاقات وطيدة مع روسيا والصين ومختلف دول جنوب شرق آسيا.

لقد حاولت الأطراف إيجاد طريق سلام بين الرجلين المتهورين بالمفاوضات والوصول إلى اتفاق لإنهاء الهدنة بين الكوريتين، وبذلك إنهاء الحرب التي طال أمدها، وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، بشرط تخلي كوريا الشمالية عن سلاحها النووي.

ولكن في الأصل لا يمكن أن نتحدث عن اتفاق كوري كوري، لحد الساعة هو اتفاق مصلحي تقوده كوريا الشمالية بقيادة كيم جونغ أون، لأن الضغوطات الأمريكية بقيادة رئيس شبه مجنون ضد كوريا الشمالية قد يؤدي إلى كارثة في شمال شرق آسيا، وبهدف المراوغة يقوم كيم باللعب على محورين.

الأول هو ربح الوقت والمماطلة أمام الضغوط الأمريكية، والثاني من أجل إيهام كوريا الجنوبية بالجنوح إلى السلم، وبالتالي إبعادها عن الحليف الشريك الولايات المتحدة الأمريكية لأن بقاء التقارب الكوري الجنوبي ليس في صالح كوريا الشمالية، فهو سيأتي بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى أقرب نقطة من حدود كوريا الشمالية داخل أراضي كوريا الجنوبية. وهو ما يوتر على كوريا الشمالية، وبالرجوع إلى كرونولوجيا الأحداث التي تؤرخ لزيارة رجل الكاجيبي (بوتين) إلى كوريا الشمالية والتقارب الكوري الكوري إلى حد بعيد، هو نتاج ما أملاه بوتين على كيم خلال زيارته له، لأن اقتراب القوات الأمريكية داخل أراضي كوريا الجنوبية يوتر كل من كوريا الشمالية وروسيا على حد سواء، إذ التقارب الكوري الكوري ما هو إلا لعبة تقودها روسيا وكوريا الشمالية لإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية، ولو مؤقتا.

ويكون هذا الإبعاد لصالح كوريا الشمالية لإكمال مخططها النووي خصوصا، فرغم وصولها للتكنولوجيا القنبلة النووية والصاروخ الباليستي، إلا أنها لازالت بحاجة إلى تطوير قدراتها النووية، وتقنية التخصيب، فالدول الكبرى قد وصلت إلى تطوير القنابل الهيدروجينية وقنابل الدويتونيوم، وقنابل البلوتنيوم، التي هي أقوى من القنابل النووية، وتفوق قوتها التدميرية لآلاف الميغات من الأطنان.

لذلك لا يمكن الحديث عن توازن نووي حقيقي في شمال شرق آسيا، أما سعي اليابان والصين لإنجاح القمة بين كوريا الشمالية وأمريكا، فهو بسبب تخفيف حدة التوتر بين رجلين مريضين متهورين في اتخاذ قراراتهما، وإن كانت هناك ضربة عسكرية سيكون هناك ضربات نووية متبادلة، ومن سيكون الضحية؟ هم بالتأكيد الدول المجاورة وغيرهم، إذا محاولة إنجاح القمة هي لتفادي شر هلوسة الرجلين كيم وترامب.

في خضم كل هذه الأحداث، يبدو دور روسيا خفي، ما عدا تاريخها في المنطقة ومساندتها لكوريا لشمالية، لكن هي من تدير دواليب اللعبة بإحكام، فهي تدعم كيم كحليف استراتيجي داخل النادي النووي من جهة، وتدعيم بوتين للتقارب الكوري سيبعد تواجد الولايات المتحدة من المنطقة من جهة أخرى، لان المجال الحيوي الروسي يشمل كل دول شرق آسيا إذن فهي تسعى إلى إيجاد توازن قوى متعدد الأقطاب يكون أطرافه كل من الصين، روسيا اليابان، كوريا. كما نادت به الواقعية الجديدة، لتحجيم دور أمريكا في المنطقة.

ولكن في كل الأحوال لا نستطيع استشراف انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بهذه السهولة من المنطقة، وخاصة بوجود قواعدها العسكرية فيها، فالحل لدى دول المنطقة هو تحجيم قوتها وسيطرتها، بتعدد الأقطاب في المنطقة.

أما التقارب بين الكوريتين يجب أن يقرأ في السياقين الإقليمي والعالمي، السياق الإقليمي يتميز بحدة التوتر الكامن والظاهر بين كوريا الشمالية من جهة وكوريا الجنوبية واليابان والصين من ناحية ثانية، بسبب السلاح النووي الكوري، وهذا منذ انسحاب كوريا الشمالية من الاتفاقية الدولية لحضر انتشار الأسلحة النووية، وهنا يجب التمييز بين خوف الاستراتيجي الياباني والكوري الجنوبي من جهة والصيني من جهة أخرى.

فالصين خوفها أخف لأنها مستقلة عسكريا وتمتلك السلاح النووي، أما اليابان وكوريا الجنوبية تقعان تحت الحماية الأمريكية العسكرية، وامتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي أفقد

هذه الحماية معناها وثقتهما في الولايات المتحدة الأمريكية، واهتزت في الوقت نفسه، لأن الولايات المتحدة منهكة ماليا، وترامب يصرح دوما بأنه لن يخسر الأموال على الحروب مرة أخرى نظرا لعبئها على الاقتصاد الأمريكي مدمر.

أما كوريا الشمالية، الحصار الاقتصادي أنهكها اقتصاديا، فأحسنت اختيار التوقيت في إثارة التوتر مما نتج عنه هلع وخوف الدول الإقليمية من وقوع الحرب الشاملة، وكذا العجز الأمريكي المالي وقدرتها عن كبحها عسكريا، فقد وضعت سلاحها النووي على طاولة الحوار من أجل كسب تنازلات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الموالية لها، وهذا ما أدى إلى قبول كوريا الجنوبية والدول الداعمة المفاوضات، مقابل تراجع كوريا الشمالية المحتمل عن سلاحها النووي، الذي سيرفع درجة أمنها ويخلصها من أخطر تهديد على أمنها القومي. أما الصين تريد أن تضمن أن لا يكون هناك تقارب بين الكوريتين على حساب أمنها ومكانتها العالمية، وروسيا في حالة حدوث تقارب فعلا، فستخسر نقطة ضغط ومساومة تستخدمها ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير نخلص إلى أن الرئيس الكوري الذي يوصف بالتهور أو بالجنون، كان عقلانيا في السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية وإلغاء العقوبات، بجر كل دول الإقليم إلى المحادثات الدبلوماسية، وقدرته على فرض شروطه.

وهكذا يبقى تقاسم المصالح وتوزيعها هو الذي يحكم العلاقات الدولية، ويجبر الأعداء والأصدقاء على التعاون، حرصا منهم على عدم اندلاع شرارة الحروب في أي نقطة ملتهبة من العالم. ذلك أن هذه القوى المسيطرة تدرك جيدًا أنّ حرب المدمرة قد تقع فعلا، ويصبح من الصعب توقيفها، وقد تخرج عن السيطرة مع تطور الصراع، بحيث تورط المتسبب فيها، يؤدي به إلى المزيد من الخسائر والنتائج غير المتوقعة على أكثر من صعيد وتاريخ ألماني في الحرب العالمية الثانية شاهد على رغم أنه لم يكن هناك سلاح نووي، ماذا لو تكررت التجربة مع كوريا الشمالية في عهد السلاح النووي.

الخاتمة

قائمة المراجع

الكتب.

1. الرديسي سمير محمد علي حسن ، جهينة عبد المحمود عي أحمد، **مقدمة في الجغرافيا البشرية**، جامعة الخرطوم: كلية التربية، قسم الجغرافيا، كتاب موجه لطلبة التعليم عن بعد [ب. ت . ن].
2. بالستغراف روبرت ، النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1406 هـ، 1985 م.
3. بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.
4. بيليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.
5. هنتجتون صامويل ، صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي– ترجمة طلعت السايب، القاهرة: شركة سطور، 1999.

6. طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق أسيا – دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة–. لبنان: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2017.
7. كيسنجر هنري ، النظام العالمي – تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربية ، 2015.
8. مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 1432هـ/ 2011 م.
9. مقلد اسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية –دراسة تحليلية مقارنة–، الكويت: جامعة الكويت، (ب. ت.ن).
10. سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
11. علاي ستار جبار، الأرض المحرمة – كوريا الشمالية – تفاعلاتها الداخلية والخارجية–، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ط1.
12. روبان موريس، تاريخ الأفكار السياسية المقارن، ترجمة دعد قنّاب عائدة، المغرب: المركز الثقافي العربي،2004، ط 1.
13. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، (ب. د. ن)، 2002.
14. شيهان مايكل، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، القاهرة، مركز المحروسة للنشرو الخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2015.
15. تيرتري برونو ، السلاح النووي، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، ط1، 2011.

التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات.

1. الأمم المتحدة، **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان– وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف**، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 2000/03/20.
2. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام2018**، الطلب على الصناعة التحويلية: دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.
3. منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولي لعام 2017/18 –**

حالة حقوق الإنسان في العالم–، وثيقة رقم POL 10/6700/2018، لندن: منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، 2018.

الموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990.
2. موسوعة مقاتل في الصحراء، موضوعات سيايسة، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على التنافس، تم الاطلاع بتاريخ : 2018/04/02 على الساعة 17:25، من خلال الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2JwKfvA.
3. **موسوعة المعرفة**، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/06 على الساعة 18:12 من خلال الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org
4. **موسوعة الحرة ويكيبيديا**، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/06 على الساعة، 43: 18 من خلال الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wik

الرسائل ومذكرات.

1. ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي– النظام الإقليمي لشرق آسيا**، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرق العلاقات الدولية، جامعة منتوري: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007.
2. غسان سامي علي، **السياسة الخارجية اليابنية تجاه كوريا الشمالية – البرنامج النووي الكوري السمالي– دراسة حالة**–، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع دراسات دولية، 1438 هـ، 2017 .

المقالات :

1. بنت احمد بن صويلح أمال ، البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحد كبير تواجهه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة العلوم السياسية
2. فرحات محمد فايز ، متى تقوم الحرب في شبه الجزيرة الكورية؟، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. المنصوري عبد الرحمن ، التصعيد في شبه الجزيرة الكورية، التداعيات والمآلات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 30 أفريل 2013.

4. لهيب عبد الخالق، بن انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأردن: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص4. العنوان الإلكتروني alkachif.org
5. حمد محمود ، أميركا والتوجه الإستراتيجي شرق.. الفرص والتحديات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 24 فيفري 2013.
6. علي العبد الله، كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، تقارير الجزيرة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 17 جوان 2017.
7. علي عبد العالي،" **كوريا الشمالية وأميركا : مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ الاثنين, 17 يوليو, 2017 11:01 مكة، أطلع عليه بتاريخ 10 نوفمبر 2017 من خلال الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170716103202748.htm
8. علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا"** نموذجا، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 8 جوان 2014.

المواقع الإلكترونية:

1. ميرشيمر جون : كوريا الشمالية لن تتخلى عن اسلحتها النووية، وكالة يونهاب للأنباء. نشر بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 23.03 KST تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/31 على الساعة 11: 11.
2. peace@yna.co.kr – 1 kamal@yna.co.kr، كوريا الشمالية تقرر اغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ البالستية. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة 10:02 http://m.yna.co.kr .
3. 1 – peace@yna.co.kr، كوريا الجنوبية ترحب بقرار غلق منشئة التجارب النووية. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة 10:02 . http://m.yna.co.kr
4. 1– عربي بوست، رويتز، ترومب يعلنها صراحة: أتمنى قمة ناجحة مع كوريا الشمالية، لكن قد أنسحب خلال اجتماعي مع كيم ،تم النشر بتاريخ 2018/04/19، arabicpost.net
5. – peace@yna.co.kr، كوريا الشمالية تقرر اغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ البالستية. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على

الساعة 10:02 http://m.yna.co.kr .

6. 1 – وكالة يونهاب للأنباء، الكوريتان تناقشان إنشاء خط ساخن بين الرئيسين، 2018/04/08 على الساعة 9:42، mustabrah35@yna.co.kr

7. 1 – aya@yna.co.kr ، 78.7%من الكوريين الجنوبيين يؤيدون إبرام اتفاق سلام بين الكوريتين. وكالة يونهاب لأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/19، على الساعة 11:38. http://m.yna.co.kr

8. 1 – peace@yna.co.kr، كوريا الشمالية تقرر اغلاق منشئة التجارب النووية ووقف اطلاق الصواريخ البالستية. وكالة يونهاب للأنباء، نشر بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة 10:02 http://m.yna.co.kr .

9. – سكاي نيوز عربية،أبوظبي، إنفوغرافيك.. ميزان الرعب في شمال شرق آسيا، نشر بتاريخ: الأربعاء 6 سبتمبر 2017 على الساعة 16:34 بتوقيت أبوظبي، تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 14:49، من خلال الموقع الإلكتروني : https://www.skynewsarabia.com/world/978519-

10. 1– أورو نيوز، كل ما تريد معرفته عن كوريا الشمالية، أخر تحديث بتاريخ 2017/09/05 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/27 على الساعة 22:04 من خلال الموقع الإلكتروني: http://arabic.euronews.com/2017/09/05/all-you-need-to-know-explained-about-north-korea

11. – جمهورية كوريا، سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والاستعداد لتوحيد الكوريتين، جهة النشر والتوزيع:قسم وضع الأسس للتوحيد في وزارة التوحيد الكورية الجنوبية، مارس 2016، ص1. تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/16 على الساعة 22:12 من خلال الموقع الإلكتروني: http://www.unikorea.go.kr

12. BBC * عربي، كيم جونغ أون: زعيم كوريا الشمالية الذي يثير ذعر العالم، تم النشر بتاريخ 01 جانفي 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/25 على الساعة 18:21 من خلال الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/world-41097203

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Anthony Cordesman,'' More than a Nuclear threat : North Korea's Chemical, Biolgical and Conventional Weapons, Center for Strategic and International

Studies, January 17, 2018

2. Barry Buzun and Ole waever,Regions and Powers The Structuer of International Security, Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo, First published in print format 2003.

3. Patrick Chartrand, Frédéric Harvey, Étienne Tremblay et Éric Ouellet, «Corée du Nord: la parfaite harmonie entre le totalitarisme et l'arme nucléaire», Revue militaire canadienne, Vol.17, No 3, été 2017

تم الإطلاع بتاريخ 2018/04/02 على الساعة 18:26، من خلال الموقع الإلكتروني:
http://www.journal.forces.gc.ca/Vol17/no3/page29-fra.asp

الفهارس

الشكل(1): خريطة توضح منطقة شمال شرق آسيا موضوع الدراسية..... ص 14
الشكل(2) : خريطة تقسيم شبه جزيرة الكورية.....ص 25
الشكل(3): السلاح النووي هدف ومبرر لدكتاتورية النظام السياسي للجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية.....ص 49
الشكل(4): مدى قدرة كوريا الشمالية استهداف منطقة غوام الأمريكية بالصواريخ بعيدة المدة العابرة للقارات..... ص 60
الشكل (5) مدى صواريخ كوريا الشمالية.....ص 61.
الشكل (6): الذي يوضح مدى قدرات كوريا الشمالية بالنسبة لنظيرتها نظيرتها كوريا الجنوبية، بريا، جويا، بحريا.....ص 61
الشكل (07) : تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا..... ص 68
الشكل (08): التوازن العسكري في شمال شرق آسيا.....ص 90

مقدمة.....1

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للفاعلين في منطقة شمال شرق أسيا

المبحث الأول: دراسة جيوبـوليتيكيـــة لمنطقة شمال شرق أسيـا.....11

المطلب الأول: جغرافية منطقة شمال شرق أسيـــا.....11

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات بين دول المنطقة.....19

المبحث الثاني: تفسير نظرية توازن القوى للتهديد النووي.....26

المطلب الأول: مفهوم تـوازن القـوى.....26

المطلب الثاني: مبررات وتحفظات النظرية حول الانتشار النووي.31

الفصل الثاني: خلفيات و أبعاد المشروع النووي لكوريا الشمالية.

المبحث الأول: مصـــادر قـــوة كـــوريا الشمـالية.....37

المطلب الأول:العامل الثقافي والأيديولوجي لمجتمع كوريا الشمالية.37

المطلب الثاني: دور عقيدة الزوتشيه في دكتاتورية النظام الكوري...39

المطلب الثالث: امتلاك كوريا للسلاح النووي.....47

المبحث الثاني: إستراتيجية كوريا الشمالية في تصعيد الأزمة الكورية.....50

المطلب الأول: مراحل الإستراتيجية الكورية.....51

المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لمستقبل كوريا الشمالية.....54

الفصل الثالث: الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية للتعامل مع الملف الكوري الشمالي

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية واليابانية في منطقة شمال شرق آسيا.....64

المطلب الأول: أبعاد إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.....64

المطلب الثاني: الاستراتيجية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا..70

المبحث الثاني: إستراتيجية الصين وروسيا اتجاه المعضلة الكورية.....74

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الصينية.....74

المطلب الثاني: استراتيجية روسيا كحليف لكوريا الشمالية.....76

المبحث الثالث: إستراتيجية كوريا الجنوبية في مواجهة الأزمة الكورية.....79

المطلب الأول: أهداف ومبادى سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية...81

المطلب الثاني: التقارب الكوريتين في ظل الشك في النوايا.....82
خاتمة 92
قائمة المراجع.....97
فهرس الخرائط والأشكال.....103
فهرس الموضوعات.....104

ملخص:

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا ذات أهمية استراتيجية، اكتسبتها من موقعها الجغرافي وتاريخ العلاقات بين الدول الفاعلة فيها .

هذه الدول شكلت الاستثناء ومعجزة في العلاقات الدولية، بتفوقها الاقتصادي وامتلاكها السلاح النووي، مما جعلها تتكتل في أحلاف مشكلة توازن قوى في المنطقة تقوده كل من روسيا بتحالفها مع الصين وكوريا الشمالية، والولايات المتحدة بتحالفها مع اليابان وكوريا الجنوبية.

لكن كوريا الشمالية صنعت الاستثناء رغم ضعفها اقتصاديا، بنجاحها بامتلاكها للسلاح النووي بقيادة "كيم جونغ أون"، وتهديداتها بضرب كوريا الجنوبية وحلفائها، جعل كل دول المنطقة تسعى لإيجاد حل ديبلوماسي للحفاظ على مصالحها، والخوف من قيام حرب شاملة.

وذلك بجمع كل من "كيم جونغ أون" و"دونالد ترامب" في قمة تاريخية يحول دون توحيد الكوريتين، وفي نفس الوقت تحجيم تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. بإيجاد نظام توازن قوى إقليمي متعدد الأقطاب بين جميع الفواعل، من أجل الحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة دون هيمنة أي قوة على الأخرى.

Abstract :

Northeast Asia is of strategic importance, gained from its geographical location and the history of relations between its active countries.

These countries formed the exception and miracle in international relations, with their economic superiority and possession of nuclear weapons, which led them to coalesce in the alliances of balance of power in the region led by Russia in alliance with China and North Korea, and the United States in alliance with Japan and South Korea.

But North Korea made the exception, despite its economic weakness, its success in possessing Kim Jong-un's nuclear weapons and its threats to strike South Korea and its allies, making all the countries of the region seek a diplomatic solution to safeguard their interests and fear a full-scale war.

Kim Jong-un and Donald Trump at a historic summit that would prevent the unification of the two Koreas and at the same time limit the US presence in the region. To create a system of multi-polar regional balance of power among all actors, in order to maintain security stability in the region without the domination of any power over the other.